

جامعة سعد دحلب بالبليلة  
كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير  
قسم علوم التسيير

## مذكرة ماجستير

التخصص: إدارة الأعمال

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كأداة لتحقيق التنمية الإقتصادية في ظل  
العولمة - دراسة حالة الجزائر -

من طرف

سيد علي بلحمدي

أمام اللجنة المشكلة من:

رئيسا  
مشرفا و مقررا  
عضوا مناقشا  
عضوا مناقشا  
عضوا مناقشا

أستاذ محاضر، جامعة البليلة  
أستاذ التعليم العالي، جامعة الجزائر  
أستاذ التعليم العالي، جامعة الجزائر  
أستاذ مكلف بالدروس، جامعة البليلة  
أستاذ مكلف بالدروس، جامعة البليلة

كمال رزيق  
عمر صخري  
زبييري رابح  
أمقران مصطفى  
أوزال عبد القادر

البليلة، جانفي 2006

## ملخص

لقد عرف العالم خلال الثمانينيات ظهور تيار إقتصادي عالمي جديد، تميزه تطورات عديدة في مختلف الميادين خاصة في العلوم الإدارية و تأثير التغيرات التكنولوجية و المعرفية في أساليب الإنتاج و إزدياد التأثيرات الدولية على نشاط المؤسسات الإقتصادية، وتسارع التطور التكنولوجي مع بروز دور متميز لنظم المعلومات الإستراتيجية، و غيرها من التحديات التنافسية التي تواجهها الإقتصاديات العالمية في ظل ما أصبح يسمى بالعولمة، مما جعل من الضروري على مختلف الدول خاصة النامية منها تأهيل إقتصادياتها و السعي بإستمرار لبناء مركز إستراتيجي و تنافسي متميز يضمن لها الصمود في هذه البيئة الإقتصادية الصعبة، و هذا من خلال دعم المؤسسات الإقتصادية و تأهيل هياكلها التنظيمية و الإنتاجية بما يتماشى مع المتغيرات الإقتصادية العالمية خاصة في الدول المتطورة.

و إن من بين أهم ما يميز التيار العالمي الجديد هو الظهور البارز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، و إجماع الإقتصاديين و السياسيين على أهمية الدور الإقتصادي الذي أصبحت تلعبه إلى جانب المؤسسات الكبرى، و مساهمتها في بناء قاعدة إقتصادية تنافسية، تساعد الدول المتطورة و النامية على السواء على مواجهة التحديات الإقتصادية الجديدة. ولهذا تحاول الجزائر التركيز على هذا النوع من المؤسسات لتحضير الإقتصاد الوطني للإنتظام إلى المنظمة العالمية للتجارة، و عقد الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، إلا أنه و على الرغم من مرور أكثر من عشرية على بداية الإفتتاح الإقتصادي في الجزائر، فإن قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لا يزال في طور التأسيس، يواجه العديد من التحديات، إلا أننا نتطلع إلى آفاق واسعة تجعل منه المحرك القوي لإقتصادنا الوطني.

## شكر

في البداية أشكر و أحمد الله عزّ و جلّ الذي وفقني لإتمام هذا العمل المتواضع، كما أتقدم بأعز شكرني للوالدين الكريمين الذين كان لهما الفضل في مساعدتي على إتمام دراستي.

أتقدم بأسمى عبارات الشكر للأستاذ المشرف الدكتور عمر صخري لقبوله الإشراف على العمل الذي قمت به، و الذي لم يتوانى في تقديم يد المساعدة و التوجيه طيلة فترة إعداد البحث.

كما نشكر معالي وزير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية الدكتور مصطفى بن بادة، و كافة موظفي الوزارة على المساعدة، و بالأخص السيدة بن حبيلس نسيمة التي كان لها فضل كبير في إنجاز البحث.

نتقدم بعبارات الشكر و التقدير إلى كل من: الأستاذ تومي عبد الرحمان الذي ساعدنا كثيرا في إنجاز هذه الدراسة، و الأستاذين: د. زبيري رابح و د. مراد ناصر على المساعدة أيضا.

و في الأخير أشكر جميع الزملاء و الزميلات نخص بالذكر: يحي، سمير، مصطفى لخضر، عبد القادر، ليلي، و كل من كان لهم فضل في مساعدتنا على إنجاز البحث.

## قائمة الأشكال

الرقم	الصفحة
01	توزيع مساهمة الـ م ص م المصرية في التوظيف في القطاع الخاص غير الزراعي. 58
02	توزيع المؤسسات المستفيدة من برنامج ميذا حسب القطاعات الإقتصادية 98
03	تطور الـ م ص م الوطنية خلال سنة 2003 113
04	مساهمة الـ م ص م في توفير مناصب الشغل حسب القطاعات لسنة 2002 117
05	الانتشار الجغرافي للـ م ص م الوطنية لسنتي 2002/2001 119
06	تطور الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 1996-2002. 122
07	مساهمة الـ م ص م في الناتج الداخلي الخام لقطاع البناء و الأشغال العمومية 125
08	مساهمة الـ م ص م في القيمة المضافة لقطاع البناء و الأشغال العمومية 126
09	مساهمة الـ م ص م في الناتج الداخلي الخام للقطاع التجاري 127
10	مساهمة الـ م ص م في القيمة المضافة للقطاع التجاري 128
11	مساهمة الـ م ص م في الناتج الخام لقطاع الصناعات النسيجية 129
12	مساهمة الـ م ص م في القيمة المضافة لقطاع الصناعات النسيجية 130
13	تطور الصادرات و الواردات الجزائرية خلال الفترة 1996-2003 134

## قائمة الجداول

الرقم	الصفحة
01	تعريف الـ م ص م في فرنسا 25
02	تعريف الـ م ص م في الجزائر 29
03	مساهمة الـ م ص م في توفير مناصب الشغل في فرنسا 55
04	المشاريع التي حصلت على التأهيل من طرف ENSEJ 84
05	عدد المشاريع المصرح بها لدى ANDI/APSI خلال الفترة 2002/1993 87
06	الإستثمارات التي صادقت عليها لجان دعم الإستثمارات 1999-1994 90
07	تطور عدد الـ م ص م الوطنية خلال سنة 2003 112
08	توزيع الـ م ص م الوطنية حسب القطاعات الإقتصادية 2003/2002 114
09	مساهمة الـ م ص م في توفير مناصب الشغل حسب القطاعات لسنة 2002 115
10	تطور معدل البطالة في الجزائر 2002-1993 116
11	الإنتشار الجغرافي للـ م ص م الوطنية الخاصة لسنتي 2002/2001 118
12	مساهمة القطاعين الخاص و العام في القيمة المضافة 1999-1994 121
13	تطور الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2002-1996 121
14	مساهمة القطاعين الخاص و العام في القيمة المضافة و الناتج الداخلي الخام 123
15	تطور نشاط 1026 مؤسسة صغيرة و متوسطة خلال 2000-1997 123
16	الوزن الإقتصادي للـ م ص م في قطاع البناء و الأشغال العمومية 125
17	الوزن الإقتصادي للـ م ص م في القطاع التجاري 127
18	الوزن الإقتصادي للـ م ص م في قطاع الصناعات النسيجية 129
19	تطور الصادرات و الواردات الجزائرية خلال 2003-1996 133
20	تطور الصادرات الوطنية حسب طبيعتها 2003-1996 135
21	سير عمليات منح القروض لدي البنوك الجزائرية 2001-1999 139

## الفهرس

ملخص

شكر

قائمة الجداول و الأشكال

الفهرس

10	مقدمة
1	المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مكانتها في الفكر الإقتصادي و دورها في التنمية الإقتصادية
17	1.1.1. تعريف و مفاهيم أساسية حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
18	1.1.1.1. ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
18	1.1.1.1.1. معوقات تحديد تعريف لـ م ص م
21	2.1.1.1. تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
29	2.1.1. تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و خصائصها
29	1.2.1.1. تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
36	2.2.1.1. أهم خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
38	2.1. المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الفكر الإقتصادي و دورها في التنمية الإقتصادية
38	1.2.1. المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و نظريات التنمية الإقتصادية
39	1.1.2.1. تعريف التنمية الإقتصادية و نظرياتها
43	2.1.2.1. المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لدى المفكرين المعاصرين
47	2.2.1. دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الإقتصادية
47	1.2.2.1. دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مستوى النشاط الإقتصادي
52	2.2.2.1. تأثير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على مؤشرات الإقتصاد الكلي
54	3.2.2.1. مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لدى الدول المتطورة و النامية

- 62.....2. مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في السياسة الاقتصادية بالجزائر
- 63.....2.1. السياسة الاقتصادية و الم ص م من الإستقلال إلى نهاية الثمانينيات
- 63.....1.1.2. السياسة الاقتصادية و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قبل الثمانينيات
- 64.....1.1.1.2. التنمية الاقتصادية بالجزائر بعد الإستقلال
- 68.....2.1.1.2. واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بعد الإستقلال مباشرة
- 72.....2.1.2. السياسة الاقتصادية و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال الثمانينيات
- 73.....1.2.1.2. إصلاح المؤسسات الاقتصادية العمومية
- 77.....2.2.1.2. وضعية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال الثمانينيات
- 80.....2.2. هياآت و برامج دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال التسعينيات
- 80.....1.2.2. هياآت دعم و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال التسعينيات
- 80.....1.1.2.2. البيئة التشريعية و بداية التحول الإقتصادي
- 82.....2.1.2.2. الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب (ANSEJ)
- 86.....3.1.2.2. الوكالة الوطنية لدعم و تطوير الإستثمار (ANDI)
- 88.....4.1.2.2. وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية
- 89.....5.1.2.2. الوكالة الوطنية لترقية الصناعات الصغيرة و المتوسطة
- 89.....6.1.2.2. الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية (PROMEX)
- 90.....7.1.2.2. لجان دعم و ترقية الاستثمارات المحلية (CALPI)
- 91.....8.1.2.2. صناديق الدعم
- 92.....2.2.2. برامج دعم و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال التسعينيات
- 93.....1.2.2.2. القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
- 94.....2.2.2.2. إنشاء مراكز التسهيل و المشاتل
- 96.....3.2.2.2. صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة
- 97.....4.2.2.2. برنامج ميديا (MEDA)
- 98.....5.2.2.2. البورصة الجزائرية للمناولة و الشراكة
- 99.....6.2.2.2. المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
3. واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية الاقتصادية بالجزائر في ظل  
العولمة.....102
- 103.....1.3. الواقع الحالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و تحديات العولمة
- 103.....1.1.3. المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تحديات العولمة

103.....	1.1.1.3.النظام الإقتصادي العالمي الجديد ومفهوم العولمة.....
106.....	2.1.1.3.واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل العولمة.....
108.....	3.1.1.3.وسائل نجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل تحديات العولمة.....
111.....	2.1.3.الواقع الحالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.....
112.....	1.2.1.3.تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الوطنية حسب طبيعة ملكيتها.....
113.....	2.2.1.3.المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة.....
120.....	2.3.مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الإقتصادية ومعوقات تطورها.....
120.....	1.2.3.دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية بالجزائر.....
120.....	1.1.2.3.مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مؤشرات الإقتصاد الكلي.....
	2.1.2.3.دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الإقتصاد الوطني حسب الأنشطة الإقتصادية.....
124.....	3.1.2.3.دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ترقية الصادرات الجزائرية.....
136.....	2.2.3.معوقات تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.....
137.....	1.2.2.3.إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....
140.....	2.2.2.3.إشكالية العقار الصناعي.....
142.....	3.2.2.3.إشكالية المحيط الإداري.....
143.....	4.2.2.3.المحيط الجبائي.....
143.....	5.2.2.3.معوقات أخرى لنمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....
147.....	خاتمة.....
154.....	قائمة المراجع.....



## مقدمة

يشهد الإقتصاد العالمي في الآونة الأخيرة تحولات و تطورات كبيرة ناتجة عن ظاهرة التكتلات السياسية و الإقتصادية، بالإضافة إلى الإندماجات بين الشركات الكبيرة في العالم الصناعي مما أدى برجال الأعمال و مقرروا السياسات التتموية إلى دعم النمو المطرد لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ( م ص م)\* في الدول المتقدمة و النامية على السواء، فأصبح دعم هذا القطاع توجهها إقتصاديا عالميا، خاصة و أن هذا التوجه يحمل في طياته مضامين إيجابية لجميع الدول وبصورة خاصة النامية منها التي تبحث عن أدوات تنموية جديدة لمواجهة تحديات العولمة. إن هذا التوجه الإقتصادي العالمي الجديد أملتته مقتضيات إقتصادية و إجتماعية عديدة فالكثير من إقتصاديات دول العالم و خاصة الدول النامية عرفت تدهورا في نموها و تعرضت لخلل هيكلية في تشكيلاتها وفي مستوى الكفاءة الإنتاجية و علاقة التكاليف بالأسعار، و في أنماط الإستهلاك و الإستثمار، و قد تجسد ذلك كله في شكل فجوة بين الموارد المحلية و الإنفاق المحلي مما انعكس مباشرة في عجز الحسابات الجارية في موازين المدفوعات. و لقد أدى ذلك إلى إرتفاع المديونية الخارجية للعديد من الدول و من بينها الجزائر، إلى مستويات لم تتمكن هذه الإقتصاديات من تحمل أعباء خدماتها مما تسبب في حدوث أزمات إقتصادية قادت هذه الدول إلى الدخول في العديد من الإصلاحات كبرامج التثبيت و التصحيح الهيكلي. وفي ظل كل هذه التوجهات زاد الإهتمام بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة وهذا لقدرتها على مكافحة الفقر و تحقيق النمو الإقتصادي على المستويين المحلي و العالمي و مدى قدرتها على التأقلم السريع مع التحولات الإقتصادية التي يشهدها العالم اليوم.

و في هذا الإطار تحاول الجزائر إضفاء المرونة اللازمة على الأداة الإنتاجية الوطنية و هذا من خلال التعبئة الحقيقية للإستثمار و الذي تشكل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أهم أشكاله بهدف تمكين الإقتصاد الوطني من مواجهة العولمة و الإندماج في إطار التكتلات الجهوية و بالتالي التطور و التأقلم مع التغيرات العالمية في ظل إقتصاد متفتح.

\* سنشير للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في بعض الأحيان في هذا البحث بالرمز (م ص م).

لكن الإتجاه إلى دعم الـ م ص م و التسليم بأن مثل هذه المؤسسات لها مكانها المشروع وأهميتها المتميزة في سياسات التنمية السليمة لا ينفى بالمقابل وجود مؤسسات كبيرة تعمل أيضا على تحقيق أغراض متعددة في آن واحد: توفير فرص عمل واسعة لإمتصاص البطالة و الداخلين الجدد إلى سوق العمل، تنمية القدرة التنافسية و النفاذ إلى الأسواق الخارجية.

تبعاً لما سبق فإن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أصبحت تمثل القاعدة الرئيسية التي تتبثق منها المؤسسات الكبرى، كما أثبتت فعاليتها في عمليات التحول من إقتصاد متخلف إلى إقتصاد متطور في العديد من دول العالم، و إكتسبت مكانة هامة في الدول المتطورة و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر أكبر قوة إقتصادية في العالم، و الجزائر على غرار العديد من الدول قد أبدت إهتمامها الجدي بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة منذ بداية التسعينيات من أجل تحقيق التنمية الإقتصادية، و هذا ما يقودنا إلى طرح الإشكالية التالية:

هل نجحت الجزائر في تجسيد أهداف التنمية الإقتصادية من خلال الإهتمام بنموذج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل التحولات الإقتصادية الجديدة على الرغم من مرور عشرية كاملة من بداية الإهتمام الجدي بها؟

و إن هذه الإشكالية تدفعنا إلى طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية التي سوف نحاول الإجابة عليها خلال دراستنا للموضوع:

- ما هي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؟ و ما هي معايير تصنيفها؟
- و ما هي أهم الخصائص و المزايا التي تتمتع بها لتحقيق تنمية إقتصادية؟
- ما هي مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال مراحل تطور الإقتصاد الجزائري؟ و ما هي أهم الوسائل المستخدمة لدعمها و تشجيعها؟
- ما هو دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الإقتصادية بالجزائر؟
- ما هي مميزات محيط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر؟
- ما هي أهم الآليات المطلوبة لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر في ظل التحولات الإقتصادية الجديدة؟

و محاولة منا الإجابة على الأسئلة الفرعية السابقة سننطلق من الفرضيات التالية:

- تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مساهمة فعّالة و أساسية في عملية التنمية الإقتصادية من خلال تأثيرها على المتغيرات الإقتصادية الكلية الأساسية التي تتمثل في إجمالي الناتج الوطني، الإدخار، الإستثمار، الإستهلاك و الصادرات. و كذا تأثيرها المزدوج على البطالة و التضخم.
- لقد تحسن مستوى الإهتمام الفعلي بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة منذ بداية التسعينيات حيث عملت مختلف الإصلاحات التي مر بها الإقتصاد الجزائري على تأهيل و تشجيع هذه المؤسسات كإستراتيجية بديلة للمؤسسات الضخمة التي عجزت عن تحقيق التنمية المنشودة.
- على الرغم من مرور أكثر من عشرة على بداية الإنفتاح الإقتصادي، و تبني العديد من الإجراءات التحفيزية إلا أن محيط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لا زال يتميز بالعديد من المشاكل و التعقيدات التي تعرقل نمو الإقتصاد الوطني.
- بما أن الجزائر تقبل على تغيرات إقتصادية هامة كالإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة و تطبيق عقد الشراكة مع الإتحاد الأوروبي فإن هذا يفرض تدخلا أكثر حزما من طرف العناصر الفاعلة في الإقتصاد الوطني لتوفير المناخ المناسب لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تمكينها من القدرة على التنافس، و إزالة العوائق التي تعرقل التنمية في الجزائر.

إن هذا البحث يكتسي أهمية معتبرة و هذا يعود أساسا إلى الموضوع الذي يتناوله و الذي يعتبر نقطة حساسة في الإقتصاد الوطني الراهن، و المتمثل في التطور الذي حصل لواقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة منذ الإستقلال، و إبراز أهمية و فعالية هذه الإستراتيجية في تحقيق تنمية إقتصادية متوازنة و كذا تأثيرها على متغيرات الإقتصاد الكلي، خاصة و أن هذا الموضوع يعتبر من المواضيع الأكثر أهمية في العالم حيث يوجد الآن توجه لدى معظم الوكالات و المنظمات الدولية بتقديم المساعدات المالية و الفنية لهذا الصنف من المؤسسات الإقتصادية التي تحاول من خلالها أن تجعلها أكثر اعتمادا على نفسها. كما أن معظم الدول المتطورة و المتخلفة على حد سواء بدأت في الإعتماد على هذه المؤسسات لبناء قاعدة صناعية قوية. كما يعتبر هذا البحث إتقاة إلى الوراء لتقييم مدى نجاح قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في المساهمة في عمليات التنمية الإقتصادية في الجزائر منذ سنة 1990 التي تعتبر بمثابة الإنطلاقة الجدية لدعم الإستثمار الخاص في الجزائر بصدور قانون النقد و القرض في سنة 1990 و المرسوم التشريعي الصادر في أكتوبر 1993

والمتملق بترقية الإستثمار. إلى غاية سنة 2004 خاصة بعد إصدار القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الأمر الخاص بتطوير الإستثمار الصادرين سنة 2001، و بالتالي سوف يكون هذا البحث بمثابة حصيلة تقييمية لسياسات دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أجل تحقيق التنمية في الجزائر.

يهدف بحثنا هذا إلى إبراز القدرة و الفعالية التي يكتسبها نموذج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بمساهمته في حل المشاكل التي يتخبط فيها الإقتصاد الوطني خاصة و نحن مقبلون على تحولات إقتصادية دولية البقاء فيها للأقوى و هذه الأهمية تعود أساسا إلى الخصائص و المميزات التي تجعل هذه المؤسسات أكثر ملائمة و قدرة على تطوير الإقتصاد الوطني في ظل التحولات الإقتصادية الدولية.

كما يهدف البحث إلى ما يلي:

- محاولة إبراز أهم الخصائص التي تجعل من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إحدى أهم الإستراتيجيات التنموية الفعالة. و دورها في تحقيق التوازن على مستوى الإقتصاد الكلي.
- محاولة إبراز القدرة التنافسية التي تتمتع بها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التي تجعلها أكثر صمودا أمام المؤسسات الأجنبية في ظل العولمة و الإنفتاح الإقتصادي.
- إبراز التطور الذي مرت به المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل التغيرات التي مر بها الإقتصاد الجزائري.
- تحديد التوجه الجديد للجزائر في الإهتمام بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة. وأهم إجراءات الدعم التي إستفاد منها هذا القطاع.
- تقييم أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية في الجزائر بعد مرور عشرية كاملة من بداية دعمها و الإعتماد بها.
- كشف أهم العقبات و المشاكل التي تعيق تطور الإستثمار عن طريق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر. و محاولة إقتراح بعض الحلول التي يمكن أن تساهم في تحسين المحيط الإقتصادي المتدهور.

لقد تناولت دراستنا هذه التجربة الجزائرية في مجال الإهتمام بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ بداية الإستقلال إلى يومنا هذا، ليتم التركيز فيما بعد على الوزن الإقتصادي الذي أصبحت تتمتع به هذه المؤسسات في الجزائر منذ بداية التسعينيات إلى غاية وقتنا الحاضر. لقد تم وقوع إختيارنا لمعالجة هذا الموضوع إلى عدة أسباب موضوعية أهمها ما يلي:

- الأهمية التي تكتسبها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على مستوى مختلف دول العالم و ذلك لفعاليتها في تطوير العديد من الإقتصاديات و تحقيق تنمية شاملة، و محاولة إبراز هذا الدور في الإقتصاد الوطني.
- الخصائص التي يتميز بها هذا النوع من المؤسسات في معالجة بعض المشاكل الإقتصادية كالبطالة و التضخم من خلال إمتصاص الكتلة النقدية و إستثمارها.
- محاولة إجراء تقييم لمختلف السياسات الإصلاحية التي إعتنت بتطوير الإستثمار الخاص عن طريق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال أكثر من عشرية في الجزائر و تحديد عوامل النجاح و الفشل. و إبراز مكانتها في الإقتصاد الوطني الراهن.
- محاولة إبراز ضرورة تطوير و إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قبل إستكمال الإنفتاح الإقتصادي لتعزيز قدرتها التنافسية أمام المؤسسات الأجنبية المتطورة.
- بحكم تخصصنا فإننا نعتقد بأن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعتبر النواة الأولى التي تنطلق منها إدارة الأعمال، لذلك فهي تستحق كل العناية و الدراسة في وقت أصبحت فيه الإدارة الإستراتيجية و الإهتمام بهذه المؤسسات من أهم المسائل الإقتصادية وهذا لرفع قدرتها التنافسية.

للإجابة على إشكالية البحث و إثبات صحة الفرضيات تمت دراستنا بالإعتماد على كل من المنهج الوصفي التحليلي الذي يتلائم و طبيعة الموضوع، و المنهج الإستقرائي خاصة في الفصل الأول الذي يعتبر بمثابة الجانب النظري للبحث، كما تم إستخدام المنهج التاريخي في الفصل الثاني لعرض التطور الذي عرفته المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عبر مختلف المراحل التي مر بها الإقتصاد الوطني، كما تم إستخدام منهج المقارنة في بعض نقاط البحث، و قد قمنا بإستخدام العديد من الأدوات التي تطلبها كل من المناهج السابقة:

- مختلف القوانين و التشريعات التي تتعلق بالموضوع.

- مختلف الإحصائيات و التقارير التي لها صلة بواقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر أو في دول أخرى.
- الإستعانة بالدراسات السابقة و كذا مختلف الملتقيات و الأيام الدراسية التي إهتمت بالموضوع.

أثناء قيامنا بإعداد هذه الدراسة واجهتنا مشكلتين هما:

- المشكلة الأولى تتمثل في النقص الكبير في المراجع التي تتناول وضعية الم ص م في الجزائر خلال مرحلة ما قبل التسعينيات، الأمر الذي جعلنا نعتمد في هذه المرحلة على بعض الدراسات السابقة القليلة و بعض التقارير الصادرة عن الهيئات المهتمة بتطوير الم ص م.
- أما المشكلة الثانية فتتمثل في تناقض البعض من المعطيات الإحصائية التي تحصلنا عليها من مختلف الهيئات الرسمية، لذلك إعتدنا في بحثنا هذا أساسا على الإحصائيات المقدمة من طرف وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

لكي تكون إجابتنا منطقية على الإشكالية المطروحة و الأسئلة الفرعية، و كذا إختبار الفرضيات التي إنطلقنا منها في بحثنا سوف نقوم بتقسيم هذا البحث إلى ثلاثة فصول:

سوف نحاول من خلال الفصل الأول إبراز الصعوبات التي تعيق وجود تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التي جعلت الإقتصادييين لا يتفقون على تعريف دقيق لهذه المؤسسات ونبين أهم المعايير التي تحدد تعريف هذه المؤسسات و مختلف التعاريف المقترحة في العديد من الدول المتقدمة و النامية و كذلك التعاريف المقترحة من طرف المنظمات الدولية المهتمة بترقية هذه المؤسسات، كما سنبيين أهم المعايير التي إتفق عليها الإقتصادييين لتصنيف المؤسسات إلى صغيرة و متوسطة. و أهم الخصائص التي تميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن المؤسسات الكبرى والتي تمثل حجة المدافعين عن هذه المؤسسات كإستراتيجية تنمية فعالة. كما سنلقي نظرة مكانة هذه المؤسسات في الفكر الإقتصادي و دورها في التنمية الإقتصادية، و مظاهر الإهتمام بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول المتطورة و الدول المتخلفة و كيف نجحت هذه الدول من تحقيق نتائج جد إيجابية من خلال إستراتيجية الإهتمام بهذه المؤسسات في تحقيق التنمية الإقتصادية.

و نتناول من خلال الفصل الثاني مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عبر مختلف مراحل تطور الإقتصاد الجزائري بداية منذ الإستقلال مباشرة إلى غاية يومنا هذا مروراً بفترة الثمانينات و بداية

الإصلاحات الهيكلية و خصوصة المؤسسات الإقتصادية العمومية و هذا لإبراز التغيير الحاصل في الإستراتيجية الإقتصادية المتبناة من طرف الجزائر و تغيير نظرتها للإستثمارات الخاصة و أهم الأسباب المؤدية لهذا التغيير. مع الإشارة إلا أن إهتمامنا سوف يركز أكثر على دراسة مرحلة التسعينيات و التي تمثل الإنطلاقة الجديدة لدعم الإستثمارات الخاصة بشكل عام مع بداية دخول إقتصاد السوق . كما سنعرض أهم مؤسسات دعم إنشاء مؤسسات صغيرة و متوسطة في الجزائر. و برامج الدعم التي تقوم بها الوزارة المختصة لتأهيل م ص م قبل الإنضمام إلى OMC و تطبيق بنود عقد الشراكة مع الإتحاد الأوروبي.

و نعالج من خلال الفصل الثالث دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مواجهة تحديات العولمة و دورها في عملية التنمية الإقتصادية في الجزائر و ذلك من خلال أهم المجالات التي تنشط فيها و القيمة المضافة التي تساهم بها في كل نشاط ، و مساهمتها في خلق مناصب الشغل و الإنتشار الجغرافي لها بين مختلف الولايات و كذا مساهمتها في مجال ترقية الصادرات الوطنية لنعرض بعد ذلك الأسباب و المشاكل التي تعرقل إنتشار الإستثمار الخاص عن طريق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر. و بصفة عامة سيكون هذا الفصل بمثابة أداة تقييم للتنمية الإقتصادية في الجزائر في فترة تزيد على العشر سنوات من بداية الإهتمام بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة كإستراتيجية تنموية.

كما يحتوي البحث على مقدمة و خاتمة تمت فيها حوصلة أهم الأفكار التي تضمنها البحث و نتائج إختبار الفرضيات التي تم الإنطلاق منها، إلى جانب إبراز النتائج التي تم التوصل إليها من خلال معالجة البحث، بالإضافة إلى الإقتراحات و التوصيات التي إرتأينا تقديمها عسى أن تكون مفيدة .

## الفصل 1

### المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مكانتها في الفكر الإقتصادي و دورها في التنمية الإقتصادية

يشهد الإقتصاد العالمي منذ عدة سنوات تحولات و تطورات كبيرة ناتجة عن ظاهرة العولمة و التكتلات السياسية و الإقتصادية التي أصبحت تمثل تحديا كبيرا في وجه الدول المتقدمة و النامية على السواء. هذه الظاهرة أدت برجال الأعمال إلى إعادة النظر في تدخلاتهم الإقتصادية خاصة في مجال الإستثمار حيث أصبحت معظم توجهاتهم الإستثمارية تتوجه نحو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تتميز بقدرة التأقلم السريع مع التحولات و التغيرات التي قد يشهدها النشاط الإقتصادي بدلا من الهياكل الإقتصادية الضخمة التي كثيرا ما إنهارت من جراء الأزمات الإقتصادية التي يشهدها العالم الحديث.

لقد أصبح الحديث عن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كإستراتيجية تنموية فعالة في معظم دول العالم خاصة و أنه يعتبر بمثابة الدعامة الأساسية لقطاع المؤسسات الضخمة. و كما هو معتاد فإن الدول المتطورة كان لها السبق في ترقية هذا القطاع، على عكس الدول النامية التي إستفاقت أخيرا إلى الدور الذي يمكن أن تحققه هذه المؤسسات في مجال التنمية الإقتصادية. لكن مشكل الإهتمام بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة لم يعد أمرا سهلا في ظل ظهور تحديات جديدة والتي تتمثل في مختلف التحديات التي تفرضها العولمة بكل ما تحمله من مفاهيم سياسية و إقتصادية خاصة لدى الدول النامية التي أصبحت تواجه مشكلتين التنموية و العولمة.

#### 1.1. تعاريف و مفاهيم أساسية حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تختلف الآراء حول تحديد مفهوم دقيق لـ م ص م التي تنتمي إليها مختلف أنشطة الإقتصاد الوطني الإنتاجية و الخدمية، كما أن مفاهيمها تختلف من دولة إلى أخرى بإختلاف إمكاناتها و قدراتها و كذا ظروفها الإقتصادية و الإجتماعية و درجة النمو الإقتصادي التي بلغتها ولهذا لم يحصل إتفاق بين الدول على تعريف شامل لهذه المؤسسات. و إن من أهم الأسباب التي أدت إلى إختلاف مفهوم الـ م ص م إختلاف المعايير الكمية و النوعية التي إتفق عليها لتحديد تعريف شامل للـ م ص م.



و في هذا المبحث سنحاول القيام بإبراز أهم المشاكل التي تعيق تحديد تعريف موحد وشامل لـ م ص م تتبناه كل دول العالم. لنقوم بعد ذلك بتحديد أهم المعايير التي يمكن الإعتماد عليها لتحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. كما نطرح بعضا من التعاريف التي تبنتها الهيئات الدولية المهتمة بالقطاع و تعاريف بعض الدول المتطورة و النامية التي إستطاعت أن تحدد تعريفا لهذا النوع من المؤسسات و من بينها الجزائر، كما سنتناول تصنيفات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وفقا لمجموعة من المعايير. لنقوم بعد ذلك بتناول أهم الخصائص التي تتميز بها الـ م ص م عن باقي المؤسسات الإقتصادية.

### 1.1.1.1. ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

سيتم في من خلال هذا العنوان عرض مختلف التعاريف التي تبنتها بعض الدول و الهيئات الدولية و الجهوية لتعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، لكن قبل هذا سنقوم بتناول أهم المشاكل التي تعيق وضع تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، لننتقل بعدها إلى أهم المعايير المتفق عليها لتحديد تعريف لهذه المؤسسات.

#### 1.1.1.1.1. معوقات تحديد تعريف لـ م ص م

يعترف جميع الدارسين و الباحثين في مجال تنمية الـ م ص م بصعوبة وضع الحدود الفاصلة التي تميز هذه المؤسسات عن غيرها من المؤسسات الكبيرة و التي تطرح إشكالا مهما لدى الدراسة، و هذا لتوفر مجموعة من الأسباب التي تعيق توحيد مفهوم الـ م ص م الذي يوافق جميع الدول و الأنشطة. إذ نجد أن حدود المؤسسات الصغيرة في الدول المتقدمة تختلف عنها في الدول النامية، كما قد تختلف من نشاط إقتصادي لآخر و من خلال هذا يتأكد لنا وجود مجموعة من العراقيل التي تحول دون وجود تعريف موحد و تتمثل في ما يلي:

#### 1.1.1.1.1.1. إختلاف درجة النمو الإقتصادي للدول

ينقسم العالم اليوم إلى مجموعتين من الدول الأولى متطورة و الثانية نامية، وإن من أهم المعايير التي يتخذها الباحثون و المحللون لتصنيف الدول حسب هاتين المجموعتين نجد مؤشر النمو الإقتصادي و الذي يعتبر من المؤشرات الإقتصادية الكلية الهامة [1] ص 21.

تتميز الدول المتطورة بدرجة نمو إقتصادي عالية و متزايدة، كما تتمتع بتكنولوجيا صناعية جد متطورة، أما الدول المتخلفة فتتميز بدرجة بنمو إقتصادي بطيء متذبذب و إقتصاد هش وضعيف [2] ص3. و بالتالي فإننا نلاحظ التباين الواضح و الشديد بين كل من المجموعتين على مستوى التقنيات التكنولوجية المستخدمة و القواعد الهيكلية المتوفرة لديهما، و هذا ما يوضح لنا إختلاف وزن المؤسسات الإقتصادية و تصنيفاتها من دولة إلى أخرى. فالمؤسسة التي تصنف ضمن المؤسسات الصغيرة في دول متطورة كاليابان أو فرنسا يمكن أن تصنف كمؤسسة متوسطة أو كبيرة في دول نامية مثل الجزائر أو مصر. و هذا ناتج عن حجم الإمكانيات المادية المتوفرة للمؤسسات في الدول الأولى من رؤوس أموال و تكنولوجيا ضخمة عكس مؤسسات العالم الثالث التي تقتصر لهذه الإمكانيات، و هكذا ينتج الإختلاف في تحديد مفهوم الـ م ص م نتيجة لإختلاف درجة التطور الإقتصادي.

#### 2.1.1.1.1. إختلاف طبيعة الأنشطة الإقتصادية

إن تصنيف المؤسسات على أساس النشاط الإقتصادي الذي تمارسه يعتمد على قاعدة التقسيم الإجتماعي للعمل و الذي تطور إلى تخصص المؤسسات في مجالات معينة مثل الصناعة و التجارة لتصبح في أي مجتمع ثلاث قطاعات رئيسية و هي:

- مؤسسات القطاع الفلاحي: و تجمع المؤسسات المتخصصة في الزراعة بأنواعها و تربية المواشي بالإضافة إلى الصيد البحري و غيره من الأنشطة المرتبطة بالموارد الطبيعية.
- مؤسسات القطاع الصناعي: و تضم مختلف المؤسسات التي تعمل في ميدان تحويل المواد الطبيعية إلى سلع مصنعة و نصف مصنعة، و غيرها من عمليات التحويل و الإنتاج.
- مؤسسات القطاع الثالث: و يشمل هذا القطاع المؤسسات التي لا توجد في القطاعين السابقين وهي ذات أنشطة جد مختلفة كالنقل بمختلف فروعه، البنوك و غيرها و بصفة عامة تدعى بالمؤسسات الخدمية على إختلاف أنواعها [3] ص77.

إن إختلاف النشاط الإقتصادي للمؤسسات يؤدي حتما إلى إختلاف الهيكل التنظيمي و المالي للمؤسسات فلو قمنا بإجراء مقارنة بين مؤسسات القطاع الصناعي و مؤسسات القطاع التجاري فنجد

أن الأولى تتميز بهيكل تنظيمي معقد يفرضه نوع النشاط الإقتصادي حيث تتعدد مراكز إتخاذ القرار، كما تتطلب عددا كبيرا من العمال، و رؤوس أموال، و معدات ضخمة.عكس المؤسسات التجارية التي تتميز ببساطة الهيكل التنظيمي في أغلب الأحيان. لهذا فإنه يمكن تصنيف المؤسسة الصناعية الصغيرة أو المتوسطة كمؤسسة كبيرة في القطاع التجاري نظرا لحجم إستثماراتها و رؤوس أموالها. و لذا نجد أن بعض الدول تفرق في تصنيفها لـ م ص م بين المؤسسات العاملة في كل نشاط. و بالتالي يتسبب إختلاف الأنشطة الإقتصادية في إختلاف تعريف المؤسسات ص م داخل الدولة الواحدة.

### 3.1.1.1.1. تنوع فروع النشاط الإقتصادي

إن الأنشطة الإقتصادية تنفرع حسب طبيعتها إلى عدة أنشطة فرعية مختلفة، فنجد أن النشاط الصناعي يتفرع إلى قطاع الصناعات الإستخراجية و الصناعات التحويلية التي تنفرع بدورها إلى الصناعات الغذائية، الكيماوية و غيرها [4] ص5. أما قطاع الخدمات فقد ينقسم إلى كثير من الفروع منها القطاع الصحي و قطاع النقل الذي يتفرع إلى النقل البري و النقل البحري والنقل الجوي.

و مما لا شك فيه أن هذه المؤسسات تختلف حسب النشاط الذي تمارسه من حيث متطلباتها من اليد العاملة و معدات الإستثمار، فالمؤسسة الصغيرة أو المتوسطة في قطاع النقل البحري قد تصنف كمؤسسة كبيرة في قطاع النقل البري. لهذا يتسبب إختلاف طبيعة الأنشطة الإقتصادية إلى إختلاف تحديد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العاملة في نفس القطاع.

### 4.1.1.1.1. تعدد معايير التعريف

من أهم أسباب عدم الإتفاق على تعريف موحد لـ م ص م هو تعدد و إختلاف المعايير التي يستند عليها المهتمين بهذا القطاع في تصنيف المؤسسات إلى صغيرة، متوسطة و كبيرة فنجد معايير كمية و أخرى نوعية و التي تضم كل منها مجموعة مؤشرات مختلفة كعدد العمال و حجم الإستثمارات. و هنا يكمن الإشكال فتوجد مؤسسات تملك إستثمارات ضخمة لكنها تستعمل عدد قليل من العمال و ذلك لإعتمادها على التكنولوجيا المتطورة، و بالتالي نجد صعوبة في إختيار المعيار المناسب لتحديد حجمها.

### 2.1.1.1. تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

بالرغم من العراقيل التي تحول دون تحديد تعريف شامل لـ م ص م فإن مختلف الباحثين والمهتمين بتنمية هذا القطاع يتفقون على توفر مجموعة من المعايير الكمية و النوعية التي يمكن الإعتماد عليها للوصول إلى تحديد تعريف شامل يميز المؤسسة الصغيرة و المتوسطة سواء كان ذلك عن طريق تحديد حجمها أو الخصائص التي تتميز بها عن المؤسسات الكبرى.

#### 1.2.1.1.1. معايير تعريف الـ م ص م

و تنقسم المعايير التي يعتمد عليها في تحديد تعريف للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى نوعين معايير كمية و أخرى نوعية:

#### 1.1.2.1.1.1. المعايير الكمية

تتمثل المعايير الكمية في مجموعة من المؤشرات التقنية، الإحصائية و النقدية و التي تسمح لنا بتحديد حجم المؤسسات و تتمثل فيما يلي [5] ص 50:

- عدد العمال: من الشائع في الإحصائيات الدولية أن الـ م ص م تتميز في أغلب الأحيان بالعدد الصغير من العمال [6] ص 17.
- حجم الإنتاج و حجم الطاقة المستعملة: فغالبا ما تتميز الـ م ص م بحجم إنتاج قليل مقارنة بالمؤسسات الكبرى و كذلك بالنسبة لحجم الطاقة المستعملة في عملية الإنتاج.
- رأس المال المستثمر: حيث تتمتع الـ م ص م غالبا برأس مال فردي أو جماعي صغير عكس المؤسسات الكبرى التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة لقيامها بنشاطها.

- رقم الأعمال: من بين أهم خصائص الـ م ص م سيطرتها على جزء معين من السوق [7] ص 41 و بالتالي فإن حجم مبيعاتها سيكون ضعيفا بالمقارنة مع المؤسسات الضخمة المسيطرة على جزء كبير من السوق.

على الرغم من أهمية المعايير السابقة إلا أنها تبقى نسبية، فيمكن أن تكون صحيحة في مجال إنتاج معين و غير صحيحة في آخر فكثير من المؤسسات المتطورة التي ليست بحاجة إلى عدد كبير بل تعتمد على رؤوس الأموال الضخمة. عكس البعض الآخر من المؤسسات التي تعتمد بشكل كبير على اليد العاملة، كما يبدي الكثير من الخبراء تحفظاتهم إتجاه معيار رقم الأعمال حيث يكون غير دقيق في فترات التضخم، لهذا يجب إدراج نوع آخر من المعايير أو الخصائص التي تساعدنا على تعريف الـ م ص م [7] ص 41.

#### 2.1.2.1.1.1. المعايير النوعية

كما سبق و أن ذكرنا بأن المعايير الكمية قد لا تكفي لوحدها لتعريف الـ م ص م نتيجة لإختلاف قيم هذه المعايير من دولة إلى أخرى و من نشاط لآخر أو حتى في نفس النشاط، فيصبح التعريف غير شامل و صحة تطبيقه نسبية فإضطر المحللون إلى إعتقاد معايير أخرى تركز على خصائص ومميزات هذه المؤسسات. و لقد ظهرت العديد من التعاريف التي تحدد الـ م ص م بحسب خصائصها من بينها التعريف الذي تبناه بنك الإحتياط الفدرالي الأمريكي:

- إستقلالية إدارة و ملكية المؤسسة.

- محدودية السوق التي تسيطر عليها المؤسسة.

كما توجد بعض الخصائص الأخرى بالإضافة لإستقلالية الإدارة و الملكية و محدودية نصيب المؤسسة من السوق الذي تنتمي إليه:

- يتم تدبير رأس مالها من طرف شخص أو مجموعة أشخاص.

- صغر الحجم بالمقارنة مع المؤسسات العاملة في نفس النشاط [8] ص 16

و من خلال ما سبق فإنه بالإضافة إلى المعايير الكمية توجد مجموعة من الخصائص الرئيسية التي تساعد على تحديد تعريف شامل لـ م ص م و التي نجعلها فيما يلي:

\* المسؤولية و الملكية: من الشائع أن الـ م ص م تعود ملكيتها في معظم الأحيان للقطاع الخاص و التي تكون أغلبها في شكل مشاريع إستثمارية فردية أو عائلية – شركات أشخاص أو شركات أموال – لهذا فإن المسؤولية القانونية و التنظيمية تقع على عاتق مالكيها مباشرة. و تتميز هذه المؤسسات بهيكل تنظيمي بسيط جدا يكون فيه مالك المؤسسة هو صاحب القرار، كما يمارس مختلف وظائف الإدارة من تخطيط، تمويل، تسويق و توظيف، التي تتوزع على عدة مصالح في المؤسسات الكبرى. بالرغم من أن بعض الخواص الذين يستخدمون بعض المساعدين إلا أن عملية إتخاذ القرار تبقى من نصيبهم [9] ص 2.

هذا لا يعني تركيز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في أيدي الخواص فقط بل توجد في كثير من الدول بعض هذه المؤسسات التي تعود ملكيتها إلى القطاع العام كما هو الحال في الجزائر.

\* محدودية السوق: تعتبر درجة هيمنة المؤسسة على السوق من بين أهم المعايير التي تحدد حجمها، لأنه في أغلب الأحيان نجد أن المؤسسة التي تسيطر على السوق بشكل كبير تتميز بكبر حجمها و ذلك لمتطلبات الإنتاج من إستثمارات و يد عاملة. أما المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة فتكون في الحالات العامة متخصصة في إنتاج معين تغطي به نطاقا محدودا من السوق.

إلا أن هذه الخاصية تبقى نسبية أيضا لأننا نصادف مؤسسات صغيرة تغزو حتى الأسواق الخارجية من خلال عملية التصدير بسبب درجة الجودة و الدقة التي تتمتع بها منتجاتها كما هو الحال في الصناعات الحرفية التي تعتمد على المهارات الفنية العالية. كما يعاب على هذا المعيار أنه في ظروف تراجع الأسواق وانخفاض المبيعات لأسباب خارجة عن إدارة المشروع لن يكون بالإمكان تكوين صورة حقيقية عن حجم إمكانيات و طاقة المصنع التي تكون معطلة. بالإضافة إلى تعرضه للتغير و التذبذب بدرجة أكبر من عدد العمال و حجم الاستثمار.

\* طبيعة النشاط: قد تفرض طبيعة النشاط الذي تمارسه المؤسسة تحديد حجم هذه الأخيرة. فهناك بعض الصناعات الخفيفة التي لا تتطلب رؤوس أموال كبيرة و لا عدد كبير من العمال كالصناعات الحرفية و التقليدية التي يكفي لممارستها ورشة عمل صغيرة. بينما نجد أن بعض

الأنشطة تتطلب مؤسسات كبيرة تضم مئات العمال و المعدات الإستثمارية الضخمة كما هو الحال في صناعة السيارات و الصناعات البترولية.

### 2.2.1.1.1. التعاريف المختلفة لـ م ص م

نظرا لإختلاف المعايير و الخصائص التي تساعد على تعريف الـ م ص م فإن الدول على إختلافها المتطورة و النامية تأخذ كل منها بمجموعة من المعايير في تحديد مفهوم هذه المؤسسات أهمها عدد العمال و رأس المال المستثمر. و تختلف التعاريف من دولة إلى أخرى نتيجة للصعوبات السابقة الذكر بإستثناء بعض المنظمات الدولية المهمة بهذا القطاع و التي أصدرت مجموعة من التوصيات لتعريف الـ م ص م و فيما يلي سنحاول إدراج تعاريف بعض الدول:

#### 1.2.2.1.1.1. فرنسا

قبل تأسيس الإتحاد الأوروبي كانت فرنسا تعرف الـ م ص م إستنادا للقانون الصادر في 04 فيفري 1959 بأنها كل المؤسسات التي توظف أقل من 500 عامل و رأس مالها لا يتجاوز مليون فرنك. أما بعد إنضمامها إلى الإتحاد الأوروبي فإنها تبنت تعريف هذا الأخير [10] ص1. إلا أن فرنسا تفرق بين المؤسسات الصناعية و الخدمية من حيث حجم العمالة و لدينا الجدول التالي الذي يبين تعريف الـ م ص م حسب عدد العمال في فرنسا:

#### الجدول رقم 01: تعريف الـ م ص م في فرنسا [11]

متوسطة	صغيرة	حرفية	صنف المؤسسة
499-50	49-10	9-0	م صناعية
199-20	19-5	4-0	م خدمية

### 2.2.2.1.1.1. الولايات المتحدة الأمريكية

لقد تم إعتقاد تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية من طرف البنك الفدرالي سنة 1953 و الذي يعتبر المؤسسة الصغيرة و المتوسطة هي المؤسسة المستقلة في الملكية و الإدارة و تستحوذ على نصيب معين من السوق [8] ص 16. كما تعرف حسب عدد العمال كما يلي:

- من 01 إلى 250 عامل..... مؤسسة صغيرة.
- من 251 إلى 500 عامل..... مؤسسة متوسطة.
- أكثر من 501 عامل..... مؤسسة كبيرة [11]

لكن هذا التعريف واجه مسألة حجم المؤسسة من خلال الموافقة بين القيود الرقمية والسمات النوعية لكل صناعة، ففي بعض الصناعات تعتبر المؤسسة صغيرة على الرغم من أن عدد عمالها يتجاوز 1000 عامل في حين أننا نلاحظ أنه في بعض الصناعات الأخرى لا يتجاوز عدد العمال بها 250 عامل لتعتبر مؤسسة صغيرة. و عليه فإن المؤسسة الصغيرة ليس من الضروري أن تكون صغيرة بالمعنى المطلق، بالنسبة لمؤسسات أخرى في نفس مجال النشاط وتأسيسا على ذلك ، فما يعتبر طبقا لأحكام هذا التعريف، مؤسسة صغيرة، قد يكون في واقعه مؤسسة متوسطة أو كبيرة.

### 3.2.2.1.1.1. الإتحاد الأوروبي

يستند الإتحاد الأوروبي في تعريفه لـ م ص م حسب القانون الصادر في 03 أفريل 1996 على معايير عدد العمال، رقم الأعمال و معيار الإستقلالية كما يلي:

- المؤسسة المصغرة (Micro): هي المؤسسة التي تشغل أقل من عشرة (10) أجراء.
- المؤسسة الصغيرة (Petite): هي المؤسسة التي توافق معايير الإستقلالية و تشغل أقل من خمسين 50 أجير، و التي تحقق رقم أعمال السنوي لا يتجاوز سبعة (07) ملايين يورو أو لا تتعدى ميزانيتها السنوية خمسة (05) ملايين يورو [12] ص 3.



- المؤسسة المتوسطة (Moyenne): هي المؤسسة التي توافق معايير الإستقلالية و تشغل أقل من 250 أجير و التي لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعون (40) مليون ورو أو لا تتعدى ميزانيتها السنوية 27 مليون يورو[13] ص 19.

#### 4.2.2.1.1.1. البنك الدولي

يتعامل البنك الدولي مع ال م ص م على أساس التعريف الذي حددته دائرة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الذي ينص على أن:

- المؤسسة المصغرة هي المؤسسة التي تشغل أقل من عشرة (10) عمال، و لا تتجاوز موجوداتها 100.000 دولار أمريكي، كما لا يتجاوز رقم أعمالها 100.000 دولار.
- المؤسسة الصغيرة هي المؤسسة التي تشغل أقل من خمسين (50) عاملا، و لا تتجاوز موجوداتها 3 ملايين دولار أمريكي، كما لا يتجاوز رقم عمالها 3 ملايين دولار أيضا.
- المؤسسة المتوسطة هي المؤسسة التي تشغل أقل من 300 عامل. و لا تتجاوز موجوداتها 15 مليون دولار أمريكي، كما لا يتجاوز رقم عمالها 15 مليون دولار [14] ص 3.

#### 5.2.2.1.1.1. الجزائر

الجزائر و كغيرها من الدول النامية لم تتبنى تعريفا رسميا للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة منذ الإستقلال سوى بعض المحاولات أبرزها:

- التعريف الذي تقدمت به وزارة الصناعة في التقرير الخاص ببرنامج تنمية الصناعات الصغيرة و المتوسطة في بداية السبعينات (1972)، الذي يرى بأن المؤسسة الصغيرة و المتوسطة هي كل وحدة إنتاج مستقلة قانونا، و تشغل أقل من 500 عامل، و تحقق رقم أعمال سنوي أقل من 15 مليون دج و يتطلب إنشائها إستثمارات أقل من 10 مليون دج [4] ص 15.

- التعريف الذي تبنته المؤسسة الوطنية لتنمية الصناعات الخفيفة سنة 1983 و الذي قام على أساس أن المؤسسة الصغيرة و المتوسطة هي المنشأة التي تشغل أقل من 200 عاملا وتحقق رقم أعمال أقل من 10 مليون دج [15] ص10.

إلا أن هذه المحاولات كانت غير قادرة على تحديد تعريف دقيق لـ م ص م إذ ظلت صيغة التعريف ناقصة و لم تضع الحدود الفاصلة بين المؤسسة الصغيرة و المتوسطة. إلى غاية بداية الألفية الثالثة حيث أصدرت وزارة الم ص م ص سنة 2001 القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم 01-18. و الذي أبدت من خلاله الجزائر نيتها الجديدة في الإهتمام بهذا القطاع و هذا بعدما صادقت الجزائر على ميثاق بولونيا حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سنة 2000 و هو ميثاق يكرس التعريف الذي حدده الإتحاد الأوروبي و يرتكز هذا التعريف على ثلاثة معايير هي:

- عدد العمال في المؤسسة.

- رقم الأعمال السنوي الذي تحققه المؤسسة.

- الحصيلة السنوية المحققة و إستقلالية المؤسسة.

فتعرف المؤسسة الصغيرة و المتوسطة مهما كان وضعها القانوني، بأنها مؤسسة إنتاج السلع و الخدمات تشغل من 01 إلى 250 شخص، و لا يتجاوز رقم أعمالها ملياري دينار جزائري أو لا يتعدى إجمالي حصيلتها السنوية 500 مليون دينار جزائري، و هي تحترم معايير الإستقلالية.

\* المؤسسة المتوسطة: هي المؤسسة التي تشغل من 50 إلى 250 شخص و يتراوح رقم أعمالها بين 200 مليون و ملياري دينار جزائري أو التي تتراوح حصيلتها الإجمالية بين 100 و 500 مليون دينار جزائري.

\* المؤسسة الصغيرة [16] ص 8: هي المؤسسة التي تشغل من 10 إلى 49 شخص و لا يتعدى رقم أعمالها السنوي 200 مليون دينار جزائري أو لا تتجاوز حصيلتها الإجمالية 100 مليون دينار جزائري .

\* المؤسسة المصغرة [16] ص 8: هي المؤسسة التي تشغل من 01 إلى 09 أشخاص و لا يتعدى رقم أعمالها السنوي 20 مليون دينار جزائري أو لا تتجاوز حصيلتها الإجمالية (10) عشرة ملايين دينار جزائري.

الجدول رقم 02: تعريف الـ م ص م في الجزائر [16]

الحجم / المعايير	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي	الحصيلة الإجمالية السنوية
المؤسسة المصغرة	09-01	أقل من 20 مليون دج	أقل من 10 ملايين دج
المؤسسة الصغيرة	49-10	أقل من 200 مليون دج	أقل من 100 مليون دج
المؤسسة المتوسطة	250-50	من 200 مليون إلى ملياري دج	من 100 إلى 500 مليون دج

2.1.1. تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و خصائصها

إن من بين أهم النقاط التي يجب علينا أن نتناولها في هذا الفصل و التي لا تقل أهمية عن ضرورة تحديد مفهوم موحد لـ م ص م نجد أهمية تصنيف هذه المؤسسات حسب مختلف المعايير التي يمكن الإعتماد عليها لتمييز الـ م ص م عن بعضها البعض، و هذا لكي نتمكن من تحديد النوع الأكثر إنتشارا في الدول النامية كما سنحدد أهم الأنشطة الإقتصادية التي يمكن لـ م ص م أن تمارسها. كما سنحاول إبراز أهم الخصائص التي تتميز بها هذه المؤسسات و التي تجعلها محبذة من طرف المستثمرين.

1.2.1.1. تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

يمكن للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة أن تأخذ العديد من الأشكال و ذلك حسب عد من المعايير التي سنحاول أن نبينها كما يلي:

1.1.2.1.1. تصنيف الـ م ص م حسب إمكانياتها

و يرتكز هذا المعيار في تصنيفه للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة على الإمكانيات الإنتاجية و التسييرية التي تعتمدها المؤسسة خلال عملياتها الإنتاجية و حسب هذا المعيار فإنه يمكننا أن نميز بين ثلاثة أنواع من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

### 1.1.1.2.1.1. المؤسسات العائلية [4] ص 18

تعتبر هذه المؤسسات أصغر الم ص م و تتميز بأن يكون مقرها في المنزل كما أن عملياتها الإنتاجية تكون غير مكلفة و ذلك لإعتمادها على جهد و مهارات أفراد العائلة في أغلب الأحيان، كما تتميز بمنتجاتها التقليدية التي تلبي سوقا محددا بكميات محدودة جدا، و مثال ذلك ما نجده في الدول الآسيوية و بعض الدول الأوروبية مثل سويسرا حيث نجد أن معظم القطع الصغيرة التي تحتاجها شركة swatch يكون مصدرها من طرف عائلات بسيطة تقوم بتزويدها في إطار ما يعرف بالمقاوله الباطنية.

### 2.1.1.2.1.1. المؤسسات الحرفية [2] ص 11

إن هذا النوع من المؤسسات الم ص م لا يختلف كثيرا عن المؤسسات العائلية فهي تتميز بكونها قد تلجأ للإستعانة بالعامل الأجنبي عن العائلة كما أن ممارسة النشاط فيها يكون في محل صناعي معين مستقل المنزل كما تتميز أيضا ببساطة المعدات المستعملة في النشاط الإنتاجي.

و لهذا فإن هذين النوعين من المؤسسات تتميزان بمجموعة من الخصائص هي:

- إعتمادها في عملية الإنتاج على كثافة عنصر العمل.
- معدل التركيب العضوي لرأس المال منخفض جدا.
- الإستخدام التكنولوجي يكاد ينعدم في معظم الأحيان إلا نادرا.
- التنظيم التسيري فيها يتميز بالبساطة من جميع النواحي: المحاسبة، التسويق التخزين... إلخ.
- تعمل في معظم الأحيان في القطاع غير الرسمي، خاصة المؤسسات العائلية.

### 3.1.1.2.1.1. الم ص م المتطورة و الشبه متطورة

تتميز هذه المؤسسات عن النوعين السابقين في إعتمادها طرق إنتاجية و إدارية حديثة ومتطورة سواء من ناحية إستخدام رأس المال الثابت أو من ناحية التكنولوجية التي تختلف درجاتها بين المؤسسات المتطورة و الشبه متطورة، كما تتميز منتجاتها بدرجة التطور و مواكبة العصرنة

وفقا لمعايير الجودة. كما تتميز بوجود نظام هيكلي بسيط و إستعمال أيدي عاملة أجيرة. فهي مؤسسات تساعد على دفع عجلة التنمية الإقتصادية [4] ص 19.

و مما تجدر الإشارة إليه أن هذا النوع من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هو المقصود في دراستنا هذه و ذلك للأهمية الإقتصادية التي تكتسبها على مختلف المستويات، كما تعتبر محور عمل مقرري السياسات التنموية في الدول و ذلك من خلال عمليات الدعم المختلف من تمويل وإنشاء وتوسيع. كما أنها تنشط في إطار القطاع الرسمي في أغلب الأحيان.

### 2.1.2.1.1. تصنيف الم ص م حسب معيار طبيعة المنتجات

و يتم هذا التصنيف على أساس طبيعة المنتجات التي تخصص في إنتاجها كل مؤسسة: سواء كانت سلعا إستهلاكية أو وسيطة أو سلع تجهيز.

#### 1.2.1.2.1.1. مؤسسات إنتاج السلع الإستهلاكية

نجد أن هذه المؤسسات تعمل في نشاط السلع الإستهلاكية المتمثلة في :

- المنتجات الغذائية.
- منتجات الجلود و الأحذية و النسيج.
- تحويل المنتجات الفلاحية.
- الورق و منتجات الخشب و مشتقاته.

إن التركيز على هذا النوع من الصناعات راجع لملاءمتها لحجم المؤسسات حيث لا تتطلب رؤوس أموال ضخمة لتنفيذها.

#### 2.2.1.2.1.1. مؤسسات إنتاج السلع الوسيطة

و نجد أن هذه المؤسسات تركز أعمالها في مجالات الصناعات الوسيطة و التحويلية المتمثلة في:

- تحويل المعادن.
- الصناعات الكيماوية و البلاستيكية.
- الصناعات الميكانيكية و الكهربائية.
- صناعة مواد البناء.
- المحاجر و المناجم.

و تعتبر من أهم الصناعات التي تمارسها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خاصة في الدول المتطورة.

### 3.2.1.2.1.1. مؤسّسات إنتاج سلع التجهيز [2] ص 11

إن أهم ما تتميز به صناعات سلع التجهيز عن الصناعات السابقة ، إحتياجاتها إلى الآلات والمعدات الضخمة التي تتمتع بتكنولوجية عالية للإنتاج، و كثافة رؤوس الأموال الكبيرة التي تسلّزها الأمر الذي لا يتماشى و إمكانيات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مما يضيق عليها دائرة النشاط في هذا المجال، إذ تنحصر نشاطاتها في بعض الأنشطة البسيطة مثل التركيب و صناعة بعض التجهيزات البسيطة هذا في الدول المتطورة أما في الدول النامية فلا يتعدى نشاطها مجال الصيانة و الإصلاح لبعض الآلات و التجهيزات كوسائل النقل.

### 3.1.2.1.1. تصنيف الم ص م حسب طبيعة النشاط

حسب هذا المعيار يمكن تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالإستناد إلى النشاط الإقتصادي الذي تنتمي إليه: [9] ص 5

### 1.3.1.2.1.1. مؤسّسات التنمية الصناعية

يقصد بمشروعات التنمية الصناعية الإنتاجية تحويل المواد الخام إلى مواد مصنعة أو نصف مصنعة أو تحويل المواد نصف المصنعة إلى مواد كاملة التصنيع أو تجهيز مواد كاملة الصنع وتعبئتها وتغليفها وتتنوع أنشطة القطاع الصناعي لتقدم مجالات عديدة لنشاط المؤسسات الصغيرة، يمكن توضيحها:

- الأنشطة التي تقل فيها عملية نقل المواد وتكاليفها إلى حد كبير جدا، وبالتالي يمكن أن ينشأ أكثر من مصنع بحجم صغير في أماكن مختلفة لإنتاج السلعة ذاتها، ويتوطن كل مصنع بالقرب من أماكن وجود المواد الخام أو المدخلات التي يعتمد عليها.

- الصناعات التي تنتج منتجات سريعة التلف لأن هذه المؤسسات تعتمد على الإنتاج اليومي للسوق, وتكون فترة التخزين لمنتجاتها قصيرة. وهذا يبرر أن تكون هذه المؤسسات قريبة من أسواق المستهلكين.
- صناعات السلع ذات المواصفات الخاصة للمستهلكين كمنتجات النجارة والخياطة. والصناعات التي تعتمد على دقة العمل اليدوي أو الحرفي.
- المؤسسة الصغيرة في مجال التعدين (المنجم الفردي الصغير): تلك المؤسسة التي تنهض بإحدى عمليات وأنشطة المناجم والمحاجر والملاحات, معتمدة على المجهود البشري بصورة أساسية وتستغل خامات تتركز على سطح الأرض أو في أعماق قريبة ولا تتطلب عند اكتشافها أو تقييمها أو استخراجها أو تجزئتها, عمليات تكنولوجية معقدة, أو باهظة التكاليف.

### 2.3.1.2.1.1. مؤسسات التنمية الزراعية

و تلمس المؤسسات التي تمارس النشاطات الفلاحية التالية:

- مشروعات الثروة الزراعية: إنتاج الفواكه والخضر أو الحبوب أو المشاتل أو البيوت الزراعية البلاستيكية.
- مشروعات الثروة الحيوانية: كتربية الأبقار أو الأغنام أو الدواجن أو المناحل أو الألبان ومشتقاتها.
- الثروة السمكية: كصيد الأسماك أو إقامة بحيرات صناعية لمزارع الأسماك.

### 3.3.1.2.1.1. مؤسسات التنمية الخدمية و التجارية

و تشمل كل من المؤسسات التالية:

- \* مؤسسات التنمية الخدمية: تشمل المؤسسات التي تقوم ب الخدمات المصرفية, الفندقية, السياحية, خدمات الصيانة والتشغيل أو خدمات النظافة وخدمات النقل والتحميل والتفريغ, خدمات النشر و الإعلان أو خدمات الكمبيوتر, الخدمات الاستشارية, أو المستودعات والمخازن المبردة لخدمات الغير, أو الأسواق المركزية والمراكز التجارية أو المطاعم المتميزة.

\* المؤسسات التجارية: تشمل أيضا المتاجر بجميع أنواعها مثل المتاجر العامة، و المتاجر المتخصصة: تتخصص في نوع معين من السلع مثل الأثاث، و متاجر السوبر ماركت.

#### 4.3.1.2.1.1. المؤسسات المقاوله

تعتبر المقاوله الباطنيه من أهم أشكال التكامل الصناعي الحديث و تعني تجسيد التعاون بين المؤسسات الكبيرة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. و يمكن القول بأن المقاوله الباطنيه هي العملية التي بموجبها يقوم المتعهد بإتمام أعمال معينة للغير بمقابل. و إن أهم مجال تعمل فيه هذه المؤسسات هو قطاع البناء و الأشغال العمومية. تعتبر المقاوله الباطنيه وسيلة هامة لخلق مناصب الشغل و تنمية الصناعات و كذا حل مشكل التسويق و تساعد على تحقيق تقسيم العمل. وتأخذ الأشكال التالية: [9] ص 6

- تنفيذ الأشغال: يتمثل هذا النوع في قيام مؤسسات الصغيرة و المتوسطة على تنفيذ أشغال لصالح جهات و مؤسسات أخرى و ذلك خلال مدة محددة بمقابل.

- الإنتاج: تقوم المؤسسات في هذه الحالة بإنتاج قطع الغيار و بعض المعدات حسب الخصائص و المواصفات المتفق عليها.

- تقديم الخدمات: حيث تقوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بتقديم مجموعة من الخدمات لفائدة جهات مختلفة مثل الدراسة و تقديم الإستشارات الفنية [4] ص 25.

غالبا ما تقوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالمقاوله من الباطن لمواجهة مشاكل التسويق أما المؤسسات الكبيرة فإنها تستفيد من توفير رؤوس الأموال في أغلب الأحيان.

#### 4.1.2.1.1. تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب معيار الملكية.

يمكننا أيضا أن نميز بين مجموعة أخرى من أنواع الم ص م و ذلك بالإستناد إلى معيار الملكية القانونية لرأسمالها فنجد الأنواع التالية: [17] ص 1



### 1.4.1.2.1.1. المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية

هذا النوع من المؤسسات تعود ملكيته للقطاع الحكومي، إلا أننا نشير إلى أن هذا الصنف من المؤسسات الصغيرة و المتوسط يعتبر قليل جدا في جميع الدول خاصة المتطورة منها.

### 2.4.1.2.1.1. المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة

و هي جميع المؤسسات التي تعود ملكيتها إلى القطاع الخاص سواء كان محليا أو عبارة عن إستثمار أجنبي. و هذه المؤسسات يمكن أن تكون شركات مساهمة، شركات ذات مسؤولية محدودة، أو شركات تضامنية، كما يمكن أن تأخذ شكل مشاريع إستثمارية فردية أو عائلية. و هذا النوع من المؤسسات هو الأكثر إنتشارا في العالم. و هو النقطة الرئيسية في موضوع بحثنا.

### 3.4.1.2.1.1. المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المختلطة

و تكون ملكيتها مشتركة بين القطاع العام و القطاع الخاص بنسب متفاوتة.

### 2.2.1.1. أهم خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بمجموعة من الخصائص تجعلها تحتل أهمية كبيرة لدى المستثمرين الخواص نحاول تناول أهمها:

#### 1.2.2.1.1. سهولة التأسيس و مرونة الإدارة

تتميز هذه المؤسسات بانخفاض قيمة رأس المال المطلوب لتأسيسها وتشغيلها وبالتالي محدودية القروض اللازمة والمخاطر المنطوية عليها، مما يساعد على سهولة تأسيس وتشغيل مثل هذه المؤسسات، ومن ثمة أداة فاعلة لجذب مدخرات الأفراد وتوظيفها في المجال الإنتاجي. كما تتميز بسهولة إجراءات تكوينها وتتمتع بانخفاض تكاليف التأسيس والتكاليف الإدارية نظرا لبساطة وسهولة هيكلها الإداري والتنظيمي، وجمعها في أغلب الأحيان بين الإدارة والتشغيل. كما تتركز إدارة معظم

المؤسسات الصغيرة في شخص مالکها لذلك فهي تتسم بالمرونة والاهتمام الشخصي من قبل أصحابها لتحقيق أفضل نجاح ممكن لها. كما تتبع المؤسسة خطط واضحة وسياسات مرنة وإجراءات عمل مبسطة وتتميز هذه المؤسسات بارتفاع مستوى العلاقات الشخصية في النشاط الإداري اليومي سواء داخل المؤسسة من خلال التقارب و الإحتكاك المباشر بين أصحاب هذه المشروعات والعاملين بها ويكون لهذا التقارب داخل المؤسسات الصغيرة أثر مباشر في زيادة إنتاجية العامل. وأيضاً تتحقق في هذه المؤسسات علاقات شخصية في المحيط الخارجي من خلال العلاقات الشخصية التي تنشأ بين صاحب أو مدير المشروع الصغير والعملاء وكذلك مع البيئة المحيطة بالمشروع, ويكون لذلك أثر مباشر في المحافظة على سوق هذه المؤسسة بل تنميتها أيضاً [9] ص 6.

### 2.2.2.1.1. التجديد

الغاية الأساسية لأي مؤسسة مهما كان شكلها أو حجمها هي تحقيق الأهداف التي أسست من أجلها و هذا ما يتطلب منها الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة، و لا يمكن لأية مؤسسة أن تستمر لفترة طويلة إلا إذا واكبت التطورات الإقتصادية و التكنولوجية من خلال التجديد والإبتكار لمواجهة ظهور ما يسمى بالبدائل الجديدة للمنتوج الناتجة عن نهاية دورة حياته.

تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المصدر الرئيسي للأفكار الجديدة و الإختراعات و هذا ما يمكن ملاحظته ففي كثير من الأحيان نجد أن أهم براءات الإختراع في العالم تعود لأفراد يعملون في مؤسسات صغيرة و هذا ناتج عن حرص أصحاب هذه المؤسسات على إبتكار أفكار جديدة تؤثر على أرباحهم [8] ص 29.

### 3.2.2.1.1. إنخفاض رؤوس الأموال

تمتاز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بإنخفاض نسبي لرؤوس الأموال و ذلك سواء تعلق الأمر بفترة الإنشاء أو أثناء التشغيل. أي أننا نلاحظ إنخفاض نسبة رأس المال بالنسبة للعمل و هذا لإعتمادها في أغلب الأحيان على اليد العاملة مما يساعد على إمتصاص اليد العاملة و خير مثال على ذلك ما يحدث في الهند و مصر. الشيء الذي جعلها من أشكال الإستثمار المفضلة عند صغار المستثمرين [18] ص 215.

### 4.2.2.1.1. المعرفة التفصيلية بالعملاء و السوق

سوق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة محدودة نسبيًا و المعرفة الشخصية للعملاء تجعل من الممكن التعرف على شخصياتهم و إحتياجاتهم التفصيلية و تحليلها و دراسة توجهها و بالتالي سرعة الإستجابة لأي تغير فيها. أما المؤسسات الكبرى فتقوم بالتعرف على هذه العناصر بواسطة ما يسمى ببحوث السوق و هذا أمر مكلف للغاية نتيجة للتغير المستمر في السوق، و لهذا تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أكثر قدرة على متابعة التطورات التي قد تحدث في الأسواق [8] ص 26.

### 2.1. المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الفكر الإقتصادي و دورها في التنمية

#### الإقتصادية

نحاول من خلال هذا العنصر أن نبين مفهوم التنمية الإقتصادية، و أهم النظريات التي تقسرها عملياتها و الوسائل المستخدمة لتحقيقها، لتتطرق بعدها إلى مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تاريخ الفكر الإقتصادي، بالإضافة إلى دورها و الإمكانيات التي تملكها هذه المؤسسات في تحقيق التنمية الإقتصادية، و المساهمة في خروج الدول النامية خاصة من دائرة التخلف لقدرتها على خلق مناصب الشغل و خلق الثروة.

### 1.2.1. المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و نظريات التنمية الإقتصادية

لقد أصبحت التنمية الإقتصادية مسألة إجتماعية و سياسية تحثل مكانة هامة في مختلف دول العالم خاصة النامية منها التي الأخيرة تحاول الخروج من دائرة التخلف الذي تتمثل أبعاده الأساسية في الفقر، البطالة و عدم المساواة في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع، و نتيجة لهذا ظهرت العديد من النظريات تحاول كل منها وضع تصور للسياسة التي تنتهجها الدول النامية لتحقيق التقدم الإقتصادي، لهذا سنحاول تحديد موقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل تطور الفكر التنموي الإقتصادي.

#### 1.1.2.1. تعريف التنمية الإقتصادية و نظرياتها

عند الحديث عن مفهوم التخلف و التنمية الإقتصادية تثار قضية التفرقة بين النمو الإقتصادي و التنمية، خاصة و أن كلاهما يعني زيادة الطاقة الإنتاجية للإقتصاد الوطني أي زيادة الإستثمار المنتج، حيث يميل عدد كبير من الإقتصاديين إلى إستخدام مصطلح النمو الإقتصادي عند الحديث عن

الدول المتقدمة إقتصاديا، في حين يتم إستخدام مصطلح التنمية الإقتصادية بشأن الدول الأقل تقدما، لكن الإختلاف بين المصطلحين يبقى واضحا [19] ص 51.

### 1.1.1.2.1. تعريف التنمية الإقتصادية

ليس من السهولة بمكان تقديم تعريف دقيق و واضح للتنمية الإقتصادية، إلا أن قسما كبيرا من الإقتصاديين يجمع على أن التنمية الإقتصادية هي عملية نمو مستمر في الإقتصاد الوطني، و منه فما هو الفرق بين النمو و التنمية؟

يقصد بالنمو الإقتصادي حدوث زيادة في إجمالي الناتج الوطني بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، و بالتمعن في هذه التعريف نجد أن النمو الإقتصادي يتوقف على ثلاث عناصر أساسية تتمثل في:

- زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني.
- أن تكون هذه الزيادة حقيقية و ليست نقدية.
- أن تكون الزيادة على المدى الطويل.

بالتالي فالنمو الإقتصادي يركز على نصيب الفرد من الدخل الوطني أي كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها و لا يهتم بنوعية هذه السلع و الخدمات، أما التنمية الإقتصادية فتتعدد مفاهيمها لكنها تتفق في أنها تعني العملية التي بمقتضاها يتم الإنتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم و هذا ما يقتضي العديد من التغييرات الجذرية و الجوهرية في الهيكل الإقتصادي للدولة وبصورة أخرى يعتبر النمو عنصرا ضروريا لتحقيق التنمية لكنه لا يكفي لوحده بل يجب توفر العناصر التالية:

- التوزيع المناسب و العادل للدخل بين أفراد المجتمع، أي زيادة نصيب الفرد من الدخل الوطني.
- تشغيل أكبر قدر ممكن من القادرين و الراغبين في العمل، بالإضافة إلى الزيادة في تراكم رؤوس الأموال، و تحسن مستوى التقدم التكنولوجي.

- العناية بالمسائل الحضارية و تحسين الظروف الإجتماعية [19] ص56.

### 2.1.1.2.1. نظريات التنمية الإقتصادية

من بين أهم المشاكل التي تعترض سبيل القائمين بالتنمية في مختلف الدول هي كيفية إختيار الإستراتيجية الملائمة للتنمية الإقتصادية، و تحقيق الأهداف المرجوة منه في ظل الأوضاع الإقتصادية الوطنية، و سنحاول الآن تناول أهم النظريات التي تحاول وضع سياسات تنمية تساعد الدول على الخروج من دائرة التخلف في أقصر مدة ممكنة و بتكاليف أقل.

#### 1.2.1.1.2.1. نظرية جوزيف شومبيتر في التنمية الإقتصادية

يعتبر جوزيف شومبيتر Joseph Schumpeter أحد إقتصاديي القرن العشرين الذين وجهوا إهتماما خاصا لدراسة التطور و النمو الإقتصادي، و قد وردت معظم أفكاره حول النمو الإقتصادي في كتابه الذي أسماه نظرية التنمية الإقتصادية سنة 1911، و الشخصية الرئيسية في تحليل شومبيتر للتنمية هي المنظم، و الذي يقصد به ذلك الرجل ذو النظر الثاقب الذي يلمح فرص تقديم وسيلة حديثة للإنتاج أو سلعة جديدة، و من ثمة يسعى لإستخدامها بتدبير المال اللازم و جمع عوامل الإنتاج، و نظرا للإهتمام الكبير الذي أبداه شومبيتر لمفهوم المنظم في مجال التنمية الإقتصادية، فإنه قام بدراسة أبعاد النموذج المنظمي و التنمية، و رأى أن المنظم هو أولا و قبل كل شيء مجدد ينفذ توليفات جديدة، و من ثمة يقدم القوة الدافعة للتنمية، و إنتهى إلى أن المذهب المنظمي يتضمن نشاطا ناجحا يهدف إلى المبادرة بالقيام بمشروع يستهدف الربح أو الحفاظ على المشروع و تنميته، و غالبا ما تكون هذه النزعة مرتبطة في التنمية الإقتصادية بالإستعداد لتحمل المخاطرة [20] ص35.

#### 2.2.1.1.2.1. نظرية النمو المتوازن

ترتبط هذه النظرية أساسا بالإقتصادي راغانر نوركس (R. NURKS)، و تركز هذه النظرية على أن تحقيق التنمية الإقتصادية و تطوير الإقتصاد الوطني، لا يتم إلا عن طريق الإستثمار في جميع القطاعات الإقتصادية دفعة واحدة دون إهمال أي قطاع، و هذا ما يؤدي حتما إلى نمو جميع

هذه القطاعات بشكل متوازن، لكن هذه الإستراتيجية تتطلب تدخل الدولة بجمع موارد ضخمة وتوزيعها على المستثمرين، و حسب رأي مؤيدي هذه النظرية أن الإستثمار في أكبر قدر ممكن من القطاعات الإقتصادية يؤدي إلى توفير أكبر قدر ممكن من الضروريات الإقتصادية للمجتمع، و هذا ما يؤدي حتما إلى إستقلال الإقتصاد الوطني، إن هذه النظرية تتطلب الإستثمار في جميع القطاعات خاصة تلك الموجهة لتلبية الطلب الإستهلاكي الداخلي و هذا ما سيعمل حتما على توسيع الصناعات الصغيرة و المتوسطة [21] ص 84.

### 3.2.1.1.2.1. نظرية النمو غير المتوازن

تقوم هذه النظرية على حرية الإستثمارات الخاصة في القطاعات التي يراها المستثمرون تحقق الأهداف الفردية، و بالتالي فإن زيادة إهتمام المستثمرين بمجموعة من القطاعات الإقتصادية سيؤدي حتما إلى بروز الحاجة إلى الإستثمار في القطاعات الأخرى، و من هذا المنطلق يؤكد هيرشمان (ALBERT.HIRSCHAN) أن إنطلاق الإستثمار في مجموعة من المشاريع سيؤدي إلى خلق مشاريع أخرى و هذا ما يقودنا إلى تحقيق التوازن، كما يرى أن أنسب الطرق للتنمية هي عندما يؤدي إختلال ما إلى حركة إنمائية في هذا الإتجاه [21] ص 88.

### 4.2.1.1.2.1. نظرية الدفعة القوية

يقول صاحب هذه النظرية أن علاج التخلف يتطلب في مرحلته الأولى دفعة قوية من الجهود و التضحيات تبذل في نفس الوقت، و أن سلسلة من الدفعات الصغيرة المتتالية لا تؤدي إلى نفس النتيجة إذ لا يؤدي إلى التطور اللازم في البنيان الإقتصادي و لا تمهد الطريق للتنمية مما تعني نظرية الدفعة القوية ضرورة البدء بتنفيذ حجم ضخم من الإستثمارات في أكبر قدر ممكن من القطاعات الإقتصادية، و ينطوي مبدأ الدفعة القوية عند روزنشتين رودان (P.ROSENSTEIN-RODAN) أن التصنيع هو السبيل الوحيد لتحقيق التنمية الإقتصادية ولقد حاول هذا الإقتصادي وضع أسلوب للتصنيع بالدول النامية بإنقاذه لنموذج التصنيع الروسي القائم على بناء جميع مراحل الصناعات بشكل متكامل معتمدا أساسا على الصناعات الثقيلة مما إستلزم قدرا هائلا من الموارد، لهذا يصر روزنشتين رودان على أن الأسلوب الأمثل للدول النامية ينطلق من توجيه حجم كبير - دفعة قوية - من الإستثمارات في مجال الصناعات الإستهلاكية الخفيفة تدعم بعضها البعض بشكل

يكسبها الجدوى الاقتصادية لإقامتها في وقت واحد، في حين أن إقامتها على أفراد لم يكن ليحقق تلك الجدوى [19] ص 117.

### 5.2.1.1.2.1. التصنيع كأسلوب للتنمية الاقتصادية

تعاني الدول النامية من إختلالات هيكلية في إقتصادياتها، و هنا تظهر أهمية عملية التنمية في تصحيح هذه الإختلالات، و يعتقد بعض الإقتصاديين أن التصنيع هو الأسلوب التنموي الوحيد القادر على تصحيح الإختلالات الهيكلية، و لقد إختلفت إستراتيجيات التصنيع بين الدول الرأسمالية و الدول الإشتراكية.

تتبع الدول الرأسمالية إستراتيجية التصنيع التلقائي القائمة على إعتقاد أن طلب السوق على السلع الإستهلاكية يكون كافيا في مراحل التنمية الصناعية الأولى لتحفيز المستثمرين على إنشاء العديد من الصناعات الصغيرة و المتوسطة، إذ أن الزيادة على السلع الإستهلاكية و الوسيطة يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على المعدات و الآلات و مختلف السلع الرأسمالية و بالتالي تنمو الصناعات الثقيلة.

أما الدول الإشتراكية و على رأسها الإتحاد السوفياتي سابقا فإنتهجت إستراتيجية التصنيع الأساسي، و تتمثل هذه الإستراتيجية في إعطاء أولوية كبرى للصناعات الثقيلة، إذ تتمثل عملية التصنيع في هذه الدول في بناء و تنمية الصناعات الثقيلة ذات الأحجام الكبيرة و التي تنتج المعدات والآلات التي تستخدمها مختلف قطاعات الإقتصاد الوطني الأخرى [19] ص 308.

نستنتج من العرض المتقدم أن النظريات المقترحة كل منها يحتوي على فكرة سليمة يمكن الإنتفاع بها وفقا للظروف السائدة في كل دولة، لكن ما يلاحظ في الآونة الأخيرة أنه أصبح الإهتمام بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة كنموذج للتنمية الاقتصادية توجهها إقتصاديا عالميا، لما تحمله في طياتها من مضامين إيجابية لجميع الدول و خاصة الدول النامية منها، و هذا ما يستشف من الفقرة الموالية التي سنتناول فيها آراء و أفكار بعض الإقتصاديين حول أهمية هذا التوجه التنموي الجديد.

### 2.1.2.1. المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لدى المفكرين المعاصرين

إن المؤسسة الصغيرة و المذهب المنظمي عبارتان تستخدمان غالبا كمرادفين، فلقد جاهد الإقتصاديون وقتنا طويلا في سبيل وضع تعريفاتهما، حيث سبق و أشرنا إلى ما يحضى به المنظم لدى شومبيتر من أهمية خاصة في تحليله للتنمية الإقتصادية و وجدنا أن عرض المنظمين يتوقف على معدلات الأرباح و البيئة الإجتماعية السائدة. غير أن هناك إقتصادي آخر يدعى ألبرت شابيرو Albert Shapero كان قد جد في سبيل تفسير أوسع للنموذج المنظمي، بحيث يشمل في نظره القيام بالمبادرة الخلاقة التي تتجاوز نطاق تكوين المؤسسة، و يتلخص دور المنظم الرئيسي، من وجهة نظره في تنظيم موارد إنتاجية و تعبئتها، مفترضا وجود مخاطرة تحتل الخسارة أو الفشل في ظل ظروف تتسم بالتقلب و عدم اليقين، كما جد في شرح أهمية العوامل الإجتماعية و السياسية في نجاح أو فشل المنظم بالإضافة إلى العوامل الإقتصادية الأخرى [20] ص35.

و قد كان ألفين توفلر Alvin Toffler واحدا من علماء المستقبل عندما تتبأ في كتابه : صدمة المستقبل - Future Shock - سنة 1970 بنهوض النزعة إلى المخاطرة و روح منظمية جديدة، فعندما نشر كتابه: الموجة الثالثة -The Third Wave- سنة 1981 كان توفلر يتحدث عن البيت الإلكتروني- Electronic Cottage- الخاص بالأعمال التي تؤدي في المنزل، و في أحدث كتاب له: المشاهد و الوعود -Previews and Promises- سنة 1983 فحص توفلر الأعمال الـ 350000 التي تمتلكها نساء في الولايات المتحدة الأمريكية ويزاولنها في منازلهن ويرى توفلر هذه الأعمال و كأنها جزيرة صغيرة في الإقتصاد لم تكتشف بعد رغم أنها مسؤولة عن ملايين من الدولارات.

و يرى توفلر أن الصناعات التحويلية الكبيرة كصناعات السيارات، الصلب و المطاط وغيرها من الصناعات التي تشكل العمود الفقري للإقتصاد، و كأنها سكرة الموت القاضية، و في ذات الوقت الذي نشاهد فيه نهوض الإلكترونيات، و الحاسبات الآلية، و الهندسة الوراثية و غيرها من الصناعات الدقيقة، إذ يقول توفلر إن ما يحدث الآن ليس إنحسارا بقدر ما هو بناء قاعدة مجتمع التكنولوجيا الإقتصادية بأكملها من جديد، و القضية الرئيسية التي يعالجها توفلر في كتابه هي أن الأزمة الراهنة ليست أزمة إعادة بناء، بل إنها أزمة إنهيار الموجة الثانية القديمة ( عصر الإقتصاد الصناعي) و بزوغ موجة ثالثة جديدة تؤدي دورها طبقا لمبادئ مغايرة، مما يحمل بين طياته ما أسماه توفلر نقيض الإقتصاد الكبير De-Massified Economy [20] ص56.



كما وقف شوماخر (E.F.Schumacher) في كتابه ( Small is Beautiful ) إلى جانب المشروع الصغير كمؤسسة متفردة، و ليس لمجرد أنها نسخة من مؤسسة كبيرة، و لخص شوماخر بيانه الخاص بالمؤسسة الصغيرة من خلال مناقشته لموضوع الملكية كالاتي: إن الملكية الخاصة في المؤسسة الصغيرة، مسألة طبيعية و مثمرة و عادلة [20] ص36.

ثمة إقتصادي آخر هو هاجن (E.E.Hagen) قام بوضع نظرية عامة للتنمية الإقتصادية تشرح المنظمة كنتيجة جاءت لدى جماعات ذات مستوى أدنى تبحث عن وسائل غير تقليدية لتحقيق الذات من خلال مغامرات إقتصادية خلاقة، و في رأي هاجن أن قيم المجتمعات التقليدية تعتبر قيذا على عملية التنمية، إذ تعتمد التنمية التي عرفها بأنها عملية تكنولوجية بالضرورة، على أفراد قادرين على الإبداع و في المجتمعات التقليدية تعمل الأنماط السائدة على كبح ظهور المنظمين [22] ص46.

و في الوقت نفسه إستخدمت معظم تحليلات إقتصاديات العالم الثالث الليبرالية والنيوكلاسيكية المنهج الثنائي أساسا نظريا، و معنى ذلك الإفتراض بوجود قطاعين:

- القطاع الحديث أو المنظم.
- القطاع التقليدي المتخلف أو غير المنظم.

و في أبسط صورة لهما يعكس مثل هذين التقسيمين التفرقة بين المؤسسات الكبيرة الحجم والنشاطات الحكومية المنظمة و الحديثة و بين المؤسسات الصغيرة الحجم، غير أن الإقتصادي فرنسيسكو دي فاليرو FRANSISCO-DI VALIRO بحث مفهوم القطاع غير الرسمي أو غير المنظم من منظور مخالف، ساعد في تكوين إتجاه نحو دراسة المؤسسات الصغيرة في سياق الإقتصاد ككل و ليس كنوع من قطاع مستقل بذاته للمؤسسة الصغيرة، و أوضح كيف أن إنتاجا صغيرا يمكن أن يعيش جنبا إلى جنب مع حركة التصنيع الرأسمالية، بل أوضح أيضا كيف أن الإنتاج الصغير قد زادت أهميته فعلا من خلال أدائه أدوارا تكمل بالضرورة الإنتاج الكبير وأبرز أيضا كيف أن مؤسسات جديدة يمكن أن تؤسس لأداء وظائف لم تكن موجودة حتى قبل مجيء حركة التصنيع، أو وجود إستيراد سلع الإستهلاك على نطاق واسع [22] ص47.

كما أشار راي بروملي (Ray Bromley) إلى أن دور المؤسسة الصغيرة في التنمية الإقتصادية تناول مناقشته علماء خلال قرن من الزمن، حيث تتحى الفوضويون و الماركسيون عن

هذه القضية منذ مدة طويلة أي منذ 1872، عندما ظهر خلاف بين مناصري المؤسسات الصغيرة والمشاركة الديمقراطية و اللامركزية من ناحية، و بين دعاة حركة التصنيع السريع والإنتاج الكبير والحكومة المركزية بصورة متزايدة من ناحية أخرى، حيث أطلق على أولئك الذين إبتدعوا نظريات مؤازرة صغار المنتجين عبارة لينين: " منطري البورجوازية الصغيرة " وأتهموا بأنهم يرغبون في تأجيل حركة التصنيع والتنمية.

و يرى بروملي أنه بالرغم من بقاء هذا الجدل العنيف وثيق الصلة بدراسات التنمية فليس من الممكن إحتمال إعتباره القول الفصل في المؤسسات الصغيرة، فلقد تحول الإقتصاد العالمي والنظام السياسي على نحو كبير خلال العقود القليلة الماضية من القرن الماضي، كما شمل هذا التغير المنجزات العلمية و التكنولوجيا السريعة و المتلاحقة التي أثرت في أنماط النشاط الإقتصادي، فبدأ حلم الفوضويين بإنحلال الدولة و قلب نظامها أبعد ما يكون عن الواقع و أقرب ما يكون إلى الخيال وبدأ حلم الماركسيين بأزمة النظام الرأسمالي و إمكانية زواله بعيد المنال خاصة بعد إنهيار المنظومة الإشتراكية و طغيان إقتصاد السوق إلى الآن [23] ص76.

و رغم قصور التنمية في بعض البلدان خاصة النامية منها، و النتائج المتواضعة المحققة في البعض الآخر، و رغم أزمة السبعينيات و الثمانينيات الإقتصادية الشاملة، فإن المؤسسات الصغيرة تعرف إلى حد الآن و أكثر من أي وقت مضى حالة تنامي كبير و تغير دائم يتسم بتحقيق بدايات جديدة، توسعات، و إنكماش البعض منها، فالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تتلائم مع توسع و إنكماش الصناعات الأكبر حجما، و تؤدي دورا بارزا في أسباب و نتائج هيكل الإقتصاد المتغير.

تعود أسباب التنامي المستمر للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة كنموذج للتنمية الإقتصادية في الوقت الحاضر، من وجهة نظر الإقتصادي الأمريكي مايكل فاربمان (Michael Farbman) إلى ما يلي: [24] ص33.

- إن هذا النموذج يتلائم مع الإبتعاد عن إقتصاد التصنيع إلى الإقتصاد الخدمي و إقتصاد المعلومات.

- إن الابتعاد عن الإنتاج الكبير و التحول إلى الخدمات الفردية للسلع و الخدمات إتجاه من شأنه أن يحفز نمو نموذج المنظم، فالأموال التي تتفق الآن على سلع الإنتاج الكبير من المرجح أن تتجه إلى الحرف التخصصية و المنتوجات ذات الطابع الشخصي.
- إن هذه النزعة هي صمام الأمان في مجتمع يتضاءل فيه وجود المدير الوسيط، نتيجة لتقنية الحاسوب الجديدة المهيمنة، حيث لا يوجد مجال كاف للصغار من أصحاب التطلعات الذين يأملون في أن يكونوا من طبقة التنفيذيين.
- إن المؤسسات الكبيرة و البنية الإقتصادية الأساسية الكبيرة لم تكن هي السبب في التنمية أو نقطة البداية لها، و إنما كانت نتيجة من نتائج التنمية، أو كانت نقطة نهاية على طريق طويل جرى خلاله تكوين شريحة واسعة من الفنيين القادرين على صيانة هذه المؤسسات و تبلور قاعدة عريضة من المستهلكين، و لما كانت الدول النامية لم تقطع بعد هذه المراحل الأولية فإن مثل هذه المؤسسات لن تقوم لها قائمة إلا بالدعم الحكومي، و من ثمة فهي تصبح عبئا على التنمية لا عوناً لها.
- إن نموذج التنمية من خلال التصنيع يتجاهل التطورات الحديثة في العالم، التي أدت إلى عولمة المنافسة، و من ثمة فقد فات أوان الدخول إلى عالم التنمية من بوابة التصنيع.
- يفهم مما تقدم أن هؤلاء الإقتصاديين المعاصرين يدعون لنموذج تنموي يقوم أساساً على بناء إقتصاد عماده المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مع الأخذ بأن هذه المؤسسات لها أهميتها البالغة في سياسة التنمية السليمة، إلا أننا نشير منذ البداية أننا نعتقد أيضاً أن الطفرة التنموية المنشودة قد تحتاج إلى أنواع مختلفة من المؤسسات الكبيرة و المتوسطة و الصغيرة لتحقيق التنمية الإقتصادية الشاملة.

### 2.2.1. دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الإقتصادية

لقد بدأ تعاطف دور المؤسسات الم ص م في الحياة الإقتصادية مع نهاية السبعينيات، وأصبحت محورا للدراسات الإقتصادية بإعتبارها كيانا مختلفا عن المؤسسات الكبيرة في طريقة تسييره وإستراتيجياته وليس على أنها مرحلة من مراحل التحول نحو بلوغ الحجم الأمثل، وما يؤكد هذا التوجه هو العدد المتزايد لهذه المؤسسات وتنامي الدعوة لترقيتها [25] ص4. إن أهم ما يمكن

إستنتاجه من الإهتمام بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة هو الإمكانيات التي تتميز بها في مجال التنمية الإقتصادية.

### 1.2.2.1 دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مستوى النشاط الإقتصادي

سنقوم بإبراز دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحسين مستوى النشاط الإقتصادي، المتمثل أساسا في التشغيل، الإستثمار، التنمية الجهوية، و التوطن الصناعي و غيرها من المؤشرات الأخرى

### 1.1.2.2.1 دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في توفير مناصب الشغل

تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أهم الأدوات الإقتصادية التي تساعد على توفير فرص عمل جديدة سواء كان ذلك في الدول المتقدمة أو النامية، مع عدم تطلب رؤوس أموال كبرى هذا بالرغم من صغر حجمها [26] ص4.

و إن من بين أهم المشاكل التي تعاني منها الدول خاصة النامية منها هي البطالة كما أن هذه الدول تتميز بنمو سريع للسكان و قوة العمل و ندرة رؤوس الأموال فإن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يمكنها أن تقوم بدور إيجابي في خلق مناصب العمل، و قد أثبتت مختلف الدراسات أن هذه المؤسسات تميل إلى تكثيف عنصر العمل عن المؤسسات الضخمة، لهذا نجد أن معظم الدول المتقدمة منها أو النامية تركز على ترقية الم ص م التي تساهم في توفير مناصب الشغل.

### 2.1.2.2.1 دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تنويع الإنتاج الصناعي

تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بمرونة عالية في الإنتاج، و لها قدرة عالية على التكيف و التغيرات التي تطرأ على السوق، أي تميزها بمرونة أكبر من المؤسسات الكبرى في مواجهة عمليات التقلبات في الظروف الإقتصادية [6] ص26. كما أن هذه المؤسسات تمارس أنشطتها في عدد كبير من المجالات الإقتصادية فهذا من شأنه أن يساعد على تنوع المنتجات الصناعية التي تنتجها. و بهذا فهي تساعد على تلبية حاجات المستهلكين المتزايدة و المتنوعة. كل ما

سبق ناتج من المكانة التي تحتلها في إطار العلاقات الإقتصادية و ذلك بربطها بين القطاعات الإقتصادية ( القطاع الصناعي، الزراعي و التجاري). و إتساع الأسواق المحلية لتصريف منتجاتها عكس المؤسسات الضخمة التي قد تصادف مشكل تسويق منتجاتها في السوق المحلي نتيجة لضيقه.

### 3.1.2.2.1. تنمية الطلب على السلع الإستهلاكية

تلعب المؤسسات الصناعية الصغيرة و المتوسطة دورا أساسيا في تطوير الإستهلاك النهائي وذلك أن هذه الصناعات لا تتطلب تكنولوجيا عالية أو إمكانيات مالية أو مادية كبيرة الأمر الذي يساعد على تطوير هذه الصناعات و بالتالي تلبية الطلب المحلي و الوطني على مختلف السلع و المنتجات الإستهلاكية الضرورية المتزايدة [2] ص 18.

كما تحاول هذه المؤسسات تغطية الجزء الأكبر من السوق المحلي بالمنتجات الإستهلاكية النهائية خاصة الغذائية منها وهذا ما يمكننا ملاحظته حتى في الجزائر إذ نلاحظ أن عددا كبيرا من رجال الأعمال يركزون إستثماراتهم في مجال الصناعات الإستهلاكية الغذائية. وهذا ما يؤدي تدريجا لو يتم الإهتمام به بصورة جيدة إلى تحقيق الإكتفاء الذاتي في هذا المجال وبالتالي المساهمة في تحسين مستوى ميزان المدفوعات من خلال التقليل من الواردات، كما تجدر بنا الإشارة إلى أن المصنوع من المنتجات لعدم تطلب هذه الصناعات لرؤوس أموال ضخمة، كما تتميز بسهولة التسويق مقارنة بالسلع الأخرى مثل سلع التجهيز.

### 4.1.2.2.1. المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أداة لتشجيع الإستثمار

تعمل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على تكوين جيل جديد من المستثمرين الصغار الذين لا يملكون رؤوس أموال كبيرة خاصة الشباب، و هذا ما أثبتته معظم الدراسات التي تهتم بمسألة تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. هذا الإهتمام بالـ م ص م من طرف صغار المستثمرين يعود أساسا لقدرتها على توظيف المدخرات الفردية بطريقة تقل فيها المخاطرة نتيجة لقصر فترة الاسترداد لرأس المال المستثمر إذ تتميز هذه المؤسسات بإرتفاع معدل دوران البضاعة والمبيعات وأرقام الأعمال مما يمكنها من التغلب على طول فترة الاسترداد لرأس المال المستثمر فيها ويقلل بالتالي من مخاطر الإستثمار الفردي فيها. كما تتميز بسهولة وحرية الدخول والخروج من السوق لإنخفاض نسبة الأصول الثابتة إلى الأصول الكلية في أغلب الأحيان وإرتفاع نسبة رأس المال إلى مجموع الخصوم

وحقوق أصحاب المشروع وبالتالي سهولة إتخاذ قرار الدخول أو الإنسحاب. و هذا نتيجة لسهولة تحويل المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة إلى سيولة دون خسارة كبيرة وفي مدة زمنية قصيرة فهذه المؤسسات تمتلك المرونة الكافية لتعديل السياسات وسرعة اتخاذ القرارات وتحقيق الاتصالات مقارنة مع المؤسسات الكبيرة.

كما تعتبر هذه المؤسسات مراكز تدريب ذاتية لأصحابها والعاملين فيها بالنظر لممارستهم أعمالهم باستمرار وسط عمليات الإنتاج وتحملهم المسؤوليات التقنية والتسويقية والمالية, مما يحقق اكتسابهم المزيد من المعلومات والمعرفة والخبرات, الأمر الذي يؤهلهم لقيادة عمليات استثمارية في المستقبل تفوق حجم مؤسستهم الحالية, ومن ثم فهي تعتبر مجالاً خصباً لخلق وتنمية فئة المنظمين التي هي الأساس في زيادة الإستثمارات الناجحة وتوسيع فرص التوسع في المقدر الإنتاجية [9] ص7.

و بهذا فهي تساهم في تشجيع الإستثمار الذي يعتبر الدافع الحقيقي لعملية التنمية الإقتصادية في أي دولة الذي يساعد مباشرة في القضاء على البطالة و الرفع من مستوى النمو الإقتصادي من خلال التأثير في مؤشرات الإقتصاد الكلي.

#### 5.1.2.2.1. دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في دعم الصناعات الضخمة

لـ م ص م دور هام في تطوير الصناعات الضخمة مثل الصناعات التحويلة خاصة عن طريق المفاولة الباطنية. إن الـ م ص م هي الأساس والبدائية الرئيسية لأنشطة الصناعة التحويلية في أغلب المجتمعات الحضرية، وذلك تنوعاً وتطويراً للأنشطة الإقتصادية التقليدية الأخرى في الزراعة والتجارة، كما كانت كذلك نواة إنطلاق النهضة الصناعية في الدول الصناعية حالياً. وحتى بعد نمو وتطور الصناعات الكبيرة، تظل كل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات أهمية وضرورة لا يمكن إغفالها في عملية التنمية الإقتصادية بصفة عامة وفي قيام نشاط صناعي متجانس ومتكامل وفعال، حيث يتكون القطاع الصناعي في هذه الحالة من مجموعة من القطاعات الصناعية ذات الأحجام متفاوتة التي تخدم بعضها البعض وتتبادل الخدمات والأعمال فيما بينها، كل في مجال تخصصه وفي المستوى الذي يحقق فيه الميزة النسبية في تكلفة الإنتاج الإقتصادي.

### 6.1.2.2.1 دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التوطن الصناعي

تعتبر هذه المؤسسات وسيلة لانتشار التوطن الصناعي جغرافيا من خلال الانتشار الجغرافي للمؤسسات الصناعية التي تسود فيها روح المنافسة، فهي أداة لإحداث التطور الاجتماعي والإقتصادي، ذلك لأن الحرفيين وصغار المستثمرين يتمركزون في المناطق الحضرية، ونظرا لصغر حجم المؤسسات الصغيرة فإنه يسهل توطينها بالقرب من المناطق التي توجد فيها مدخلات الصناعات الصغيرة، وهي تعمل غالبا كمؤسسات أو نقاط جذب لصناعات أخرى جديدة، وهكذا تعمل المؤسسات الصغيرة في توسيع رقعة التنمية الصناعية وانتشارها وما يتبع ذلك من تطور صناعي وحضاري [9] ص 7.

كما أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تساعد على تشكيل نسيج إقتصادي متنوع ومتجانس من خلال التكامل العمودي الذي تشكله فيما بينها و بين المؤسسات الضخمة أيضا.

### 7.1.2.2.1 دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الجهوية

تعاني الدول النامية من مشكل عدم التوازن الجهوي للإنتشار الصناعي، إذ نجد أن معظم المناطق الريفية تعاني من العزلة الإقتصادية، و لهذا نجد أن هذه الدول تحاول دائما فرض نوع من التوازن بتشجيع المشاريع الإستثمارية في المناطق الريفية المعزولة. مثال ذلك ما تبنته الجزائر بتشجيع المشاريع التي تقام في المناطق الداخلية و الصحراوية، والـ م ص م تعتبر الأداة الأكثر فعالية في دعم التوازن الجهوي كونها لا تتطلب إستثمارات كبيرة، و لا تستلزم تكويننا عاليا أو تكاليف مرتفعة، كما إنها تعتمد على كثافة اليد العاملة و هذا ما يناسب الوضعية الإجتماعية والإقتصادية لهذه المناطق .

### 8.1.2.2.1 الدور الإقتصادي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة المقاوله من الباطن

- تساعد المقاوله الباطنية على زيادة فرص التشغيل و تراكم الثروة في المجتمع نتيجة لإرتفاع مستوى المنافسة بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

- إن المقولة الباطنية تشجع التخصص في العمل الذي يؤدي بدوره إلى الإتقان في الإنتاج وتعزيز الخبرات و بالتالي يساهم في خلق التجديد (innovation).

كما أن التقدم التكنولوجي و إشتداد حدة المنافسة الدولية في ظل العولمة فرضت على المؤسسات الإقتصادية باختلاف أحجامها الإهتمام بالعمليات الإنتاجية الأكثر أهمية و التخلص من العمليات الثانوية لمؤسسات أخرى متخصصة في هذا المجال. كما أن المؤسسات الضخمة تلجأ إلى المؤسسات المقولة من أجل تحسين نوعية المنتج [27] ص5.

كما يمكن للمؤسسات الكبيرة أن تستفيد من المقولة الباطنية من خلال :

- إقتصاد التكاليف من خلال التقليل من القوة العاملة و رؤوس الأموال التي قد تتحملها.
- التكنولوجية و الجودة في الإنتاج التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

### 2.2.2.1. تأثير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على مؤشرات الإقتصاد الكلي

سوف نتناول أهم مؤشرات الإقتصاد الكلي التي يمكن للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة أن تؤثر فيها:

#### 1.2.2.2.1. زيادة الناتج الوطني

الناتج الوطني يعني قيمة مجموع السلع و الخدمات التي ينتجها مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة، و نلاحظ من الإنتشار الواسع و النشاط الهائل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في كافة المجالات الصناعية الزراعية و الخدمية أنها تساهم بشكل مباشر و بنسب عالية في الناتج الوطني الإجمالي أكثر مما تساهم به المؤسسات الكبيرة في الدول المتقدمة و النامية.

و هذا يتضح من خلال رفع مستوى التوظيف لعنصر العمل الذي هو أبرز عناصر الإنتاج وبالتالي مما يرفع من مستوى الطلب الكلي الفعال على السلع الإستهلاكية و الإستثمارية، فكلما زاد التوظيف أدى ذلك إلى زيادة الدخل لأفراد المجتمع، فجزء من هذا الدخل يوجه للإستهلاك مباشرة من الأسواق. أما الجزء لمتبقي فيوجه للإستثمار في مشاريع صغيرة أو يدخر في المؤسسات المالية



التي توجهه بدورها إلى الإستثمار. كما أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تساعد على رفع معدلات الإنتاجية لمختلف عوامل الإنتاج التي تستخدمها، كما تعمل على زيادة دورة المبيعات مما يقلل من تكاليف التخزين و التسويق بما يساعد على وصول المنتجات للمستهلك بأقل تكلفة ممكنة. و تؤدي هذه العوامل التي سبق ذكرها إلى زيادة حجم الناتج الوطني و تنوعه لشمولية هذه المؤسسات العديد من القطاعات الإقتصادية [8] ص 31.

### 2.2.2.2.1. تعبئة الإدخار

تعتبر الـ م ص م وحدات إنتاجية ومراكز استثمارية تعمل على تعبئة المدخرات الخاصة بالأفراد لتشغيلها داخل الاقتصاد الوطني، كذلك تمتص الـ م ص م فوائض الأموال العاطلة والمدخرات لدى صغار المدخرين بتوظيفها في استثمارات إنتاجية و خدمية والعمل على تشغيلها وتمييتها والمشاركة في أرباحها أي أن هذه المؤسسات تعد قناة إضافية لجذب المدخرات للمساهمة في تمويل الإستثمار على مستوى الاقتصاد الوطني مما يؤدي إلى زيادة مساهمة الإدخار الخاص في تمويل التنمية، ويخفض من درجة الاعتماد على الإقتراض سواء من الداخل أو الخارج.

### 3.2.2.2.1. زيادة حجم الإستثمار و الإستهلاك

تتميز هذه المؤسسات بارتفاع معدل دوران رأس المال بما يجعل هذه المؤسسات نواة للمؤسسات الكبيرة خاصة في مجال الصناعة مما يؤدي إلى زيادة حجم الإستثمار الكلي في الإقتصاد الوطني وهذا يضمن إرتفاع معدلات النمو الإقتصادي من خلال عمل مضاعف الإستثمار والعمل.

من المعروف أن العاملين في مثل هذه المؤسسات يحصلون على أجور منخفضة مقارنة بالأجور التي يحصل عليها العاملون بمؤسسات الأعمال الكبيرة، وحيث أن الميل الحدي للإستهلاك يكون مرتفعا عند أصحاب الدخل المنخفضة (الميل الحدي للإستهلاك وهو مقدار الزيادة في الإنفاق الإستهلاكي الناجمة عن زيادة الدخل النقدي بمقدار وحدة نقدية واحدة) فإنه يترتب على هذا الوضع زيادة حجم الطلب الكلي في المجتمع، ويترتب عليه توسع دورة الإنفاق والإنتاج والإستثمار وبالتالي توسع في دورة النشاط الإقتصادي في المجتمع ورفع معدل النمو كمحصلة نهائية [9] ص 8 .

#### 4.2.2.2.1. ترقية الصادرات

أثبتت هذه المؤسسات قدرة كبيرة على غزو الأسواق الخارجية والمساهمة في زيادة الصادرات وتوفير النقد الأجنبي وتخفيف العجز في ميزان المدفوعات, بل إنها ساهمت في إحداث فائض في ميزان المدفوعات لبعض الدول, ويمكن للصناعات الصغيرة أن تساهم بفاعلية في تنمية الصادرات للعديد من المنتجات وذلك من خلال العمل على تطوير الصناعات الصغيرة الحديثة التي تمد السوق المحلية بالسلع الاستهلاكية لتصبح صناعات تصدير, وذلك بتقديم التوجيهات للمؤسسات الصناعية الصغيرة فيما يتصل بوسائل الإنتاج مع توفير المساعدة الفنية والإدارة الاقتصادية اللازمة [28] ص5.

وتثبتت تجارب الدول الصناعية والدول النامية أهمية دور منشآت الأعمال الصغيرة في زيادة الصادرات, ففي اليابان تستحوذ منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة على 30% من إجمالي صادرات اليابان الصناعية هذا بالإضافة إلى صادرات غير مباشرة لمنشآت الأعمال الصغيرة تمثل 20% من إجمالي صادرات المنشآت الصناعية الكبيرة, وتمثل حوالي 17% من المنشآت الصغيرة والمتوسطة اليابانية مصدرين مباشرين كما أن نصف الاستثمارات الصناعية اليابانية في الخارج تتم بواسطة المنشآت الصغيرة والمتوسطة [9] ص8.

#### 3.2.2.1. مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لدى الدول المتطورة و النامية

فيما يلي نحاول إبراز المكانة التي تحتلها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في بعض الدول وذلك للبرهان على كل ما سبق التطرق إليه من دورها في التنمية الاقتصادية.

##### 1.3.2.2.1. مؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول المتطورة

تحتل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مكانة هامة في إقتصاديات الدول المتطورة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، فقد إعتمدتها معظم الدول الأوروبية و خاصة فرنسا و إيطاليا كآلية إستراتيجية لإعادة بناء إقتصادها المحطم بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، إذ نجد أن الإقتصاد الأمريكي يعتمد على قطاع الأعمال الصغيرة بشكل كبير فيقول ديفيد بيرش ( David

(Birch) أستاذ الإقتصاد في معهد ماساشوستس للتكنولوجيا (MIT) بيوسطن بالولايات المتحدة الأمريكية " بأن جزءا كبيرا من فرص العمل في الولايات المتحدة الأمريكية أحدثتها الأعمال الصغيرة، و بحلول الثمانينيات تعتبر المؤسسات التي يعمل فيها أقل من 100 عامل مسؤولة عن 80% من فرص العمل الجديدة "[29] ص58.

كما تبين أيضا بأن المؤسسات الصغيرة الجديدة قدمت الجانب الأكبر من العشرين مليون فرصة عمل التي تولدت في الإقتصاد الأمريكي خلال الفترة 1970-1980 و زاد هذا الإتجاه خلال فترة الكساد الحديث خلال الثمانينيات [30] ص94.

و يقدم رئيس الولايات المتحدة الأمريكية إلى الكونغرس كل سنة تقريرا عن حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و أوضح تقرير سنة 1996 أن النمو كان كلمة السر للإقتصاد الأمريكي والمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في سنة 1994، و أن قطاع الأعمال الصغيرة أظهر قدرة خارقة على تعبئة الموارد و تحقيق نمو جديد في إقتصاد يأخذ بأسباب التحول، و قد أضافت الصناعات التي تسودها الـ م ص م فرص عمل بمعدل يقرب من ضعف ما أضافته الصناعات التي تسود فيها المؤسسات الكبيرة 11.4% بالمقارنة مع 5.3% و هذا في سنة 1994، و قد إقترح في هذا التقرير برنامجا ضريبيا طموحا يتضمن برنامجا ضريبيا طموحا يتضمن معدلات ضريبية أقل على الـ م ص م معطيا بذلك دفعة قوية لمؤسسات الأعمال الصغيرة البالغ عددها آنذاك حوالي 18 مليونا مملوكة ملكية خاصة [30] ص95.

كما أن الإقتصاد الفرنسي يعتمد على نسيج الـ م ص م بشكل كبير - هذا لا يعني إهمال المؤسسات الضخمة - حيث توجد حوالي 2400000 مؤسسة في فرنسا تنقسم إلى:

- 93% منها مؤسسات مصغرة Micro.

- 5.8% منها مؤسسات صغيرة petite.

- 0.9% منها مؤسسات متوسطة.

الجدول رقم 03: مساهمة الـ م ص م في توفير مناصب الشغل في فرنسا [28]

2001	1985	السنوات حجم المؤسسات
%66	%59	المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
%34	%41	المؤسسات الضخمة

و لا تمثل فرنسا إلا صورة واحدة من مظاهر الإهتمام بالـ م ص م في الدول المتطورة فلو إنتقلنا إلى الدول الآسيوية لوجدنا أن مركز تفوقها الصناعي و منافستها للدول الأوروبية العملاقة وأمريكا يتمثل أساسا في القدرة التنافسية التي تتميز بها مؤسساتها الإقتصادية، و التي تمثل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة النسبة الكبيرة منها كاليابان أو الدول الآسيوية المصنعة حديثا التي إستطاعت في فترة وجيزة أن تغزو بمنتجاتها الأسواق العالمية إلى جانب المنتجات الأمريكية. كما أن الإتحاد الأوروبي الذي تعتبر فرنسا من الأعضاء الفاعلة فيه يمتلك نسيجاً صناعياً يتكون من 17.9 مليون مؤسسة من الحجم الصغير و المتوسط، حيث يقوم بتشغيل نسبة 66% من اليد العاملة الأوروبية [31] ص4.

و ترتيباً على ذلك تؤدي الـ م ص م في هذه الدول دوراً أساسياً كنسبة مئوية من عدد الأعمال وكنسبة مئوية من القوة العاملة.

2.3.2.2.1. المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول النامية

عكس الدول المتطورة فإن الدول النامية تأخرت كثيراً في مجال تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إذ تشير معظم الأبحاث و الدراسات الخاصة بالـ م ص م في الدول النامية إلى أنها تتعرض إلى العديد من المشاكل السياسية و الإقتصادية الخطيرة التي تعيق نشاطها [6] ص29.

- أهم هذه المشاكل نجد التوجهات السياسية للإدارات الحكومية في الدول النامية و أي تقوم بعرقلة تطوير الإستثمار الخاص بشكل عام، و يتم ذلك إما عن طريق عدم وجود قوانين تشجيع لهذا القطاع و إن و جدت فهي غير واضحة، أو بقتل روح المبادرة الخاصة في

الإستثمار عن طريق الطرق البيروقراطية التي تميز الإدارات التنفيذية في الدول النامية. على الرغم من أن أغلب الدول النامية أصبحت تصدر القوانين و التشريعات الخاصة بدعم الإستثمار الخاص و ترقية الم ص م إلا أنها لا تزال تعاني مشكل العراقيل الإدارية و كذا سوء التنفيذ لهذه القوانين بإستثناء بعض الدول مثل إندونيسيا و الهند التي حققت قفزة نوعية في هذا المجال.

- كما تعاني الم ص م في الدول النامية من مشكل التمويل الذي يعتبر من أهم العوائق التي تكبح الإستثمار الخاص و التي تتمثل أساسا في عدم قدرة الم ص م على ضمان القروض المقدمة من طرف البنوك التي تشدد في الضمانات المطلوبة. كما يمثل إرتفاع معدل الفائدة عقبة حقيقية في وجه المستثمرين الصغار. لذلك نلاحظ أن بعض الدول التي بدأت في تنفيذ رغبتها في دعم هذا القطاع أصبحت تحاول التخفيض من معدلات الفائدة وإعادة إصلاح النظام المصرفي و متطلبات الإقتصاد الحديث [32] ص5.

- كما يعاني المستثمرون و المسكرون في الدول النامية من مشكل نقص الخبرة التنظيمية و الضعف التكنولوجي. و هذا لنقص آليات الدعم التنظيمي و التقني الواجب توفيرها وتقريبها من المستثمرين كمراكز التدريب و مراكز تقديم الإستشارات الفنية.

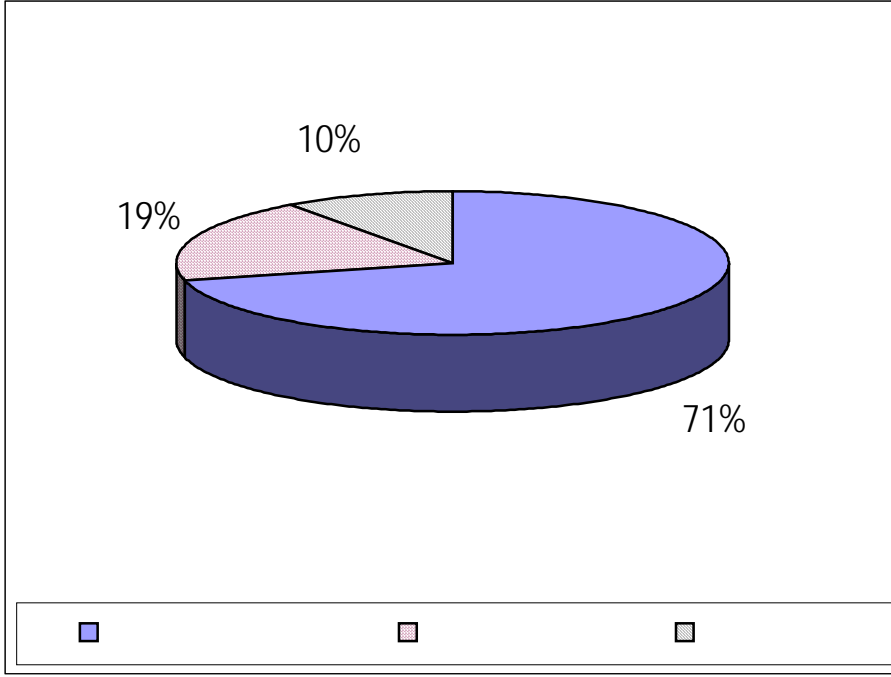
كما لا يمكننا أن ننكر المجهودات التي أصبحت تقوم بها الدول النامية للنهوض بهذا القطاع كإلهند، باكستان، تونس، مصر و الجزائر. إذ يشير تقرير وزارة الصناعة التونسية إلى أن عدد المؤسسات التي تشغل ما يفوق 10 عمال حوالي 5212 مؤسسة تتركز غالبيتها في قطاع النسيج والملابس كما تساهم في دفع التصدير بنسبة 53.5% من صادرات القطاع الصناعي، و توفر حوالي 250 ألف منصب شغل. و هذا راجع أساسا إلى الإهتمام الذي حظيت به الم ص م والمتمثل في مجموعة من البرامج التي تهتم بتحسين مستوى المؤسسة التونسية و محيطها نذكر منها: برنامج التأهيل، برنامج مساندة المؤسسات الصغرى، إنجاز برنامجين للجودة بهدف غرس ثقافة الجودة لدى المؤسسات الإقتصادية التونسية، و كذا بعث حاضنات الأعمال كآلية لإستمرارية المشاريع الصغيرة و المتوسطة [33] ص4.

إن من بين أهم الإقتصاديات العربية نجد أيضا الإقتصاد المصري و الذي تسعى الحكومة المصرية إلى دعم القطاع الصناعي فيه عن طريق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هذا ما يبينه

تقرير وزارة الخارجية المصرية الصادر سنة 2001. إذ يشير إلى أن المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة تمثل الجانب الأكبر من نشاط القطاع الخاص. وطبقاً للتقديرات فإن هذه المؤسسات توفر 99% من إجمالي حجم التوظيف في القطاع الخاص غير الزراعي. والأكثر من هذا أن المؤسسات متناهية الصغر تمثل ما نسبته 71% من إجمالي المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، والباقي ينقسم بين المؤسسات صغيرة 19% والمؤسسات متوسطة 10%. وهذا يعود إلى السياسات التي تتبع في مصر لترقية هذا القطاع على الرغم من عدم توصلها إلى تحقيق الأهداف المسطرة حيث تقوم بـ:

- وضع تعريف موحد لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر ، بما يحقق له أفضل تخطيط وتنسيق للسياسات وبرامج المساعدات المستهدفة.
- تعزيز ومساندة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر للوصول إلى قنوات وأدوات التمويل المختلفة في السوق [34].
- وضع استراتيجية واقعية لزيادة نصيب هذا القطاع من الصادرات وتقديم الخدمات اللازمة لتحقيق هذا الهدف .

و هذا ما تم عن طريق إنشاء: وحدة تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالمكتب الفني لوزير التجارة الخارجية في ديسمبر 1997 كجزء من المكتب الفني لوزير الاقتصاد. وإنشاء الإدارة العامة لشئون المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في مارس 1998.



الشكل رقم 01: توزيع مساهمة المؤسسات المتناهية الصغر، الصغيرة والمتوسطة المصرية في

#### التوظيف في القطاع الخاص غير الزراعي

على الرغم من السياسات و الإستراتيجيات التي تبنتها كل من تونس و مصر -كعينة عن الدول النامية- فإنها لا تزال بعيدة عن مستوى التقدم الذي تطمح إلى تحقيقه، كما هو الحال في إندونيسيا والهند اللتان تعتبران من بين التجارب الناجحة في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يضم هذا القطاع في الهند أكثر من 3 ملايين وحدة صناعية تشارك بنسبة 35% من حجم المنتجات الهندية، كما يبلغ معدل النمو السنوي لهذا القطاع 11.3% سنويًا وهو معدل يتجاوز بكثير ما يحققه قطاع الصناعات الثقيلة، و تبلغ قوة التوظيف في قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة حوالي 17 مليون عامل ينتجون ما يعادل 107 مليارات دولار بنسبة 10% من إجمالي الناتج القومي الهندي. يمكن القول إن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كان وما زال بمثابة الإبن المدلل للحكومة الهندية على إختلاف أنواعها وتوجهاتها، ويبدو أن هناك نوعًا من المصالح أو الفوائد المتبادلة بين الطرفين حالت دون الانفصام بينهما، فمن ناحية لا تستطيع هذه المؤسسات التخلي عن الدعم الحكومي في ظل التطورات العالمية وسيادة مبادئ المنافسة وآليات السوق الحرة، ومن ناحية أخرى وجدت الحكومة في هذا القطاع ضالتها المنشودة لتوفير فرص العمل اللازمة لمواجهة البطالة وهو بعد إجتماعي في غاية الأهمية، و قد توصلت الحكومة الهندية إلى تحقيق هذه النتائج عن طريق أشكال الدعم و المراقبة التي تطبقها لتشجيع القطاع والتي تمثلت فيما يلي:

- الحماية: حيث أصدرت الحكومة قراراً بتخصيص 80 سلعة إستهلاكية تقوم بإنتاجها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقط، ومن ثمة ضمنت لها عدم المنافسة من كيانات أكبر منها وبالتالي الحماية و الإستقرار.

- التمويل :بمعني السماح لهذه المؤسسات بالحصول على قروض إئتمان بنسب فائدة منخفضة للغاية، لتلبية إحتياجاتها التمويلية وتوفير السيولة اللازمة لها وبأجال مختلفة.

- توفير البنية الأساسية لهذه المؤسسات وفي مقدمتها التدريب وتطوير مهارات الإدارة والتكنولوجيا، وإقامة المجمعات الصناعية، فضلاً عن المساعدة في عنصر التسويق، والربط بين أصحاب الصناعات الصغيرة ببعضهم البعض، ومساعدتهم على أن يكونوا صناعات مغذية للمشروعات الكبرى؛ بتوفير البيانات والمعلومات والفرص المتاحة من خلال قاعدة بيانات متكاملة.

- السماح للمؤسسات الكبيرة بتصنيع السلع المخصصة للم ص م بشرط تصدير 50 % من منتجاتها للخارج مما يساهم في تحسين موقف ميزان المدفوعات والميزان التجاري، وتوفير العملة الصعبة والتواجد في الأسواق العالمية مثلما يحدث في صناعة البرمجيات.

وتتولى الحكومة الإشراف على هذا القطاع ومتابعته من خلال جهاز خاص يسمى "إدارة الصناعات الصغيرة والريفية"، وعلى الرغم من أنه جهاز حكومي إلا أنه يتبنى وجهة نظر أصحاب الصناعات الصغيرة، ويعالج مشاكلهم من خلال إعادة صياغة القوانين لصالح تلك الصناعات وتقديم الدعم المادي والفني لها، كما يقوم هذا الجهاز بإنشاء المعاهد الخدمية لتوفير الخدمات لها والقيام بعمليات التدريب فضلاً عن إنشاء محطات إختبار الجودة ومراكز البحث والتطوير لتوفير التكنولوجيا اللازمة ودراسات الجدوى المتخصصة، كما يقوم هذا الجهاز أيضاً بصياغة السياسات الخاصة بالصناعات الصغيرة والمتوسطة، في الوقت نفسه أنشأت الحكومة صندوقاً آخر للمساعدة في تطوير تكنولوجيا المشروعات الصغيرة، وتحسين مستوى العمالة بها رصدت له 50 مليون دولار، وبذلك إستبدلت الحكومة الحماية من فرض رسوم وضرائب على المنتجات المستوردة إلى تقديم الدعم المادي والفني لتطوير المنتجات، كما تقوم الحكومة الهندية أيضاً بتوفير البنية الأساسية للمشروعات الصغيرة من خلال إقامة المجمعات الصناعية الضخمة التي تشمل شبكات توزيع المياه والإتصالات ومعامل مراقبة الصرف والتلوث، والطرق والبنوك والمواد الخام، ومنافذ التسويق والخدمات



التكنولوجية و غيرها، وفي هذا الصدد تقرر مؤخرًا إنشاء مجمع صناعي ضخم تصل تكاليفه الاستثمارية إلى 1.250 مليار دولار يضم 50 معهدًا فرعيًا للصناعات الصغيرة، وتتحمل تكاليفه الحكومة بالتعاون مع بنك تنمية الصناعات الصغيرة هناك، ويتضح جليًا من سياسة الحكومة في هذا المجال عدم تحديد مواقع بعينها للصناعات الصغيرة، ولكن الحكومة تقدم مزايا وإعفاءات وخدمات معينة في مناطق محددة لتشجيع القطاع الخاص على تنميتها، وتحقيق التوازن في التنمية بين كافة أقاليم الدولة [35].

من خلال هذا الفصل و بعد الدراسة النظرية التي قمنا بها للبرهنة على مدى أهمية الـ م ص م في تحقيق تنمية شاملة بالإستناد إلى تجارب الدول الرائدة في هذا المجال:

- تختلف الآراء حول تحديد مفهوم موحد للـ م ص م و هذا راجع إلى العديد من العراقيل أهمها إختلاف معايير التعريف، و لهذا تلجأ الدول إلى تعريف هذه المؤسسات من خلال مجموعة من المعايير الكمية و النوعية التي تميزها. تعرف الـ م ص م من خلال خصائصها.

- لقد تبنت الجزائر تعريفا شاملا للـ م ص م من خلال القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وافقت فيه ما بين الخصائص الكمية ( عدد العمال، رقم الأعمال، الحصيلة السنوية) و المعايير النوعية ( الإستقلالية).

- تختلف آراء الإقتصادييين في المفاضلة بين نموذج الصناعات الثقيلة كأسلوب للتنمية و نموذج الصناعات الصغيرة و المتوسطة، لكننا نعتقد بفكرة ضرورة تشجيع الـ م ص م كنقطة إنطلاق في تنمية الصناعات الضخمة و التعجيل بالتنمية الإقتصادية خاصة لدى الدول النامية التي لا تتوفر على موارد مالية و تكنولوجية لإقامة مشروعات كبيرة تصعب إدارتها.

- تعتبر الكثير من الدول في الوقت الحاضر أن الـ م ص م قاطرة التنمية الإقتصادية و هذا لأهم الخصائص التي تميزها عن المؤسسات الكبرى، خاصة في مجال توفير مناصب الشغل و التأثير الإيجابي على مؤشرات الإقتصاد الكلي. و تجدر بنا الإشارة إلى أننا لا ننكر الدور الذي تلعبه المؤسسات الكبرى في دفع عجلة التنمية الإقتصادية، إذ أننا نعتبر الـ م ص م دعامة رئيسية لهذه المؤسسات تتكامل فيما بينها لترقية الإقتصاد خاصة من خلال آلية المقولة من الباطن.

## الفصل 2

### مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في السياسة الإقتصادية بالجزائر

لقد سبق و أن بينا الأهمية التي تلعبها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في عملية التنمية الإقتصادية بشكل عام، و وجدنا أنها تعتبر القاعدة الرئيسية التي تنبثق منها المؤسسات الكبرى و رأينا أن الدول المتطورة كان لها سبق في الإهتمام بهذا القطاع الحيوي لدعم إقتصادياتها، و لقد نجحت في تحقيق ذلك بصورة مدهشة و هذا ما يترجم مدى الوعي لديها بأهمية هذه المؤسسات في تكوين النسيج الصناعي الوطني، و خير مثال على ذلك ما أثبتته تجارب كل من فرنسا، إيطاليا الولايات المتحدة الأمريكية و دول شرق آسيا المصنعة حديثا التي تصنف كلها من ضمن الدول العملاقة في العالم و التي تمثل فيها الم ص م جانبا هاما من الحياة الإقتصادية. و الجزائر كغيرها من الدول أصبحت تهتم بهذه المؤسسات التي تمثل عصب النشاط الإقتصادي في كثير من دول العالم.

إن المتتبع للسياسة الإقتصادية بشكل عام و السياسة التصنيعية بشكل خاص في الجزائر يجد أنها مرت بثلاثة مراحل رئيسية :

- الفترة التي تلت الإستقلال مباشرة إلى غاية نهاية السبعينيات و التي تميزت بتبني النظام الإقتصادي الإشتراكي.
- فترة الثمانينيات و التي تميزت بالإصلاحات الإقتصادية التي تبنتها الجزائر لإعادة بعث النشاط الإقتصادي و تصحيحه من جديد.
- فترة التسعينيات إلى يومنا هذا و التي تميزت ببداية التحول من فكرة الإقتصاد المخطط إلى إقتصاد السوق.

قد تميزت كل فترة من هذه الفترات بمجموعة من الخصائص و التوجهات تعبر عن التحول العميق الذي عرفه الإقتصاد الجزائري منذ الإستقلال و الذي تكون المؤسسات الصغيرة و المتوسطة جزءا هاما منه، و لقد قمنا في هذا الفصل بتناول تجربة الجزائر في مجال ترقية الم ص م، عبر مختلف المراحل التي مر بها الإقتصاد الوطني. حيث قمنا بتخصيص المبحث الأول لتناول

السياسة التنموية منذ الإستقلال إلى نهاية الثمانينيات، أما المبحث الثاني فيتناول أهم مرحلة من المراحل التي مرت بها السياسة الاقتصادية في الجزائر و التي تعتبر جوهر بحثنا.

## 1.2. السياسة الاقتصادية و الم ص م من الإستقلال إلى نهاية الثمانينيات

إن المنتبغ للأوضاع الاقتصادية العالمية يجد أن الدول المتطورة الأوروبية قد إستطاعت أن تحقق تطورا إقتصاديا مذهلا في فترة وجيزة بعد الحرب العالمية الثانية، و ذلك نتيجة لتركيز إهتمامها بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة كإستراتيجية صناعية تساعد المؤسسات الضخمة على النهوض بالإقتصاد الأوروبي. أما الدول النامية و التي نجد أن معظمها عاش تحت وطأة الإستعمار لمدة طويلة و لم تستعد حريتها إلا في منتصف القرن الماضي، مما جعلها تتأخر كثيرا عن مستوى التطور الإقتصادي و الحضاري للدول المتطورة. فلقد حاولت كل حسب إمكانياتها الخروج السريع من دائرة التخلف الإقتصادي و إعادة بناء قاعدة إقتصادية تتماشى مع التغيرات العالمية التي أصبحت تشهدها الساحة الدولية. إلا أن الإستراتيجيات التنموية في هذه الدول قد إختلفت حسب توجهاتها الأيديولوجية نتيجة للوضع السياسي الذي كان يعيشه العالم في تلك الفترة.

الجزائر كغيرها من الدول النامية المستقلة حديثا ما كان عليها إلا أن تقوم بإعادة بناء إقتصادها الموروث عن المستعمر بعد الإستقلال مباشرة. لذلك تبنت الجزائر في ذلك الوقت إستراتيجية تنموية ترى أنها الوسيلة المثلى للنهوض بالإقتصاد الجزائري، و بناء قاعدة صناعية قوية تركز على الصناعات الثقيلة و هذا ما تجسد من خلال إنشاء العديد من المصانع الضخمة في مختلف مناطق الوطن. لكن بعد إنهيار المنظومة الإشتراكية و تراجع الفكر الإقتصادي الإشتراكي و تعدد التقلبات الاقتصادية العالمية المتكررة دفعت بالجزائر و غيرها من الدول التي حاولت تبني هذا النظام إلى الدخول في مجموعة من الإصلاحات الهيكلية خلال الثمانينيات.

### 1.1.2. السياسة الاقتصادية و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قبل الثمانينيات

لقد نالت الجزائر إستقلالها في وقت كانت تشهد الساحة العالمية تصارع متعدد الأبعاد لأكثر قوتين إقتصاديتين عالميتين في ذلك الوقت، الإتحاد السوفياتي الذي يمثل الفكر الإشتراكي والولايات المتحدة الأمريكية التي تمثل الفكر الرأسمالي. الأمر الذي أدى إلى وجود نماذج مختلفة من السياسات التصنيعية أفرزت كل منها مفاهيم متباينة وفقا لإستراتيجية التنمية الاقتصادية المتبعة و الموجهة لهذه

السياسة التصنيعية أو تلك، و في ظل هذه الأجواء السياسية و الإقتصادية المتضاربة قامت دول العالم الثالث برسم خياراتها التنموية متأثرة كليا أو جزئيا بأحد النموذجين السابقين. فإذا تابعنا أحداث هذه الفترة فإننا نلاحظ هيمنة هاتين القوتين في المسار التنموي على المستوى العالمي بصورة مباشرة. وفي خضم كل هذه التناقضات و الصراعات ظهرت دول العالم الثالث المستقلة حديثا لتجد نفسها مرغمة على تبني سياسة صناعية معينة تساعدها على تحقيق التنمية الإقتصادية و التخلص من التخلف و التبعية الموروثة عن الإستعمار. و الجزائر كغيرها من هذه الدول وجدت نفسها بعد الإستقلال مباشرة في وضعية معقدة و أزمة متعددة الأوجه على مختلف المستويات الإقتصادية و الإجتماعية حاولت و بأسرع الطرق تبني سياسة صناعية تساعدها على تحقيق التنمية الإقتصادية و العدالة الإجتماعية و الخروج من الأزمة تدريجيا.

### 1.1.1.2. التنمية الإقتصادية بالجزائر بعد الإستقلال

لقد ورثت الجزائر بعد الإستقلال قطاعا إقتصاديا تميز بنوعين من الصناعات، الأولى تتمثل في الصناعات الإستخراجية و التي ربطت حقولها بموانئ التصدير مباشرة. أما النوع الثاني فهي الصناعات الإستهلاكية الصغيرة و المتوسطة التي كانت أغلبها ملكا لخواص المستوطنين وبعض الشركات الأجنبية التي أنشأت فروعها في الجزائر. و قد أثرت مغادرة ملاك هذه المؤسسات بشكل كبير على الإقتصاد الوطني مما خلق فراغا كبيرا في الحياة الإقتصادية. لهذا سارعت الجزائر إلى تبني إستراتيجية تنموية (يقصد بالإستراتيجية التنموية الأسلوب أو الطريقة التي تلتزم بها الدولة من أجل تحريك التنمية الإقتصادية) مبنية على التدخل المباشر للدولة تساعدها على حل هذا المشكل.

لقد إنتهجت الجزائر خلال هذه الفترة سياسة صناعية (تعني السياسة الصناعية أي إجراء أو سياسة أو برنامج يهدف إلى تحسين معدلات النمو و القدرة التنافسية للصناعة، وبالتالي للإقتصاد). تقوم على أساس التصنيع الثقيل الذي يعتبر النفط فيها عنصرا أساسيا. مستمدة في ذلك أفكارها من مبادئ الأيديولوجية الإشتراكية. فقامت بتشجيع الصناعات الثقيلة كالصناعات البترولية، و صناعة الحديد و الصلب. و التي كانت تتطلب تكنولوجيا متطورة و معقدة. و قد إعتمدت الجزائر على هذا الشكل من الصناعات لقدرتها على توليد صناعات أخرى و فتح مجال واسع أمام اليد العاملة، كما تساعد على بناء قاعدة إقتصادية متكاملة.

## 1.1.1.1.2. مصادر التوجه الأيديولوجي بالجزائر بعد الإستقلال [3] ص 167

عرفت مرحلة ما بعد الإستقلال الوطني و حتى نهاية السبعينيات تحولات عديدة و عميقة في مختلف جوانب الحياة، و هذه التحولات لم تنطلق من فراغ، بل كانت مبنية على مبادئ ومخلفات تاريخية و أيديولوجية، أصبح إظهارها و تعميقها في الواقع ضرورة حسب الظروف التي ميزت هذه المرحلة. و الجزائر كغيرها من الدول التي إتخذت الإشتراكية آنذاك منهجا أيديولوجيا من أجل بناء نفسها نتيجة لما أصابها أيام الحرب التحريرية. و هذا الإختيار يؤكد نفسه في العديد من النصوص الأساسية للدولة إبتداء من مؤتمر الصومام 1956 الذي تحدد وثائقه بعض الإشارات إلى التسيير الذاتي للمؤسسات الإقتصادية.

و يتأكد الإتجاه نحو الإشتراكية أيضا في الجزائر بعد مؤتمر الصومام في مختلف المواثيق الوطنية، إبتداء من ميثاق طرابلس للحكومة المؤقتة في جوان 1962، و ميثاق الجزائر 1964 وبعده الميثاق الوطني لسنة 1976. و مما جاء في ميثاق طرابلس في هذا الموضوع:

- الثورة الديمقراطية الشعبية بناء واع للمجتمع في إطار مبادئ إشتراكية و سلطة في يد الشعب.

- حتى تكون تنمية الجزائر سريعة، و منسجمة و موجهة نحو تلبية حاجات الجميع و في إطار التعاون، يجب أن تكون متصورة بالضرورة ضمن أفق إشتراكي.

- إن التنمية الحقيقية على المدى البعيد مرتبطة ببناء قاعدة صناعية لتلبية إحتياجات الزراعة الحديثة و في هذا الإطار تعطي الإمكانيات و الأولوية للصناعة البترولية و صناعة الحديد والصلب.

من خلال هذه الفقرات من ميثاق طرابلس نستنتج أن الجزائر حددت توجهها الإشتراكي القائم على التدخل المباشر للدولة في الحياة الإقتصادية بصورة واضحة. كما وضعت المبادئ الأساسية لإنتلاق التنمية الإقتصادية في الجزائر بإعطاء الأولوية للصناعات المصنعة- الصناعات القاعدية - التي ينتظر منها خلق صناعات أخرى تابعة لها و توفير أكبر قدر ممكن من مناصب الشغل. و هذا لا يعني أن ميثاق طرابلس أهمل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بل أعطاها بعض الإهتمام لكن

ليس بنفس القدر الذي أولاه للصناعات الكبيرة، حيث نص على تشجيع الدولة للقطاع الخاص خاصة في مجال الصناعات الحرفية ليساعد على إتمام بناء النسيج الصناعي و الاستفادة من كل الإمكانيات المتاحة. و بالتالي فقد أكدت الجزائر سياساتها التصنيعية القائمة على تشجيع الصناعات الضخمة الخاضعة للملكية العامة للدولة. في حين لا تمثل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلا جانباً هامشياً إلى جانبها في طريق تحقيق التنمية الاقتصادية.

لقد أكد ميثاق الجزائر في أبريل 1964 على المبادئ الأساسية التي ستتتهجها الجزائر المستقلة لرسم سياسة التنمية الاقتصادية، و لقد جاء هذا الميثاق موافقا لميثاق طرابلس و مطورا لأفكاره و تأكيد تنفيذها في الواقع الاقتصادي للدولة مع الأخذ بعين الاعتبار المستجدات الخاصة بمرحلة الإستقلال، و مما جاء في هذا الميثاق:

- ضرورة التوحيد بين مختلف القطاعات الاقتصادية للبلاد، الفلاحية و الصناعية، حيث تتحقق التنمية عن طريق تظافر و إرتباط مختلف القطاعات أكثر فأكثر.
- تحسين إمكانيات الإنتاج في جميع المجالات، بهدف تلبية الحاجات الضرورية للمجتمع.
- تدعيم تدخل الدولة بمؤسساتها الاقتصادية، عن طريق سياسة التأميم و التسيير الذاتي للمؤسسات الصناعية. و تهميش القطاع الخاص فقد كان يرى بأن هناك إختلال بين القطاع الإشتراكي و القطاع الرأسمالي و يجب أن نحد من هذا الإختلال بتقليص دور القطاع الخاص [3] ص 167.

كما أكدت الجزائر من خلال هذا الميثاق تبنيها للإشتراكية التي لا تأمم وسائل الإنتاج فقط بل كتنظيم إقتصادي و إجتماعي يسمح لها بالوصول إلى التنمية الشاملة. كما حددت وضعية الجزائر حسب الفكر الماركسي في مرحلة إنتقالية من مرحلة رأسمالية نحو مرحلة إشتراكية وذلك بعد الإستقلال. و هذا ما أدى إلى الإهتمام بالمؤسسات الوطنية و المختلطة، و إهمال المؤسسات الخاصة. و بالتالي رفض تدخل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كنموذج يساعد على دفع التنمية الاقتصادية وإنما الإعتماد على المؤسسات الصناعية الضخمة التي تم بناءها في شكل مركبات صناعية منتشرة في عدة مواقع من الوطن بهدف تعزيز التوازن الصناعي الجهوي. كما هو الحال بالنسبة لجميع الدول التي إختارت الأيديولوجية الإشتراكية كطريقة لتحقيق التنمية الاقتصادية.

بعد مرور مرحلة قصيرة على صدور هذا الميثاق تم تغيير قيادة البلاد ليظهر الإتجاه الإشتراكي بشكل واضح، من خلال صدور الميثاق الوطني في جوان 1976 ليكمل مختلف المواثيق السابقة، حيث حدد الخطوط الأساسية للنظام الإقتصادي و الإجتماعي. و لقد دعم هذا الميثاق السياسة التنموية في الجزائر و التي كانت تركز على محاولة تشكيل قاعدة صناعية متكاملة تديرها المصانع الضخمة في مختلف الفروع الصناعية. هذا ما نستخلصه من سياق تطرقه إلى تحقيق الأهداف الرئيسية للتنمية الإقتصادية، حيث يشير صراحة إلى ضرورة إعطاء الأولوية للصناعات التحويلية والأساسية. لكن هذا الميثاق لم يعارض فكرة وجود نموذج صناعي يقوم على أساس المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى جانب الصناعات الثقيلة. فقد نص على فتح المجال أمام الم ص م لكن قيد مجالات أنشطتها و التي إرتكزت معظمها في الصناعات النسيجية وصناعة مواد البناء. و بالتالي يبقى دور هذه المؤسسات في العملية التنموية هامشيا، لتظل المؤسسات الضخمة هي الأداة الرئيسية القادرة على تحقيق أهداف التنمية التي يرمي إليها التوجه الإشتراكي في الجزائر.

### 2.1.1.1.2. واقع التنمية الإقتصادية في ظل التوجه الإشتراكي

من أجل تحقيق الإشتراكية، و الوصول إلى الأهداف المرجوة منها، طبقا لتطلعات المجتمع الجزائري في ذلك الحين، رأى مقرررو التنمية آنذاك أن تحقيقها لا يتم إلا عن طريق إستغلال الثروات الوطنية و ربطها بتطور مختلف القطاعات الإقتصادية ذات الأثر الفعال في التنمية. وبالتالي فالإستراتيجية التنموية في الجزائر كانت تختلف عن الفكر الماركسي، فقد كان يسمى هذا النموذج بالتنمية المستقلة. و الذي كان يعتمد على سياسة التخطيط المركزي لتحقيق الأهداف المسطرة. لقد أصدر في هذه الفترة المخطط التجريبي 67-68، المخطط الرباعي الأول 1970-73، ليليه المخطط الرباعي الثاني 1974-77، و التي كانت تهدف إلى إنشاء جزء كبير من المركبات الصناعية مثل مركب الحجار و مركب سيدي بلعباس و غيرهما.

فالتنمية الإقتصادية حسب المفهوم السابق هي مجموعة من الإجراءات العملية التي تمس كل أوجه الحياة بهدف ترقية المجتمع. و هذا يعني إنشاء صناعات منتجة لوسائل الإنتاج، و تسمى بالصناعات القاعدية، و التي ستلعب دورا هاما في ترقية الإقتصاد الوطني، حيث ستعمل على تطوير صناعات أخرى من خلال ما يسمى بالتكامل العمودي للصناعات. لقد كان لهذا الإختيار الصناعي أثر سلبي على التنمية الإقتصادية في الجزائر أكثر مما هو إيجابي. حيث أنه على الرغم من تحفيز المؤسسات العمومية الضخمة لإشباع الحاجيات المحلية، لكن هذا أثر سلبا على تنفيذ هذه

الإستثمارات، نظرا لتطلب هذه المؤسسات يد عاملة مؤهلة لا تملكها الجزائر لإعتمادها على تكنولوجيا متطورة. كما أن أساليب التنظيم في هذه المؤسسات معقدة و تحتاج نظاما تسييريا متطورا أيضا. كما أن إستيراد التكنولوجيا المتطورة جعل صناعتنا ترتبط مباشرة بالموردين الأجانب. مما أدى إلى الإعتماد المتزايد على الموارد الأجنبية، و الإرتفاع المتزايد لتكاليف الإنتاج، نقص فادح في المواد الإستهلاكية الأساسية نتيجة لإعتمادنا على إستيرادها بدلا من تشجيعها عن طريق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. و هذا ما نتجت عنه إختلالات بين مختلف القطاعات الإقتصادية و ظهور في أواخر هذه المرحلة ما يسمى بأزمة تخطيط الإستثمارات العمومية [3] ص 182.

### 2.1.1.2. واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بعد الإستقلال مباشرة

على الرغم من لجوء الدولة آنذاك في تنفيذ سياسة التصنيع، إلى التركيز على إنشاء المؤسسات الإنتاجية ذات الحجم الكبير. و تشجيعها لها النموذج الصناعي على أمل تحقيق التنمية الإقتصادية في أقرب الأجال من خلال تعظيم رأس المال الثابت. لكن هذا لم يمنع من وجود مؤسسات صغيرة و متوسطة تكمل الصناعات الضخمة، فتقوم بتوفير بعض المنتجات الإستهلاكية خاصة في مجال النسيج و مواد البناء... التي إرتفع الطلب عليها. و في إطار تنظيم الإستثمار أصدرت الجزائر خلال هذه الفترة قانونين يهتمان بشؤون الإستثمار في الجزائر.

### 1.2.1.1.2. المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال قوانين الإستثمار

لقد تميزت الفترة التي تلت الإستقلال مباشرة بوجود قطاع مهمش من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي كانت ملكا لخواص المستوطنين قبل مغادرتهم للجزائر. و قد أصدرت الجزائر خلال هذه الفترة قانونين لتنظيم الإستثمار بشكل عام لكنهما تطرقا إلى الإستثمار الخاص الأجنبي و المحلي [13] ص 8-9.

### 1.1.2.1.1.2. القانون الأول للإستثمار 1963

أول قانون خاص بالإستثمار هو قانون 227/63 المؤرخ في 26 جويلية 1963، و كان الهدف من وراء هذا القانون هو مخاطبة رأس المال الأجنبي بعدم مغادرة أرض الوطن آنذاك والمشاركة في بناء الإقتصاد الوطني ، وهذا ما تؤكد المادة 23. كما كان يهدف إلى إضفاء الإستقرار على البيئة العامة بعد الإستقلال. لكن لم يكن له أثر كبير على تطور المؤسسات الصغيرة



والمتوسطة من حيث تعبئة رأس المال الوطني و الأجنبي و هذا رغم المزايا والضمانات التي قدمها لهم. إلا أنه لم يترجم في الميدان بسبب المحيط السياسي الذي ينادي بنظام إشتراكي يقوم على أساس القطاع العام ، بالإضافة إلى ذلك الوضع الإقتصادي الصعب و الذي تميز خاصة بارتفاع تكاليف الإنتاج و نقص الهياكل القاعدية. كما أن هذا القانون أيضا يدعم الفكر الإشتراكي القائم على تشجيع ودعم الإقتصاد الوطني عن طريق التخطيط المركزي، و الإعتماد على صناعات المنتجات التجهيزية و الوسيطة. و التالي فإن دور الم ص م في التنمية الإقتصادية بقي هامشيا، أو لا يكاد يظهر بسبب الفكر الأيديولوجي السائد لدى مقرري التنمية[36].

### 2.1.2.1.1.2. قانون الإستثمار لسنة 1966

لقد شهد القطاع الإقتصادي تصحيحا آخر للقانون السابق ، فكان القانون 284/66 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966 و كان أكثر تفصيلا و شرحا لتدخل القطاع الخاص في مختلف فروع النشاط الإقتصادي، و كذا للإمتيازات و الضمانات التي يوفرها للمستثمر الوطني والأجنبي. كما كان يهدف هذا القانون إلى تحديد نظام يتكفل بالإستثمار الوطني الخاص في إطار التنمية الإقتصادية، و من أهم أهدافه سد الثغرات التي تضمنها القانون رقم 227/63، و وفقا لهذا المنظور تضمنت تدابير سنة 1966 جوانب لجلب المستثمرين الذين طلبوا الإعتماد و مما تضمنه هذا القانون أيضا إحتكار الدولة للقطاعات الإقتصادية الحيوية، و إلزام إعتماد المشاريع الخاصة من طرف لجنة وطنية للإستثمارات – تتشكل من مجموعة من ممثلي الوزارات و الهيئات المختصة- على أساس معايير إنتقائية، إذ ينص على أن الإستثمار في القطاعات الإقتصادية الحيوية يعود إلى الدولة و الهيئات التابعة لها مع إمكانية مشاركة رأس المال الخاص الوطني والأجنبي عند الضرورة[37].

لكن المنتبغ لشروط الإعتماد يجدها معقدة جدا، كما أن التدابير الإدارية كانت تتميز بالبيروقراطية المجحفة، مما أدى إلى فقدان مصداقية اللجنة الوطنية للإستثمارات التي توقفت عن ممارسة نشاطها بعد ذلك سنة 1981. و في الواقع بقي إعتبار قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دائما مكتملا للقطاع العمومي الذي حظي بالدور الأساسي في السياسة الإقتصادية لتنمية البلاد. و لم تكن هناك سياسة واضحة إزاء تشجيع القطاع الخاص طيلة هذه الفترة، حيث بقي تطوره محدودا كما بقي مقيدا نظرا للعداء المتزايد الذي كان يتضمنه التوجه الأيديولوجي الإشتراكي للجزائر. فقد إعتمدت الجزائر خلال هذه المرحلة نظاما جبائيا يعيق توسع و إنتشار الم ص م الخاصة عن طريق مختلف الضغوطات الجبائية، بالإضافة إلى قوانين عمل قاسية وحرمان هذه المؤسسات من ممارسة التجارة الخارجية، حيث بقي هذا القطاع محتكرا من طرف الدولة فقط. لكن هذا قانون قد كانت له

بعض النتائج الإيجابية مقارنة بالقانون السابق إذ تم إنشاء بعض المؤسسات الخاصة و المختلطة خاصة في الفترة 1967-1970.

إن تضارب هذه الأوضاع جعلت المستثمرين الخواص يعتمدون الحذر التكتيكي، حيث يوجهون إستثماراتهم وفق الظروف و التوجهات السياسية، و بالتالي إنحصر إهتمام رأس المال الخاص بالإستثمار في القطاعات التي لا تستدعي تقريبا أي تحكم تكنولوجي و لا تتطلب اليد العاملة المؤهلة إلا نادرا، فقد كان القطاع الخاص قطاعا تقليديا في معظم الأحيان (artisanal) يمارس نشاطه في الإطار العائلي في معظم الأحيان. وبشكل عام بقيت الأوضاع مناسبة لقطاعي التجارة والخدمات التي إستقطبت إستثمارات الخواص وبعض الأنشطة الصناعية البسيطة وبالتالي فإن قانون الإستثمار لسنة 1966 لم يصل إلى تحرير الإستثمار الخاص بل ظل معرقلا له.

#### 2.2.1.1.2. واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التابعة

إن سياسة التصنيع التي إنتهجتها الجزائر منذ بداية التخطيط سنة 1967، كانت واضحة المعالم، حيث ركزت على الصناعات الضخمة المنتجة لوسائل الإنتاج و وسائل الإستهلاك وكلاهما خضعتا للإشراف المباشر للوزارات المعنية. كما أن هذه السياسة لم تهمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث إعتمدت الدولة سياسة اللامركزية في تسيير هذه المؤسسات ووضعها تحت إشراف الجماعات المحلية – الولاية أو البلدية- لإعتبارها أداة لدعم السياسة التصنيعية المنتهجة ووسيلة لتكثيف النسيج الصناعي.

لقد إعتمدت الجزائر هذا الأسلوب لإعتبارها أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ليست مستقلة بذاتها، و لا تتمتع بحرية التحرك، إنما هي عبارة عن قطاع مكمل للصناعات الأساسية يجب على الجماعات المحلية تطويره في إطار ما كان يصطلح عليه بالصناعات التابعة للصناعات الأساسية عن طريق آثار الجذب الأمامية و الخلفية.

#### 1.2.2.1.1.2. واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية [4] ص71

لقد إهتمت الدولة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية إذ إعتبرتها وسيلة لتطوير الإمكانيات المحلية، و لهذا قررت تطويرها و تتميتها في إطار سياسة تدخل الجماعات المحلية في

التنمية الاقتصادية. حيث تقوم الولايات و البلديات بتسيير و تطوير هذه المؤسسات – لهذا سميت بالصناعات التابعة للجماعات المحلية- و قد تجسد تطبيق هذه الفكرة إنطلاقا من بداية تطبيق المخطط الرباعي الثاني، الذي جاء ليدعم تحقيق التوازن الجهوي الذي تعتبر الـ م ص م الأداة المناسبة لتحقيقه. و قد قامت الجماعات المحلية بتطوير الإستثمار في هذا القطاع من خلال برامج تنموية تهتم بتنمية الصناعات المحلية ومنها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية و هي ثلاث برامج:

- البرنامج الأول: 1966-1969 و الذي شمل تنمية النشاط الحرفي.

- البرنامج الثاني: 1970-1973 و هي مرحلة المخطط الرباعي الأول و التي عرفت فكرة تنمية الصناعات المحلية في إطار برامج التجهيز المحلي.

- البرنامج الثالث: 1974-1977 و تعتبر الخطوة الأولى في التطبيق الفعلي لعملية تنمية الصناعات المحلية الصغيرة و المتوسطة.

### 2.2.2.1.1.2. واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة

لقد إرتبط ظهور و تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة في الجزائر بصفة مباشرة بإرادة السلطات العمومية في إدماج القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية والإجتماعية. و هذا ما كان واضحا منذ السنوات الأولى من بداية صياغة و تنفيذ سياسة التصنيع حيث فصلت السلطات العمومية في دور هذا القطاع في عملية التصنيع بعد أن تم تبني نموذج تنموي يرتكز على أساس قطاع صناعي عمومي. و هذا ما يظهر من خلال مختلف القرارات والقوانين الرسمية، خاصة التوصيات التي أقرها مجلس الثورة في 1966 و التي أشار إليها قانون الإستثمار لنفس السنة. وهكذا إرتكزت هذه الإستراتيجية على المبدأين التاليين:

- توجيه الإستثمارات العمومية نحو القطاعات الحيوية و الإستراتيجية.

- توجيه الإستثمارات الخاصة نحو النشاطات الاقتصادية الثانوية.

بعد صدور قانون الإستثمار لسنة 1966 تم تحديد دور القطاع الخاص في السياسة الصناعية عن طريق خضوعه للرقابة من طرف الدولة، التي يمكنها إستدعاء هذا القطاع عند الضرورة. وبصفة عامة فإن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة لم تعرف نفس الإهتمام والتوجيه من طرف السلطات العمومية في ذلك الحين، على الرغم من التطور الذي عرفه هذا القطاع

منذ بداية تطبيق قانون الإستثمار رقم 284/66 فإنه يبقى ضعيفا مقارنة بالإستثمارات العمومية بمختلف أشكالها الضخمة، الصغيرة و المتوسطة. و من خلال ما سبق نستنتج أن السياسة التنموية المنتهجة في الجزائر بعد الإستقلال مباشرة أثرت سلبا على تطور القطاع الخاص و هذا ما أدى إلى عرقلة التنمية الإقتصادية [4] ص 79.

### 2.1.2. السياسة الإقتصادية و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال الثمانينيات

لقد باء تطور المؤسسات الإقتصادية في الجزائر طيلة فترتي الستينيات و السبعينيات بالقصور، لأن تحليل تجربة التنمية الإقتصادية خلال هذه الفترة يبين مدى تركيز الإستراتيجية التصنيعية في الجزائر على المؤسسات الصناعية العمومية الضخمة، و التي لم تستطع تحمل الطموحات المعقودة عليها لقيادة التنمية، حيث عرفت هذه المؤسسات إختلالات عميقة في توازنها المالية و الهيكلية. و إنطلاقا من هذه الأزمة ظهرت بوادر التوجه الجديد للإستراتيجية الإقتصادية الوطنية خلال مرحلة الثمانينيات. و يمكن إرجاع أهم أسباب فشل و قصور المؤسسات العمومية في تحقيق أهداف إستراتيجية التنمية التي تطمح لتحقيقها الجزائر إلى: [38] ص 5-6

- تردي الوضعية المالية للمؤسسات نتيجة لإنخفاض مردودية العامل و هذا لإنعدام العلاقة بين الأجر و العمل الحقيقي. و كذا سوء تقدير الطاقة المثلى للمشروع من اليد العاملة فظهر ما يسمى – بالبطالة المقنعة- و ذلك نتيجة للأهداف الإجتماعية التي كانت تسعى لتحقيقها الدولة من خلال المؤسسات الإقتصادية.

- توسع نشاطات المؤسسات العمومية و ممارستها لنشاطات كان من الأجدر ممارستها من قبل مؤسسات أخرى صغيرة أو متوسطة عن طريق المقاوله من الباطن. لكن طبيعة الإستراتيجية التصنيعية في الجزائر ركزت على أن تقوم كل مؤسسة بإنتاج أغلب عناصر الإنتاج أو كلها. و هذا ما نتج عنه ضعف الإستغلال للطاقات الإنتاجية لهذه المؤسسات.

- عدم إهتمام هذه المؤسسات بعملية التسويق و الإشهار اللازمة. كما أن التكنولوجيا المستورد لم تكن تراعي التطور المطلوب في الجزائر. قد كان لسياسة المفتاح في اليد أثر سلبي كبير على العديد من المصانع الجزائرية التي ظلت تعاني من التبعية التكنولوجية للخارج.

بالإضافة إلى ضعف أنظمة الرقابة الممارسة على المؤسسات العمومية، و نظام الأسعار الذي تبنته الجزائر، و عدم مراعاة التوفيق بين التدفقات المالية و عناصر الإنتاج، و الإفراط في مركزية إتخاذ القرارات، ساهمة هذه العوامل في إختلال توازن هذه المؤسسات و تدهورها نتيجة للعجز المالي و الهيكلي.

### 1.2.1.2. إصلاح المؤسسات الإقتصادية العمومية

كما رأينا أن الإستراتيجية الصناعية قبل الثمانينيات لم تتجح في تحقيق الأهداف المرجوة، بل أفرزت عدة مشاكل يتخبط فيها الإقتصاد الجزائري، و نتيجة لهذه الأوضاع شهدت السياسة الصناعية في الجزائر مع بداية الثمانينيات تغيرا كبيرا من خلال الإصلاحات الإقتصادية التي قامت بها السلطات العمومية إنطلاقا من المخطط الخماسي الأول 80-84 و الذي أكد على ضرورة ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لرفع القدرات الإنتاجية الوطنية لمواجهة الإحتياجات الإستهلاكية المتزايدة. لهذا تعتبر عشرية الثمانينيات المرحلة الأولى لبداية العدول عن النظام الإشتراكي تدريجيا و التوجه نحو ما إصطلح عليه بإقتصاد السوق. إذ شهدت هذه المرحلة العديد من الإجراءات الإصلاحية و التي تمثلت في إعادة الهيكلة العضوية و المالية للمؤسسات الإقتصادية و كذا إستقلاليتها، بالإضافة إلى عملية التنازل عن بعض الممتلكات العمومية و صدور القانون المتعلق بإصلاح القطاع الفلاحي الذي وزعت من خلاله الأراضي الفلاحية إلى مستثمرات فلاحية فردية وجماعية.

### 1.1.2.1.2. عادة الهيكلة العضوية و المالية للمؤسسات الإقتصادية العمومية وأسبابها

إن التطورات التي عاشتها المؤسسات الإقتصادية الجزائرية و المتميزة بالضخامة و التعقيد في الإدارة و العراقيل الناتجة عن التسيير المركزي و البيروقراطي، جعلت من الضرورة إتخاذ إجراءات و حلول تعين على الخروج من الصعوبات و المشاكل التي تراكمت خلال الفترتين السابقتين. أهم هذه الإصلاحات نجد إعادة الهيكلة التي خضعت لها المؤسسات العمومية منذ بداية الثمانينيات مع بداية المخطط الخماسي الأول سنة 1980 و إستمرت حتى نهاية هذه العشرية تقريبا خلال سنة 1988.

### 1.1.1.2.1.2. إعادة الهيكلة العضوية و المالية

و قد شملت عملية إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية العمومية نوعين من إعادة الهيكلة تتمثل في إعادة الهيكلة العضوية وإعادة الهيكلة المالية التي سنتناول كل منها فيما يلي ونذكر أسباب اللجوء إلى هذين الإجراءين:

\* إعادة الهيكلة العضوية [4] ص98: تهدف إعادة الهيكلة إلى تكييف تنظيم المؤسسات العمومية مع متطلبات التنمية و التحديات التي أصبحت تواجه الإقتصاد الوطني، و هذا عن طريق مجموعة من الإجراءات :

- القضاء على التنظيمات السلبية كالحجم الكبير للمؤسسات، و تمركز كل القرارات والسلطات و كذا التوزيع غير الرشيد للعمل، عن طريق تقسيم الشركات الوطنية إلى مؤسسات وطنية صغيرة و متوسطة متخصصة في أنشطة معينة، إنتاجية، تجارية وخدمية.
- توسيع نطاق اللامركزية في أماكن إنشاء المؤسسات عن طريق تحويل مقراتها الإجتماعية التي تركزت في العاصمة إلى مناطق أخرى لخلق نوع من التوازن الجهوي.
- إعادة النظر في سياسات التوظيف خاصة الإداري، و محاولة التحكم في تسيير الموارد البشرية.

\* إعادة الهيكلة المالية [4] ص90: إعادة الهيكلة المالية هي مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الدولة و المؤسسة في الحين وعلى كل المستويات بصفة دائمة من أجل تجسيد الإستقلالية المالية للمؤسسة و تجنب اللجوء إلى إعانات الدولة. و تعتبر هذه العملية الشكل الثاني لإعادة الهيكلة العضوية هدفها التطهير المالي للمؤسسات عن طريق تصفية وضعيتها المالية السابقة.

### 2.1.1.2.1.2. أسباب إعادة الهيكلة [3] ص183-185

إن عملية الهيكلة جاءت إستجابة لمتطلبات الوضعية التي كانت تمر بها المؤسسات الوطنية من جهة ، و وضعية الإقتصاد الوطني ككل من جهة أخرى. فقد كانت المؤسسات الاقتصادية تشكو من ضعف التنظيم و التسيير الداخلي، كما أن الإقتصاد الوطني كان يتميز بجهاز إنتاجي عمومي غير

كفاء ومكلف. فكان من الضروري إيجاد طريقة لتنظيم جديدة توفر الشروط الملائمة لتحسين التسيير في المؤسسات الوطنية. ومن أهم الأسباب التي كانت تدعو إلى الانتقال إلى إعادة الهيكلة نجد:

- تكامل المؤسسات الإقتصادية و تركيزها مع عدم التخصص: إن طبيعة السياسة الصناعية المتبناة خلال هذه الفترة، و طبيعة التكنولوجيات المستعملة جعلت عمليات التصنيع تتميز بالتكامل و الضخامة داخل المؤسسة، فتقوم هذه الأخيرة بإنتاج معظم عناصر الإنتاج النهائي و هذا ما أدى إلى تركيز الوحدات الإنتاجية و تداخل أعمالها، إذ نجد أن المؤسسة الواحدة تتكون من مجموعة كبيرة من الوحدات الفرعية التي يفترض أن تكون في شكل مؤسسات أخرى مستقلة مثل مؤسسات صناعة الملابس فهي تحتوي على وحدات لإنتاج الخيط، نسيج و تقصيل و غيرها. و من أهم نتائج هذا التركيز أن تصبح المؤسسة متخصصة في العديد من النشاطات، كما تمثل فرعا إقتصاديا بأكمله في بعض الأحيان وبالتالي ستخرج هذه المؤسسات عن طبيعة و مجال تخصصها و بالتالي تفقد فعاليتها الإقتصادية.
- ضعف الرقابة و التوجه الإقتصادي: حيث واجهت المؤسسات الوطنية صعوبات المراقبة الخارجية و البيروقراطية الإدارية و المالية، و كذا سوء التنسيق بين الإدارة المركزية و إدارة المؤسسات. كما أن سوء فهم التسيير الإشتراكي للمؤسسات جعل هذه الأخيرة تبالغ في تلبية الحاجات الإجتماعية للعمال دون مراعاة المقدرة المالية و القدرة الإنتاجية للعامل، و هذا ما نتج عنه إرتفاع الأعباء الإجتماعية التي أثرت سلبا على النتيجة النهائية.
- ضعف كفاءة الهياكل الداخلية و تعقدتها نتيجة لضخم حجم المؤسسات و تعقد العمليات التسييرية و إتخاذ القرار.

### 2.1.2.1.2. إستقلالية المؤسسات العمومية

لم تكن عملية إعادة الهيكلة خلال النصف الأول من الثمانينيات سوى إستعدادا لعملية الإستقلالية التي دخلتها المؤسسات الوطنية في أواخر هذه العشرية، حيث تميزت هذه الفترة بمحاولة تحرير الإقتصاد الوطني أكثر و الإبتعاد عن التنظيم الإشتراكي بشكل تدريجي. و قد إعتمدت في هذا المجال على إصدار ثلاثة قوانين رئيسية:

- قانون توجيهي حول المؤسسات العمومية رقم 01/88 المؤرخ في جانفي 1988.
- قانون إنشاء صناديق المساهمة رقم 03/88 المؤرخ في جانفي 1988.
- مراجعة قوانين تنظيم الجماعات المحلية رقم 08/90 المؤرخ في أفريل 1990.

هذا بالإضافة إلى العديد من القوانين و المراسيم الأخرى. فقد كان يهدف قانون توجيه المؤسسات العمومية إلى فصل ملكية المؤسسات التابعة عن الإدارات التابعة لها - الجماعات المحلية- و أصبحت حرة في ممارسة أنشطتها، في حين تبقى الجماعات المحلية في خدمة المصلحة العامة عن طريق صناديق المساهمة حسب القانون رقم 03/88.

### 2.2.1.2. وضعية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال الثمانينيات

لقد تميزت فترة الثمانينيات بقليل من التفتح الإقتصادي على القطاع الخاص بالمقارنة مع الفترة السابقة، فقد ظهرت إرادة تسعى إلى تأطير و توجيه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وفق الأهداف التي سطرها المخطط. و قد برز هذا الإهتمام عن طريق صدور مجموعة من الأطر التشريعية و التنظيمية المتعلقة بالإستثمار الخاص.

#### 1.2.2.1.2. قانون الإستثمار لسنة 1982

لقد صدر القانون المتعلق بالإستثمار الإقتصادي الوطني الخاص رقم 11/82 في 21 أوت 1982، و الذي جعل من بداية الثمانينيات منعرجا في الإقتصاد الجزائري و ذلك بوضع إستراتيجية تنموية تركز على لامركزية تسيير الإقتصاد و إشراك القطاع الخاص في عملية التنمية، من أجل تحقيق الأهداف التالية:

- الرفع من طاقة الإنتاج الوطني و إنشاء مناصب شغل جديدة و الزيادة في الدخل الوطني وذلك بمساهمة الإستثمارات الخاصة المنتجة .
- العمل على التكامل بين القطاعين العام و الخاص و إعطاء هذا الأخير مساحة أكبر لدفع عجلة النمو الإقتصادي.



- تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية من خلال تكريس سياسة التوازن الجهوي ، والوصول بالتنمية إلى المناطق المحرومة[39].

و في سبيل تحقيق هذه الأهداف إستفادت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من بعض الإجراءات منها:

- حق التحويل الضروري لشراء التجهيزات و في بعض الحالات المواد الأولية.
- الإستفاد و لو بشكل محدود من الرخص الإجمالية للإستيراد و من نظام الإستيراد بدون دفع.
- كما إستفادت أيضا من بعض الإمتيازات الجبائية كالإعفاء من الأرباح الصناعية والتجارية لمدة قد تصل إلى خمس سنوات.

إلا أن هذا القانون تميز أيضا ببعض السلبيات التي عززت في بعض الأحيان عرقلة توسع وتطور قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة من خلال النقاط الأربعة التالية:

- إجراءات الإعتماد الإلزامية لكل المستثمرين مما يعرقل العملية الإستثمارية نتيجة للأساليب الإدارية البيروقراطية.
- لا يتعدى مبلغ القرض البنكي لتمويل المشروع نسبة 30% من قيمة الإستثمارات إلا في بعض الإستثناءات كالمجاهدين.
- لا ينبغي أن تتجاوز قيمة مشاريع الإستثمار 30 مليون دينار جزائري لإنشاء مؤسسات ذات مسؤولية محدودة أو بالأسهم، و 10 ملايين دينار جزائري لإنشاء مؤسسات فردية أو شركات تضامن.
- كما منع هذا القانون تعدد ملكية المشاريع ( لا يمكن إمتلاك أكثر من مشروع)[39].

## 2.2.2.1.2. ديوان توجيه و متابعة و تنسيق الإستثمارات الخاصة [40] ص 33

لقد تم إنشاء هذا الديوان الوطني لتوجيه و متابعة و تنسيق الإستثمارات الخاصة سنة 1983 تحت وصاية وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية، حسب ما نص عليه القانون رقم 11/82 في مادته 32 و من بين أهم مهامه الأساسية:

- توجيه الإستثمار الوطني الخاص نحو نشاطات و مناطق كفيلة بتلبية حاجات التنمية و ضمان التكامل مع القطاع العمومي.
- ضمان أفضل تكامل للإستثمارات الخاصة مع مسار التخطيط.

و بعد صدور قانون الإستثمارات سنة 1982 و إنشاء ديوان توجيه و متابعة و تنسيق الإستثمارات الخاصة في السنة الموالية، حظي القطاع الخاص لأول مرة منذ الإستقلال بدور يؤديه لتجسيد أهداف التنمية الإقتصادية. لكن أثر هذه الإجراءات بقي محدودا في مجال إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

و كغيرها من القوانين السابقة التي تلت الإجراءات التنظيمية لعشرية الثمانينات، باءت هذه الإجراءات بالفشل في تحقيق تنمية و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التي بقي دورها هامشيا إلى جانب القطاع العام، فلم تكن مساهمتها في عملية التنمية الإقتصادية في المستوى المرغوب فيه و هذا ما يرجع إلى الأسباب التالية:

- هيمنة القطاع العمومي على النشاط الإقتصادي.
- العقلية البيروقراطية التي حالت دون التوسع في هذا القطاع.
- لم تكن الإستثمارات الخاصة (محلية ، أجنبية ) من أولويات برامج التخطيط.
- إنتشار الوعي الإشتراكي المعادي لتنمية القطاع الخاص.

و بالتالي على الرغم من الجهودات التنظيمية التي كانت تتخذها السلطات العمومية في ذلك الحين، إلا أن تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بقي متخلفا و منحصرا في مجالات معينة، إذ كانت تصطدم دائما بالواقع الأيديولوجي الذي تعيشه الساحة السياسية. كما أنه تم إهمال المقولة من

الباطن التي تعتبر من أهم الأشكال التي قد تأخذها الـ م ص م، نتيجة للانفصال بين القطاع العمومي و الخاص مما جعلهما عاجزين عن ربط علاقات شراكة بينهما.

## 2.2. هياآت و برامج دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال التسعينيات

شهد مطلع التسعينيات زوال التوجه الاشتراكي بعد صدور دستور 1989، و بذلك أصبح هناك تعامل جديد مع الإستثمار الخاص بأسلوب يتميز بالإنفتاح على إقتصاد السوق وقد شهدت هذه المرحلة الثانية من التشريع حول إستثمار القطاع الخاص قوانين ومراسيم نكتشف من خلالها طي صفحة الماضي والتوجه نحو أفق يعيد للقطاع الخاص دوره الحقيقي في الحياة الإقتصادية، خاصة بعد صدور قانون النقد و القرض سنة 1990. ولم تكن هذه الفترة بأقل أهمية عن سابقتها حيث شهدت تطورات إقتصادية عالمية أثرت مباشرة على السياسة الإقتصادية في الجزائر من أهمها إنهيار النظام الإشتراكي بقيادة الإتحاد السوفياتي، وإنشاء المنظمة العالمية للتجارة و بداية التحدث عن العولمة وضرورة تحرير التجارة الخارجية، لتجد الجزائر نفسها في وضعية إقتصادية صعبة. وهنا ظهرت في الجزائر فكرة ضرورة تطوير نموذج الـ م ص م كنموذج تنموي مهم يساعدنا على تخطي الأزمة الإقتصادية وتحقيق تنمية شاملة في التحديات الإقتصادية العالمية الجديدة. و لتحقيق هذه الأهداف سعت الجزائر إلى وضع الإطار التشريعي والتنظيمي الذي يساعد على دعم إنشاء، تطوير وتسيير الـ م ص م منذ بداية 1990 إلى يومنا هذا.

### 1.2.2. هياآت دعم و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال التسعينيات

تميزت الفترة الأخيرة منذ بداية 1990 تطورا ملحوظا في مجال الإهتمام بقطاع الـ م ص م. خاصة بعد إنشاء وزارة مختصة بهذا القطاع سنة 1992. وإن بداية هذا التحول حصلت مع صدور قانون النقد و القرض، و بداية تبني فكرة إقتصاد السوق كإستراتيجية جديدة.

#### 1.1.2.2. البيئة التشريعية و بداية التحول الإقتصادي

أمام تفاقم الأزمة التي كانت تعرفها الجزائر قررت الإنتقال نحو إقتصاد السوق الذي أصبح حتمية لا بد منها، فقامت الحكومة بوضع الإطار التشريعي الجديد الذي يمهد الطريق أمام دخول

الإقتصاد الجزائري مرحلة ثانية تختلف عن سابقتها. لهذا جاء القانون رقم 10/90 الصادر في 14 أفريل 1990، ليحقق مجموعة من الأهداف أهمها:

- إحلال إقتصاد السوق مكان الإقتصاد المركزي.
- ترقية مناصب الشغل.
- تحرير أسعار الصرف و التجارة الخارجية.
- و كذا إستقلالية البنوك التجارية و البنك المركزي.

و على الرغم من أن هذا القانون إهتم أكثر بالجانب المالي إلا أنه عالج أيضا مشكلة الإستثمار الخاص الأجنبي في الجزائر. فقد أكد هذا القانون على مبدأ تحرير الإستثمار الأجنبي كما شجع جميع أشكال الشراكة دون تمييز، كما يمكن لرأس المال الأجنبي الإستثمار في جميع القطاعات غير المحنكرة من طرف الدولة صراحة. كما نص على حرية إنشاء البنوك الأجنبية في الجزائر و بالتالي تشجيع الشراكة المالية [41]. و من خلال هذا أثبتت الجزائر نيتها في التخلي نهائيا عن سياستها المعادية للإستثمار الخاص في الجزائر، و ظهور مبدأ جديد قائم على الحرية و المساواة في المعاملة بين المؤسسات العمومية و الخاصة لتحقيق التنمية الإقتصادية.

و قد صاحبت هذا القانون مجموعة من الإصلاحات الإقتصادية التي تسعى إلى تحقيق نفس الأهداف و هي تكييف الإقتصاد الجزائري و التحديات الإقتصادية الحديثة، خاصة بعد رضوخ الجزائر أمام مطالب صندوق النقد الدولي سنة 1994. و من بين أهم هذه الإصلاحات نجد خصوصية القطاع العمومي كوسيلة للتغلب على إختلالات التوازن و تحقيق معدلات مقبولة للنمو الإقتصادي و قد وضعت قيد التنفيذ سنة 1995 من خلال المرسوم الرئاسي رقم 95/22 المتعلق بخصوصية بعض المؤسسات الإقتصادية العمومية غير الإستراتيجية، و قد بدأ تنفيذ هذا البرنامج في أفريل 1996 بمساعدة البنك الدولي. إلا أن عملية الخصخصة في الجزائر لا تزال تشهد تعثرا بعد آخر نتيجة لعدم إنتشار الوعي بضرورتها لدى الأطراف الإجتماعية و الإقتصادية مما أدى إلى تباطؤ مسار الخصخصة إلى يومنا هذا، بالإضافة إلى هذا شهدت هذه المرحلة أطر تشريعية مهمة في مجال الإصلاح الإقتصادي و دعم الإستثمار الخاص بثتى أنواعه أهمها:

- المرسوم التشريعي رقم 93 / 12 الصادر في 5 أكتوبر 1993 و يهدف إلى تحديد النظام الذي يطبق على الإستثمارات الوطنية الخاصة و الأجنبية التي تنجز ضمن الأنشطة الإقتصادية

الخاصة بإنتاج السلع و الخدمات غير المخصصة صراحة للدولة أو فروعها أو لأي شخص معنوي معين صراحة بموجب نص تشريعي[42]. كما نص على ضرورة إنشاء الوكالة الوطنية لترقية و متابعة الإستثمار.

- الأمر الرئاسي رقم 03/01 الصادر في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الإستثمار وبموجبه حددت مبادئ و أساليب تشجيع و حرية الإستثمار في الجزائر. كما أنشئت بموجبه الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار.

- صدور القانون رقم 18/01 الصادر في 12 ديسمبر 2001 و المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

كل هذه التشريعات كانت تسعى من خلالها الجزائر إلى توفير الجو الملائم للإستثمار الخاص، خاصة بعد إنشاء هيئات لدعم الإستثمار الخاص عن طريق إنشاء مؤسسات صغيرة و متوسطة ندرجها فيما يلي:

### 2.1.2.2. الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب (ANSEJ) [43]

لقد أنشئت هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96/29 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996 و قد وضعت الوكالة تحت إشراف رئيس الحكومة، و يتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لجميع نشاطات الوكالة التي تتمتع بالاستقلالية المالية و الشخصية المعنوية، كما أن معظم الإستثمارات المنجزة عن طريق هذه الوكالة تمثل أساسا المؤسسات المصغرة (MICRO)، و إن كان الهدف الرئيسي من إنشائها يدخل في إطار سياسة التشغيل فإنها تتكفل بالمهام التالية:

- تدعيم و تقديم الاستشارة و مراقبة الشباب ذوي المشاريع في تطبيق مشاريعهم الإستثمارية خاصة المصغرة.

- و ضع تحت تصرف الشباب كافة المعلومات ذات الطابع الاقتصادي ، التقني، التشريعي و التنظيمي المتعلقة بممارسة نشاطاتهم.

- تمويل بعض المشاريع عن طريق الصندوق الوطني لدعم و تشغيل الشباب FNSEJ بواسطة قروض بدون فوائد.

- تستفيد بصفة إستثنائية المشاريع التي تستعمل تكنولوجيا جديدة أو ذات قيمة عالية من علاوة خاصة لا تتجاوز 10% من تكلفة المشروع.

و قد طبقت الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب ثلاثة صيغ من التمويل لدعم إنشاء المؤسسات خاصة المصغرة:

- التمويل الذاتي: يقوم المستثمر في هذه الحالة بتمويل مشروعه بالكامل، و ذلك باللجوء إلى الوكالة من أجل الحصول على المزايا الضريبية.

- التمويل الثنائي: و في هذه الحالة يساهم صاحب المشروع بجزء من تكلفة الإستثمار و تتحمل الوكالة الجزء الآخر في شكل قرض طويل الأجل بدون فائدة.

- التمويل الثلاثي: و في هذه الصيغة يتم تمويل المشروع عن طريق كل من المستثمر نفسه، الوكالة و البنك حيث تتوقف مساهمة كل طرف على ثلاثة معايير: تكلفة الإستثمار، موطنه و طبيعته.

و قد كان لهذه الوكالة الفضل في المساعدة على إنشاء العديد من المؤسسات خاصة المصغرة في وقت كانت تعاني الجزائر من ركود إقتصادي. إلا أنها تميزت ببطء الإجراءات الإدارية، و عدم متابعة فترات التجسيد و التشغيل للمشاريع مما أدى إلى العديد من التجاوزات من طرف المستثمرين، كما نتج عن ذلك عدم وجود أرقام حقيقية تبين حجم العمالة الحقيقي الذي إستطاعت تحقيقه هذه الوكالة. على الرغم من هذا فإن عدد الملفات التي تقدم بها المستثمرين الشباب إلى الوكالة إلى غاية 2002/12/31 يقدر بـ 170.288 ملف، و التي إستفاد 90% منها من التمويل من طرف ANSEJ. و لدينا الجدول التالي الذي يبين عدد المشاريع التي حصلت على شهادة التأهيل (القبول) من طرف الوكالة خلال الفترة الممتدة ما بين 31 سبتمبر 1997 إلى غاية أكتوبر 2002 حسب مختلف القطاعات الإقتصادية.

الجدول رقم 04: المشاريع التي حصلت على التأهيل من طرف ENSEJ [40]

النسبة المؤوية%	عدد المشاريع المؤهلة	القطاع الإقتصادي
22.47	34453	الخدمات
20.59	31576	الفلاحة
15.26	23398	نقل المسافرين
10.05	15418	الصناعات التقليدية
9.51	14587	نقل البضائع
8.13	12471	الصناعة
6.30	9654	النقل على البارد
4.87	7466	الأشغال العمومية و البناء
1.36	2089	المهن الحرة
1.07	1639	الصيانة
0.26	400	الصيد
0.13	205	الري
100%	153356	المجموع:

نلاحظ من خلال الجدول أن قطاع الخدمات يحتل الصدارة بين المشاريع التي تدعمها الوكالة بنسبة 22.47%، يليه مباشرة قطاع الفلاحة بنسبة 20.59% و هذا ما يفسر توجه الدولة إلى هذين القطاعين. كما أن تقرير الوكالة يشير إلى أن قطاع نقل المسافرين الذي كان يحتل المرتبة الأولى ضمن المشاريع الممولة من طرف الوكالة سنتي 1998 و 1999 عرف تراجعاً شديداً خلال 2001 و 2002 نتيجة لبعض الإجراءات التي إتخذتها وزارة النقل في هذا المجال. كما أننا نلاحظ أن حجم الإستثمار الخاص في قطاعي الصيد و الري يعتبر ضعيفاً جداً.

لقد كان للوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب العديد من الآثار الإيجابية على الإقتصاد الوطني

أهمها:

- المساهمة في القضاء على مشكلة البطالة، و كذا بعث روح المبادرة و الإستثمار لدى صغار المستثمرين، و مساعدة الشباب على المساهمة في تنمية الإقتصاد الوطني بصفة مباشرة.
- المساهمة في إسترجاع البنوك و المؤسسات المالية الأخرى لوظيفتها كوسيط بين الأعوان الإقتصاديين، ودورها في العمليات الإستثمارية.
- المساهمة في خلق نسيج إقتصادي مهم يركز على المؤسسات المصغرة. و منه فتح آفاق نحو تطورها إلى مؤسسات صغيرة و متوسطة.
- و بالرغم من الإيجابيات التي حققتها الوكالة فإنها تميزت أيضا بمجموعة من النقائص والسلبيات أهمها:
- تميزت الإجراءات الإدارية لإنشاء المؤسسات المصغرة بطول المدة وزيادة تكلفة الإستثمار مما أثر سلبا على فترة تنفيذ المشاريع التي كانت تتراوح ما بين 08 و 18 شهرا، خاصة فيما يتعلق بفترة دراسة جدوى المشروع من طرف البنوك.
- ضعف المساعدة التقنية للمستثمرين خاصة في مجال توفير المعلومات الضرورية للإستثمار قبل و أثناء إنطلاق المشروع.
- غياب تام لمتابعة تنفيذ المشاريع في جميع المراحل مما شكل عائقا أمام توفير بيانات إحصائية تعكس العدد الصحيح للمشاريع المنفذة في الواقع و عدد مناصب الشغل التي وفرتها.
- كما تم الإهتمام بصغار المستثمرين من خلال إنشاء هيئة لدعم إنشاء المؤسسات المصغرة، الذين لم تتوفر فيهم الشروط التي تطلبها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، تتمثل هذه الهيئة في وكالة التنمية الإجتماعية ADS و التي تعمل على تطوير منح القروض المصغرة لتشجيع و تكثيف النسيج الصناعي و بالتالي العمل على توفير مناصب شغل جديدة.



### 3.1.2.2. الوكالة الوطنية لدعم و تطوير الإستثمار ANDI

لقد أنشئت هذه الوكالة بمقتضى المادة 21 من الأمر الرئاسي رقم 01 – 03 المؤرخ في 20 أوت 2001 و المتعلق بتطوير الإستثمار و بموجبه حدد مبادئ و أساليب تشجيع و حرية الإستثمار في الجزائر، و قد أنشئت لتعويض الوكالة الوطنية لترقية و متابعة الإستثمار APSI التي أنشئت وفقا لما نصت عليه المادة 07 من قانون الإستثمارات لسنة 1993 و إنطلاق نشاطها في مارس 1995. و تسعى هذه الوكالة إلى القيام بالمهام التالية:

- ضمان ترقية الإستثمارات المحلية و الأجنبية و تطويرها و متابعتها.
- إستقبال المستثمرين المقيمين و غير المقيمين و إعلامهم و مساعدتهم لتجسيد مشاريعهم الإستثمارية.
- المساعدة على مرونة الإجراءات القانونية لإنشاء المؤسسات عن طريق الشباك الوحيد.
- منح المزايا المرتبطة بالإستثمار و التأكد من إحترام الإلتزامات التي تعهد بها المستثمرون.
- تسيير صندوق دعم الإستثمار.

كل هذه المهام هدفها ترقية و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. و تشجيع روح المبادرة لدى المستثمرين من خلال تسهيل الإجراءات الإدارية التي كانت تتميز بها قوانين الإستثمار السابقة خاصة المتعلقة بالفترة التي تستغرقها عملية دراسة الملفات و المقطرة بـ 30 يوما، و التي كانت تستغرق 60 يوما في الوكالة السابقة APSI.

حسب ما تبينه الإحصائيات فإن التكلفة الإجمالية للمشاريع المصرح بها لدى APSI خلال 1993-2001 بلغت 3623 مليار/دج مع إمكانية توفير 1718874 منصب عمل. أما خلال الفترة 2002 فإن عدد المشاريع المصرح بها لدى ANDI فيقدر بـ 3109 مشروع بتكلفة إجمالية تقدر بـ 369 مليار/دج، ليصل عدد المشاريع سنة 2003 إلى 7211 مشروع بتكلفة إجمالية تقدر بـ 490 مليار/دج. و لدينا الجدول التالي الذي يبين تطور نوايا الإستثمار المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار.

الجدول رقم 05: عدد المشاريع المصرح بها لدى ANDI/APSI خلال 2002/1993. [43]

قيمة المشاريع		مناصب الشغل		المشاريع		السنوات
%	القيمة	%	العدد	%	العدد	
2.54	114	3.28	59606	1.18	694	94/1993
4.88	219	4.07	73818	1.42	834	1995
3.97	178	7.04	127849	3.55	2075	1996
9.77	438	14.69	266761	8.52	4989	1997
20.34	912	21.41	388702	15.61	9144	1998
15.28	685	19.39	351986	21.13	12372	1999
17.81	798	18.52	366169	22.39	13105	2000
6.23	279	6.28	113983	8.57	5018	2001
8.24	369	5.32	96545	5.31	3109	2002
10.94	490	-	-	12.32	7211	2003
100	4482	100	1845419	100	58551	المجموع:

نلاحظ من خلال الجدول إنخفاض نوايا الإستثمار إنطلاقاً من سنة 2001 أي منذ إنشاء ANDI مقارنة بما سجل خلال فترة التسعينيات خاصة سنتي 1999 و 2000 و هذا ما يرجع إلى مجموعة من الأسباب أهمها: [40] ص 387.

- راجع الإمتيازات الجبائية الممنوحة التي ينص عليها القانون الجديد، خاصة فيما يتعلق بإلغاء الإعفاء من الضرائب على أرباح الشركات IBS و الرسم على النشاط المهني TAP .
- وضع بعض الإجراءات التي يعتبرها المستثمرون مجحفة خلال معالجة ملفات التصريح بالإستثمارات أهمها:

- إقصاء العديد من المشاريع بدعوى أنها لا تشارك في خلق الثروة و توفير مناصب الشغل، خاصة في قطاع الخدمات حيث وضعت قائمة للمشاريع غير القابلة للتأهيل (non éligible).

- وقف تقديم الوعود بمنح خطوط النقل من طرف مديريات النقل الولائية. حيث كان يمثل 22% من متوسط المشاريع المصرح بها خلال الفترة 2001/1993 في حين بلغت هذه النسبة 6% سنة 2002.

- وقف منح الإمتيازات المتعلقة بإقتناء معدات إضافية في حالات التوسع في المشروع.

#### 4.1.2.2. وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية

لقد أنشأت الجزائر إعتبارا من سنة 1991 وزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم تحولت إلى وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة إبتداءا من سنة 1993 وذلك من أجل ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي مكلفة ب :

- تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقيتها
- تقديم الحوافز والدعم اللازم لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- المساهمة في إيجاد الحلول لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- إعداد النشرات الإحصائية اللازمة وتقديم المعلومات الأساسية للمستثمرين في هذا القطاع.
- تبني سياسة ترقية للقطاع وتجسيد برنامج التأهيل الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- و في سنة 2002 تم ضم قطاع الصناعات التقليدية لوزارة الم ص م، و هذا لتطوير الصناعات التقليدية كجزء من المؤسسات المصغرة .

وهي بهذه المهام تساهم بفعالية في توجيه و تأطير ومراقبة وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و أنشئت تحت إدارتها العديد من المؤسسات المتخصصة في ترقية القطاع

المذكور ومنها المشاتل وحاضنات الأعمال، ومراكز التسهيل، والمجلس الوطني لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي سيتم التطرق إليها في المطلب الثاني.

### 5.1.2.2. الوكالة الوطنية لترقية الصناعات الصغيرة و المتوسطة

تم إنشاء هذه الوكالة بمساهمة من برنامج الأمم المتحدة للتنمية و منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، وتعتبر هذه الوكالة حسب القانون الذي ينظمها و يسيرها كهيئة تنشط تحت وصاية الوزير المكلف بالصناعة الصغيرة و المتوسطة و هذا في إطار:

- إنجاز دراسات عامة لإقتراح محاور التنمية لتدعيم القطاع الصناعي.
- إنشاء بنك المعلومات الصناعية لصالح تنمية و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- ترقية التعامل الصناعي الدولي و الوطني.
- إنجاز تجهيزات لإستقبال مشاريع الصناعة الصغيرة و المتوسطة.

### 6.1.2.2. الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية (PROMEX)

في إطار تشجيع دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في عملية التصدير، أنشئ الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 234/96 الصادر في 01 أكتوبر 1996. مهامه الرئيسية تتمثل في:

- المشاركة في تطوير إستراتيجية ترقية التجارة الخارجية، و تطبيق السياسات الوطنية في المبادلات التجارية.
- تنشيط برامج دعم و ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات. و كذا رصد و تحليل الأوضاع الهيكلية للأسواق الدولية بهدف تسهيل تصدير المنتوجات الوطنية.
- إنشاء بنك للمعطيات المتعلقة بمجال المبادلات الخارجية، و القيام بالدراسات الإستراتيجية في مجال التجارة الدولية.

إن إنشاء كل هذه الهيئات لدعم إنشاء و تطوير المؤسسات الصغيرة، الصغيرة و المتوسطة يبين مدى الإهتمام الذي أصبح يتمتع به هذا القطاع ضمن السياسة الإقتصادية للجزائر مع بداية التسعينيات. مما يعني بداية مرحلة جديدة للنهوض بالإقتصاد الوطني و الرفع من قدرته التنافسية على المستوى الدولي عن طريق تجنيد كافة الطاقات المتاحة لتوفير جو ملائم للإستثمار المحلي والأجنبي خارج قطاع المحروقات.

### 7.1.2.2. لجان دعم وترقية الإستثمارات المحلية CALPI

أنشئت سنة 1994 وهي لجان على مستوى المحليات مكلفة بتوفير الإعلام الكافي للمستثمرين حول الأراضي والمواقع المخصصة لإقامة المؤسسات وتقديم القرارات المتعلقة بتخصيص الأراضي لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة [13] ص 27.

وحسب معطيات وزارة الداخلية والجماعات المحلية فقد بلغت المشاريع التي صادقت عليها وخصت لها قطع أراضي منذ سنة 1994 إلى غاية سبتمبر 1999 حوالي 13000 مشروع يتوقع أن تستقطب حوالي 311 ألف عامل بعد إنجازها موزعة على معظم الفروع بالقطاعات الإقتصادية، وقد كان توزيع تلك التي أنجزت فعلا في نهاية 1999 (حوالي 500 مشروع) بينها الجدول الموالي:

الجدول رقم 06: الإستثمارات التي صادقت عليها لجان دعم الإستثمارات 1994-1999 [13]

القطاع	عدد المشاريع	
	العدد	%
الصناعة	4599	35
الفلاحة	994	8
السياحة/ الصناعات التقليدية	1070	8
البناء و الأشغال العمومية	1880	14.5
التجارة	1610	12.5
الخدمات	2867	22
الإجمالي	13020	100

### 8.1.2.2. صناديق الدعم

تساهم الدولة على مختلف المستويات بتقديم الدعم للمشروعات الاقتصادية بأشكال مختلفة وضمن قطاعات و أنشطة متعددة ومن بين أشكال الدعم نجد صناديق الدعم و التي من بينها [40] ص 311-299:

#### 1.8.1.2.2. صندوق ترقية التنافسية الصناعية

أنشئ هذا الصندوق بموجب المادة 92 من قانون المالية لسنة 2001، بمبلغ 04 مليار د.ج ، 02 مليار د.ج منها مخصصة لتأهيل المؤسسات، فيما خصص الباقي لإعادة الإعتبار للمناطق الصناعية.

#### 2.8.1.2.2. الصندوق الوطني للتهيئة العمرانية

أنشئ هذا الصندوق بموجب المادة 89 من قانون المالية لسنة 2000، الأموال الموضوعة تحت تصرف الصندوق مصدرها الأساسي هو الضرائب على التي تتسبب في التلوث و تضر بالمحيط، و قد وصل مجموع الأموال التي تم الحصول عليها من هذا المصدر 800 ملون د.ج إلى غاية 2003.

#### 3.8.1.2.2. صندوق تطوير مناطق الجنوب

أنشئ هذا الصندوق بموجب المادة 17 من قانون المالية التكميلي لسنة 2000 مهمته الرئيسية منح إمتيازات للمستثمرين في المناطق الجنوبية للوطن، و التي تخص 23 ولاية.

بالإضافة إلى الصناديق السابقة نجد بعض الصناديق التي تسعى إلى تحقيق نفس الأهداف المتعلقة بتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة منها:

- الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب.
- الصندوق الخاص بتخفيض الفوائد.
- الصندوق الوطني للتنظيم والتنمية الفلاحية.
- الصندوق الوطني لتطوير الصيد وتربية المائيات.
- صندوق دعم الاستثمارات.
- صندوق الشراكة.

## 2.2.2. برامج دعم و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال التسعينيات

في ظل التحديات التي يفرضها النظام الإقتصادي العالمي الجديد و ما تميزه من تحولات في العديد من المجالات، أصبحت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة آلية مهمة لتحقيق التنمية بشقيها الإقتصادي و الإجتماعي، و ذلك بإعتبارها قطاعا منتجا للثروة و فضاء حيويا لتوفير مناصب العمل. و هذا ما أثبتته الدراسات الحديثة المتعلقة بتطور الإقتصاد العالمي المعاصر، حيث أصبحت حركية أي إقتصاد إلا و تعتمد على الدور الذي تلعبه الـ م ص م في تحقيق تطور إجتماعي و إقتصادي مستديم من خلال قدراتها الهائلة على المزج بين النمو الإقتصادي و خلق مناصب الشغل، في حين أن تطبيق التكنولوجيات الضخمة و إنجاز المشاريع التي تتطلب رأس مال مكثف يؤدي إلى انخفاض مستمر في إستعمال اليد العاملة.

و الجزائر كغيرها من الدول السائرة في طريق النمو أصبحت تسعى لتطوير النسيج الإنتاجي من خلال تأهيل و ترقية الـ م ص م التي أصبحت تعتبر نموذجا مهما لإعادة تأهيل الإقتصاد الوطني و تكيفه مع مقتضيات العولمة. خاصة و أننا في مرحلة تحضير للإندماج إلى المنظمة العالمية للتجارة و تطبيق بنود عقد الشراكة مع الإتحاد الأوروبي مع بداية سبتمبر 2005، و بالتالي لا بد من وضع برامج وإستراتيجيات مناسبة لتأهيل و تطوير تنافسية المؤسسات الإقتصادية الوطنية من خلال تطوير وتأهيل الموارد البشرية و تنمية المعرفة التقنية و التسييرية، وكذا تطوير آليات

التمويل و ضرورة ترقية المنتج الوطني إلى مستوى يساعده على الصمود أمام التحدي الذي سنقرضه التغيرات الإقتصادية، خاصة وأن المنتج الوطني يتميز بإرتفاع التكاليف و عدم قدرته على المنافسة الدولية.

و في إطار البحث عن موقع جديد ضمن خريطة الإقتصاد العالمي الجديد، تضمن البقاء والإستمرار للمنتج الجزائري، تسعى الجزائر عن طريق وزارة الم ص م و الصناعات التقليدية إلى وضع إستراتيجية عمل و توجيه لهذا القطاع تكون كفيلة بإحداث الديناميكية المطلوبة لدفع عجلة تنمية هذا القطاع. فهي تحاول تبني آليات و ميكانيزمات فعالة و واقعية قابلة للتنفيذ ومكيفة مع التحولات الإقتصادية الراهنة. لهذا بادرت الوزارة بطرح مشروع إستراتيجية جديدة لتنمية الم ص م المتمثل في القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الذي يعتبر الإطار المرجعي لوضع أي إستراتيجية للنهوض بهذا القطاع [44] ص6.

### 1.2.2.2. القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

يمثل القانون التوجيهي رقم 01-18 الصادر في 12 ديسمبر 2001 الإطار التشريعي الأول الذي يهتم بطريقة مباشرة بترقية و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ومما لاشك فيه يترجم هذا القانون الفعالة القوية لدى مقرري السياسات التنموية الوطنية في تكثيف النسيج المؤسساتي و الصناعي الذي يعول عليه في إنشاء الثروة و توفير مناصب الشغل وبالتالي تحقيق الإستقرار الإقتصادي و الإجتماعي. فقام بوضع تعريف محدد للم ص م لما يكتسبه هذا الجانب من أهمية، و ليضع حدا للجدل القائم حول هذا الموضوع. كما أنه يحدد أدوات الإستراتيجية المستقبلية لتطوير القطاع حيث ينص على ضرورة :

- تطوير منظومة الإعلام الإقتصادي حول الم ص م عن طريق إنشاء مراكز التسهيل.
- توفير نظام معلومات ملائم عن طريق تأسيس بنك للمعطيات خاص بهذا القطاع يتمشى والتكنولوجيات المعلوماتية الحديثة.
- تحسين المحيط الإقتصادي، المالي و التقني للمساعدة على إنشاء مؤسسات جديدة [16].



و في سبيل تطبيق هذا الإطار التشريعي وضعت الوزارة مشروع إستراتيجية تنمية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة مع محاولة مراعاة التحولات المرتقبة على المدى المتوسط والبعيد في ظل الإنفتاح الإقتصادي لتشمل هذه الإستراتيجية أربعة محاور رئيسية: [44] ص 6.

- تناولت في المحور الأول تشخيص الوضعية الحالية للقطاع من خلال دراسة واقع المحيط القانوني و المالي، و مختلف العوائق التي تعرقل تطور الم ص م في الجزائر.

- أما المحور الثاني فتناولت فيه الخيارات و الأهداف من وراء وضع هذه الإستراتيجية، أهمها تخفيف البطالة من خلال إعتداد سياسة إنشاء 600 ألف مؤسسة على آفاق سنة 2020 بطاقة إستيعاب ما لا يقل عن 6 ملايين منصب عمل، مع الأخذ بعين الإعتبار عامل النوعية و الإنتاجية و تحديد الفروع الإنتاجية التنافسية بغرض إعددها لدخول الأسواق العالمية، وذلك للتقليل من مخاطر الإندماج الإقتصادي.

- و لتحقيق الأهداف السابقة قامت بوضع الوسائل الكفيلة بدعم و تنمية قطاع الم ص م على مختلف الأصعدة، خاصة في مجال تمويل و تأهيل المؤسسات من خلال وضع تدابير الدعم المالي و إستخدام الأدوات الحديثة في مجال التسيير، و إعداد برامج تكوين لإطارات ومسيرى المؤسسات لإكتساب ثقافة و كفاءة الإدارة.

- و لإنجاح هذه الإستراتيجية لا بد من الإستفادة من التعاون الخارجي و تشجيع الشراكة الأجنبية لما لها من إنعكاسات إيجابية على المؤسسة الوطنية.

### 2.2.2.2. إنشاء مراكز التسهيل و المشاتل [45] ص 12

تعتبر هذه المراكز كهيئات إستقبال، توجيه و مرافقة لحاملي المشاريع، كما تعتبر فضاء للإعلام و المساعدة لمختلف النشاطات. تجمع هذه المراكز كل من رجال الأعمال، الإدارات المركزية، مراكز البحث و مكاتب الدراسات و الإستشارة. فهي تسعى إلى توجيه المؤسسات نحو الإندماج في الإقتصاد الوطني عن طريق توفير دراسات إستراتيجية و تنظيمية حول الأسواق المحلية و الوطنية، كما تساعد على تسهيل عملية تمويل الم ص م. و تقوم بدعم القطاع عن طريق:

- المرافقة و الدعم خلال عملية إنجاز المشروع مع تقييم الأخطار في مجال الكفاءة المهنية ومعرفة الأسواق و القوانين السارية. كما تقوم بالتعريف بالموارد البشرية، المادية، المالية والتكنولوجية المتاحة.

- دعم تطوير القدرات التنافسية ونشر التكنولوجيا الجديدة وتقديم الاستشارات في مجال تسيير الموارد البشرية والتسويق والتكنولوجيا والابتكار ويدير مركز التسهيل مجلس توجيه ومراقبة ويسيره مدير.

- إعادة تنظيم المؤسسة و المساعدة على الحصول على التمويل و الوصول إلى أحسن نوعية تجارية، كما تسعى إلى تحسين النوعية و التكيف مع المقاييس الدولية.

- تقوم بإعداد دراسات إستراتيجية، و جمع معلومات خاصة بأسواق الفروع المتاحة على المستويين المحلي و الدولي، مع معالجة المعطيات الخاصة بكل فرع و وضعها تحت تصرف المستثمرين.

- دعم إنشاء و توسيع المؤسسات و تطويرها في مجال التكنولوجيات الحديثة.

و في هذا الإطار وضعت خطة لإنشاء 14 مركز تسهيل في مناطق مختلفة من الوطن ليتم إنشاء الباقي في مراحل أخرى. و إلى حد كتابة هذه السطور فإن هذا المشروع لا يزال في طور الإنجاز. و للإشارة فإن هذه المراكز تعمل بالموازاة مع المشاتل التي يتم إنشائها في نفس المكان.

تعتبر المشاتل هيئات إستقبال للم ص م الحديثة النشأة، حيث توفر لها مجموعة من الخدمات الضرورية للإطلاق في النشاط مثل توفير محلات مؤقتة، توفير خدمات و مساعدات في مختلف المجالات و بأسعار أقل مما هي عليه في السوق، و بالتالي تعتبر المشاتل كوسط إقتصادي محلي يوفر كافة الخدمات الإقتصادية و المالية للمؤسسات الحديثة النشأة، و من بين أهم أهدافها:

- إستقبال و إحتضان ومرافقة المؤسسات الحديثة النشأة لمدة معينة وكذا أصحاب المشاريع.

- تسيير وإيجار المحلات للمؤسسات الحديثة النشأة التي لا تمكنها إمكانياتها المالية توفر المحلات الملائمة للنشاط.

- تقديم الإرشادات الخاصة و الإستشارات في الميدان القانوني والمحاسبي والتجاري والمالي والمساعدة على التدريب المتعلق بمبادئ وتقنيات التسيير خلال مرحلة إنضاج المشروع وتتكون المشتلة من مجلس إدارة ومدير ولجنة إعتقاد المشاريع.

وهذا لأجل ضمان نجاح هذه المؤسسات في المرحلة الأولى لبداية النشاط. و تقدر هذه المدة من سنتين إلى 3 سنوات في أغلب الأحيان. و في هذا الإطار تستعد الوزارة لفتح مجموعة من المشاتل ترافق مراكز التسهيل من أجل تشجيع ترقية و تطوير هذا القطاع.

### 3.2.2.2. صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة [46] ص 14

تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن المؤسسات الكبيرة بإنخفاض رأسمالها ومحدودية الضمانات خاصة العينية منها. الأمر الذي أدى بالبنوك إلى العزوف عن تمويل هذا النوع من المؤسسات، و لحل هذه المشكلة قامت العديد من الدول بإدخال ميكانيزمات مالية متنوعة من ضمنها صندوق ضمان القروض، و الذي هو عبارة عن مؤسسة مالية تأخذ على عاتقها مخاطر عدم تسديد القروض البنكية من طرف الـ م ص م المنخرطة في الصندوق.

و في إطار دعم تطوير الـ م ص م في الجزائر تم إنشاء صندوق ضمان القروض التابع لوزارة الـ م ص م بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 الصادر في نوفمبر 2002. إذ يعتبر أول أداة مالية متخصصة لمعالجة أهم مشكل تعاني منه الـ م ص م و المتمثل في الضمانات الضرورية للحصول على القروض البنكية، كما يندرج ضمن الفعالية الإقتصادية و الإستخدام الأمثل للموارد العمومية، و ذلك بتحويل دور الدولة من مانحة للأموال إلى ضامنة للقروض حيث يقوم بمنح الضمانات للنشاطات التالية: إنشاء المؤسسات، عمليات التوسيع و تجديد التجهيزات بالموازاة مع ذلك يجب أن تكون المؤسسة قد إستوفت معايير الأهلية للقروض البنكية. بالإضافة إلى القروض الإستثمارية ضمن هذا الصندوق القروض التسييرية.

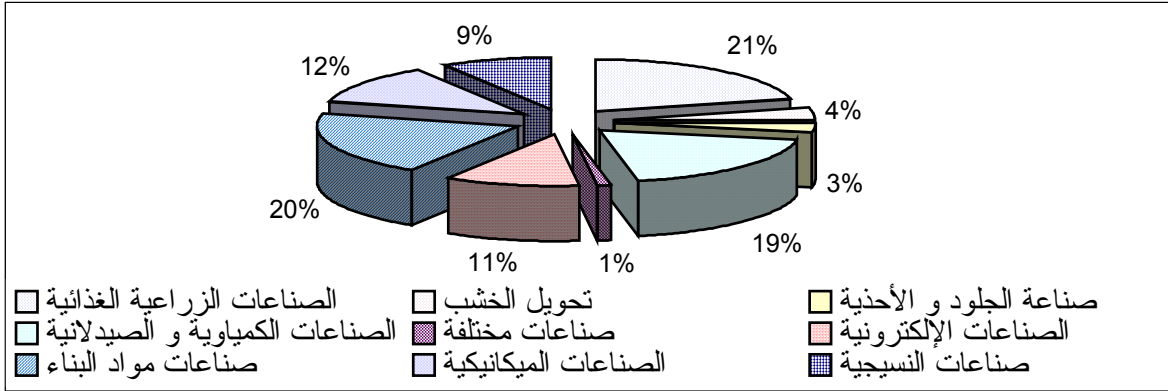
## 4.2.2.2. برنامج ميدا (MEDA)

تعرف الساحة الاقتصادية في الجزائر خلال التسعينيات تطورات جد مهمة، خاصة فيما يتعلق بالإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وتطبيق بنود عقد الشراكة مع الإتحاد الأوروبي والذي ستكون له إنعكاسات ملحوظة على مستوى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، تختلف هذه الإنعكاسات من مؤسسة لأخرى حسب الوضعية التنافسية لكل منها، و لهذا من الضروري تدخل الدولة من خلال وضع آليات تمكن المصنوع من الصمود في وجه المنافسة القوية التي ستواجهها و في هذا الإطار عقد الجزائر مع الإتحاد الأوروبي إتفاقية سنة 1999 تهدف إلى رفع القدرة التنافسية للمؤسسات الجزائرية و ذلك للمشاركة أكثر في النمو الاقتصادي، و الصمود أمام المؤسسات الأوروبية. حيث خصص مبلغ يفوق 62.5 مليون/أورو كغلاف مالي لتطبيق هذا البرنامج، 57 مليون منه ممولة من طرف الإتحاد الأوروبي، والمبلغ المتبقي تتحمله الجزائر والمهام الرئيسية لهذا البرنامج هي: [47] ص 2.

- تأهيل و تحسين قدرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للإندماج و التساير مع التطور المفروض عليها للانتقال إلى إقتصاد السوق.
- تحسين مستوى التسيير و الإدارة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- تسهيل الوصول أو الحصول على المعلومة المهنية لرؤساء المؤسسات و المتعاملين الإقتصاديين العامين و الخواص.
- المساهمة في توفير الإحتياجات المالية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- تحسين وسط المقاولين عن طريق دعم المؤسسات المتخصصة في قطاع المؤسسات والصناعات الصغيرة و المتوسطة.

تتمثل وظيفة هذا البرنامج في تشخيص الوضعية المالية و التنافسية للمؤسسة للانتقال إلى عمليات التأهيل في الميادين التالية: التسويق، الإدارة و التنظيم إدارة الموارد البشرية، التحكم في تكاليف الإنتاج، تطوير النظام المحاسبي و مراقبة التسيير، من خلال إجراء دورات تدريبية وتشير

الإحصائيات إلى غاية 15 فيفري 2005 أنه 386 مؤسسة صغيرة و متوسطة دخلت في برنامج التأهيل، بينما إستفادة 290 مؤسسة أخرى من عمليات التأهيل، كما تم عقد 126 دورة تدريبية.



الشكل رقم 02: توزيع المؤسسات المستفيدة من برنامج ميديا حسب القطاعات الاقتصادية [47].

نلاحظ من خلال الشكل تنوع القطاعات الاقتصادية المستفيدة من برنامج التأهيل، ليحتل قطاع الصناعات الغذائية المرتبة الأولى و يليه قطاع مواد البناء. إلا أن هذه النتائج تبقى غير كافية مقارنة مع الغلاف المالي المخصص لتطبيق البرنامج، و كذا الفترة المقدرة بخمس سنوات إذ كان من الممكن تحقيق نتائج أكبر و هذا ما يدل على نقص الخبرة في مجال إدارة رؤوس الأموال.

### 5.2.2.2. البورصة الجزائرية للمناولة و الشراكة

تعتبر البورصة الجزائرية للمناولة و الشراكة مركزا لتقديم المعلومات التقنية و الصناعية وبنك للمعلومات، كما تعتبر وسيلة تنظيم عروض و طلبات المناولة (المقاولة من الباطن). فهي جمعية ذات غرض غير مريح تم إنشائها سنة 1991 مهامها:

- إحصاء الطاقة الحقيقية للمؤسسات الجزائرية للمناولة. إعلام و توجيه المؤسسات في هذا المجال.
- إجراء العلاقات بين عروض و طلبات المناولة و الإشتراك على المستوى الوطني و الدولي.
- تشجيع الإستعمال الأمثل للقدرات الإنتاجية التي تمتاز بها الصناعات المحلية.

لقد تم إنشاء هذه البورصة لتشجيع المقاوله من الباطن، التي تساعد على خلق مؤسسات صغيرة و متوسطة متخصصة و متنوعة، تساهم في توفير مناصب عمل.

بالإضافة إلى البرامج السابقة الذكر و التي تبنتها الجزائر بهدف تطوير و ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، توجد العديد من البرامج الأخرى قيد التنفيذ تسعى لتحقيق نفس الأهداف، منها ما هو محلي كإنشاء خريطة لإنتشار الـ م ص م عبر التراب الوطني من أجل الإحصاء الدقيق لإنتشار هذه المؤسسات و بالتالي التحكم في فرص الإستثمار و توجيهها. كما توجد برامج أخرى بالشراكة مع دول أجنبية من أجل الإستفادة من تجارب هذه الأخيرة في مجال دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مثل الإتفاقية الجزائرية الألمانية لتطبيق مشروع إرشاد وتكوين المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة PME/ConForm. أما مع البنك العالمي وبالخصوص مع الشركة المالية الدولية (SFI) تم إعداد برنامج تعاون تقني مع برنامج شمال إفريقيا لتنمية المؤسسات لإعداد و وضع حيز التنفيذ لبارومتر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قصد متابعة التغيرات التي تطرأ على وضعيتها و سيدخل هذا البرنامج أيضا في إعداد دراسات إقتصادية لفروع النشاط [48] ص 13.

### 6.2.2.2. المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

وهو جهاز إستشاري يسعى لترقية الحوار و التشاور بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والجمعيات المهنية من جهة والهيئات والسلطات العمومية من جهة أخرى وهو يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ومن مهامه:

- ضمان الحوار الدائم والتشاور بين السلطات والشركاء الإجتماعيين بما يسمح بإعداد سياسات وإستراتيجيات لتطوير القطاع.
- دراسة المسائل المتعلقة بتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- التعرف على العراقيل و الحلول اللازمة لجملة المشاكل المتعرضة للقطاع.
- المساهمة في إعداد وضع حيز التنفيذ نظام للمعلومات الإقتصادية و إحصاء لقطاع الـ م ص م.

- تشجيع وترقية إنشاء الجمعيات المهنية وجمع المعلومات المتعلقة بمنظمات أرباب العمل والجمعيات المهنية.

- ويتشكل المجلس من الهيئات التالية : الجمعية العامة، الرئيس، المكتب، اللجان الدائمة [49] ص 9.

لقد رأينا من خلال هذا الفصل المكانة الهامشية التي كانت تتميز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد الإستقلال مباشرة، في ظل السياسة الإقتصادية المتبناة في ذلك الحين. إذ كانت هذه السياسة تهدف إلى تحقيق تنمية إقتصادية و إجتماعية من خلال رسم إستراتيجية تصنعية تعتمد على دعم الصناعات الكبيرة، و التركيز على تشييد المصانع الضخمة التي تتطلب رؤوس أموال كبيرة وطرق تسيير معقدة. لكن هذه السياسة أثبتت فشلها في تحقيق الأهداف المرجوة منها إلى غاية بداية الثمانينيات نتيجة لعدم توفر الإمكانيات و المهارات اللازمة لتشغيل مثل هذا الجهاز الإنتاجي. الأمر الذي إستدعى إعادة النظر في الإستراتيجية التصنيعية و البحث عن إستراتيجية جديدة تتلائم والإمكانيات المتاحة لتحقيق تنمية شاملة.

إن الإصلاحات التي خاضتها الجزائر منذ الثمانينيات و التي أدت بها إلى التغيير التدريجي للسياسة الإقتصادية و التوجه نحو إقتصاد السوق، قد سمحت بإعادة الإعتبار للمؤسسات الخاصة والإعتراف بالدور الهام الذي يمكن أن تلعبه في التنمية الشاملة، و قد كان نتيجة ذلك بروز قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كأداة تساعد على تحقيق النمو الإقتصادي الذي عجزت عن تحقيقه السياسة الإقتصادية السابقة. و في هذا السياق الإقتصادي أنشئت سنة 1994 وزارة مكلفة بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتتكفل بمهمة تهيئة المحيط الملائم الذي يضمن السير الحسن لتطوير و ترقية هذا القطاع. خاصة بعد إلحاق قطاع الصناعات التقليدية بقطاع الم ص م سنة 2002 مما يؤدي إلى توحيد و تظافر الجهود و السياسات لمتابعة و ترقية القطاع بطريقة منسجمة.

إن الإمضاء على اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي في سبتمبر 2005 و تسارع وتيرة المفاوضات للإضمام للمنظمة العالمية للتجارة سيؤدي حتما إلى إنفتاح أكبر لحدودنا الإقتصادية مما يفرض تأهيل أدواتنا الإنتاجية لتحضير المؤسسات الوطنية لمواجهة المنافسة وحيازة مواقع في الأسواق العالمية وتشجيع الإستثمار المحلي و الأجنبي و توسيع رقعته. و قد إنطلق مسار عملية إعادة تأهيل المؤسسة الجزائرية من خلال الآليات التي وضعت بالإعتماد على الموارد المحلية و الخارجية

في إطار التعاون مع الشركاء الأجانب. من خلال رسم السياسات اللازمة لإنطلاقة ناجحة لتأهيل المؤسسات بإتباع منهجية تشاورية و تشاركية مع المؤسسات الأجنبية و بتعبئة الموارد الوطنية والإستفادة من المسيرة الدولية في مجال ترقية و تطوير الم ص م هذا في إطار التعاون مع الشركاء الأجانب خاصة دول الإتحاد الأوروبي.

لكن الواقع العملي لتطبيق مختلف البرامج الإقتصادية و الإجتماعية يثبت عدم توصل هذه البرامج إلى النتائج التي نطمح في تحقيقها، و هذا نتيجة لنقص عمليات الرقابة إذ لم نقل إنعدامها في معظم الحالات، و عدم مرافقتها لعمليات تطبيق هذه البرامج، كما أن قرارات توزيع المشاريع الإستثمارية تتم في معظم الأحيان من غير دراسة إقتصادية و إجتماعية دقيقة، إذ نلاحظ أن الإستثمارات التي تقدمها هيئات الدعم تتركز معظمها في مشاريع معينة، كما هو مشاهد في قطاع النقل مثلا.



### الفصل 3

## واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية الإقتصادية بالجزائر في ظل العولمة

لقد رأينا مما سبق أن للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تأثير جد هام في المتغيرات الإقتصادية الكلية الأساسية كما تعتمد بشكل أساسي على العمل كأحد عناصر الإنتاج و تتقن الإستفادة من عنصر رأس المال، كما أنها تمتلك مرونة عالية للتكيف مع التغيرات الإقتصادية مما يجعلها قادرة على المساهمة بفعالية في خلق التوازن الإقتصادي و تحقيق تنمية إقتصادية حقيقية ولتحقيق هذا الغرض قامت الجزائر منذ بداية التسعينيات بالعديد من الإجراءات الإصلاحية و التحفيزية التي تحاول من خلالها تشجيع و دعم الإستثمار الخاص عن طريق تطوير و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كنموذج صناعي يفرض نفسه في خضم التطورات الإقتصادية العالمية، خاصة و أننا نقبل على تحديات إقتصادية مهمة أهمها التحضير للإنتظام للمنظمة العالمية للتجارة و تطبيق بنود عقد الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، مما يستدعي التأهيل العاجل للإقتصاد الوطني لكسب القدرة التنافسية اللازمة لمواجهة الوضع الإقتصادي الراهن.

بعد أن تطرقنا في الفصل السابق إلى مختلف الإجراءات التي تبنتها السلطات العمومية في الجزائر من أجل تحسين محيط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تطوير هذا القطاع، فإننا سنحاول من خلال هذا الفصل، في المبحث الأول منه أن نبين قدرات الـ م ص م في مواجهة تحديات العولمة، و واقعها الحالي في الجزائر، أما المبحث الثاني فيتناول الوزن الإقتصادي الذي أصبح يشكله هذا القطاع بعد مرور أكثر من عشرية كاملة من بداية الإهتمام و العناية الجدية به في الجزائر، خاصة بعد صدور إصدار القانون التوجيهي المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سنة 2001، كما أننا سنعرض أهم المشاكل التي لا تزال تعيق تطور الـ م ص م في الجزائر على الرغم من تعدد الإجراءات التي تحاول تذليل الصعوبات التي تواجه تطورها.

### 1.3. الواقع الحالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و تحديات العولمة

رأينا مما سبق أنه مع حلول عشرية التسعينيات أبدت الجزائر نيتها الصريحة في النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، كنموذج صناعي ملائم يساعد الإقتصاد الوطني على التكيف و التحولات الإقتصادية التي تواجهه، مما جعل السلطات المسؤولة تدخل في سباق مع الزمن لتجنيد مختلف الإمكانيات الوطنية لتشجيع و تطوير هذا القطاع لتكوين جهاز إنتاجي له القدرة على مواجهة المنافسة التي ستتبع عن التفتح الإقتصادي الذي نقبل عليه، بل حتى الوصول به إلى مستوى غزو الأسواق الخارجية و بالتالي المساهمة في ترقية الصادرات الوطنية خارج قطاع المحروقات، و هذا ما يؤدي حتما إلى رفع القدرة التنافسية للإقتصاد الوطني في خضم التقلبات و التطورات الإقتصادية العالمية الراهنة.

#### 1.1.3. المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تحديات العولمة

نلاحظ أن العديد من التغيرات و المستجدات طرأت على العالم بإنهاء القرن العشرين والتي كان لها تأثير كبير على النظام الإقتصادي العالمي أهمها بروز النظام الإقتصادي العالمي الجديد. إن هذا الوضع الجديد في الحقيقة سيتيح فرصا لبعض أطراف هذا النظام بينما على البعض الآخر مواجهة تحديات قد تكون كبيرة للبعض منها، و مما لا شك فيه أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قد تكون من بين الأطراف التي ستواجه هذه التغيرات و التحديات التي تفرضها العولمة. لهذا سنحاول إبراز ماهية العولمة و أهم مظاهرها الإقتصادية و كيف يمكن للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة أن تصمد في وجهها.

#### 1.1.1.3. النظام الإقتصادي العالمي الجديد ومفهوم العولمة

منذ بداية الثمانينات، بدأت ترتفع في العالم دعوة جديدة إلى التحرر من القيود الإقتصادية، و الإتجاه نحو نظام السوق وإلى دور أكبر للقطاع الخاص، استناداً إلى تجربة دول شرقي آسيا من جهة، و كوسيلة من جهة أخرى، للتخلص من المديونية الخارجية التي تحملتها العديد من الدول النامية في السبعينات بسبب إرتفاع أسعار النفط. وقد قاد هذا التوجه البنك الدولي عن طريق برامج التعديل الهيكلي وصندوق النقد الدولي الذي جاء بفكرة برامج التثبيت في الدول النامية، التي تتضمن إجراء تعديلات هيكلية في السياسات الإنتاجية بهدف تحسين إستخدام الموارد

وزيادة الإنتاج والتصدير، حتى تستطيع هذه الدول تسديد ديونها الخارجية. وقد تجاوزت مع هذا التوجه الإقتصادي الجديد العديد من الدول، مما أعطى هذا التوجه مزيداً من المصداقية. وحين إنهار الإتحاد السوفياتي وكتلته الشرقية و إنهارت معها المنظومة الشمولية. تعزز هذا التوجه الإقتصادي الجديد بشكل أكبر مع ظهور ثورة الإتصالات و تكنولوجيا المعلومات الرقمية التي تختزل المسافة و الزمن و التي تتعدى الحدود الجغرافية و السياسية [50] ص75، مما ساعد على تعاضد نمو التجارة الدولية و تدفق الإستثمارات الخاصة بين الدول إلى أن تم نجاح الجولة الأخيرة (جولة الأرغواي) من جولات المفاوضات لإقامة نظام دولي للتجارة، فأقيمت منظمة التجارة العالمية في مدينة جنيف في العام 1995 لتحل محل اتفاقية الغات 1947، وأصبحنا نعيش نتائج هذه التطورات كافة في عالم اقتصادي جديد يشار إليه بالعلومة.

للعولمة عدد كبير من المفاهيم حيث ركز البعض منها على جانب واحد أو أكثر منها وبعضها في الحقيقة مفهوم شامل وكامل لها . وفي هذا النطاق فإن مفهوم العولمة يتحدد بأنها توصيف لعمليات التغيير السريعة التي يشهدها العالم هذه الأيام في مجالات مختلفة مثل الإقتصاد والسياسة والثقافة و الإتصالات . وفي نفس الوقت فإن معنى التغييرات الواردة في هذا المفهوم ذات بعد دولي متزايد و ليس فقط على مستوى الإنتشار الجغرافي و إنما يكون في التفاعل العميق و الإعتماد المتبادل بين الدول و المجتمعات . لذلك فإن المفهوم الغربي للعولمة يأتي على أساس أنها تمثل زيادة الإرتباط المتبادل بين المجتمعات من خلال تسهيل و تسريع عمليات إنتقال السلع ورؤوس الأموال و تقنيات الإنتاج و الأشخاص و المعلومات ، وبهذا نجد عولمة النشاط الإنتاجي من خلال :

#### - التجارة الخارجية . - الإستثمار الأجنبي المباشر .

و بالتالي فإن العولمة تهدف أساساً إلى إيجاد نشاط إقتصادي عالمي بعد تقليص دور المؤسسات الوطنية و بالتالي أهمية الحدود الوطنية و توجيه العالم ليصبح قرية كونية صغيرة وهي بذلك تعني تزايد إندماج الأسواق العالمية للسلع و الخدمات و رؤوس الأموال و بالتالي زيادة إفتتاح الحدود الوطنية التي تستقبل التدفقات التكنولوجية و التجارية و المعلوماتية و تظهر علامات العولمة بزيادة تدفقات رأس المال و العمل على مستوى عوامل الإنتاج و نمو التجارة العالمية على مستوى الإنتاج [51].

ومن خلال هذه المفاهيم التي قمنا بطرحها للعولمة فإننا نستطيع أن نستنتج بعض النقاط الرئيسية التي تميز العولمة و المتمثلة في :

- إنفتاح الأسواق الدولية على مصراعيها و بالتالي تزايد الإستثمارات الأجنبية التي تقودها الشركات المتعددة الجنسية العملاقة. و بالتالي إرتفاع شدة المنافسة.
- سرعة إنتقال المعلومات الناتج عن تطور آليات الإتصال و إنتقال المعلومات و ظهور الإعلام الآلي كعنصر أساسي في الإنتاج بالإضافة إلى العناصر التقليدية، و الإنتقال إلى ما يسمى بإقتصاد المعرفة.
- إنتشار التكتلات الإقتصادية العالمية و الإقليمية على غرار الإتحاد الأوروبي و التي ستفرض تحد كبير في ظل التفتح الإقتصادي.

و من ثمة فإن العولمة نتجت عن عاملين أولهما يتمثل في التقدم التكنولوجي العظيم المشاهد يوميا في جميع المجالات و المستويات، أما الثاني فيتمثل في مجموع السياسات والقرارات التي تتخذها الدول و الحكومات و تعبر عن أدواتها كسياسة الخصوصية و إلغاء الدعم و تحرير التجارة، كما هو الحال بالنسبة للجزائر في سنة 1994 التي تميزت ببداية تطبيق برنامج الإستقرار إلى حين تطبيق برنامج التعديل الهيكلي سنة 1995 و الذي شمل الشروط التالية:

- تحرير التجارة، تحرير الأسعار، و نظام الصرف، بالإضافة إلى خوصصة المؤسسات العمومية، و توقيف الإستثمارات العامة في القطاعات الإقتصادية خاصة.
- تخفيض كل من سعر الصرف، و الإنفاق العام و بالأخص نفقات الدعم الإجتماعي، مقابل زيادة الإيرادات العامة و هذا عن طريق الضرائب.

إن تحقيق كل هذه الشروط يدخل ضمن إدماج الجزائر في الإقتصاد الرأسمالي العالمي وإذا نتج عن تطبيق هذا البرنامج نتائج إيجابية على مستوى الإقتصاد الكلي، كإنخفاض معدل التضخم، زيادة الإحتياطي من العملة الصعبة، و تحقيق الفائض في ميزان المدفوعات، فإن كل

هذا كان على أساس تكلفة إجتماعية يدفعها المجتمع متمثلة أساسا في إرتفاع معدل البطالة و التي سنتطرق إليها لاحقا.

### 2.1.1.3. واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل العولمة

تظهر العولمة على الصعيد الإقتصادي في سهولة إنسياب السلع و الخدمات و عناصر الإنتاج المتمثلة في الأفراد و رؤوس الأموال و سرعة إنتشار المعلومات، هذه العمليات التي تقوم أساسا على إتساع قدرة الشركات متعددة الجنسيات و تغلغلها في الاقتصاد العالمي. و هذا التخفيض و الإزالة للعوائق الجمركية على السلع وفتح أسواق الخدمات يضع تحديات كبيرة أمام نجاح قطاعات كثيرة من الإنتاج المحلي خصوصا المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مواجهة منافسة الواردات و المنافسة في الأسواق العالمية لصادرات البلد. و تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أهم المتضررين من العولمة و ذلك لما تقرضه هذه الأخيرة من تحديات في وجهها، خاصة في ظل زحف الشركات المتعددة الجنسيات المتعدية للحدود الوطنية و في ما يلي سنقوم بطرح أهم التحديات التي ستواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل العولمة خاصة في الدول النامية:

#### 1.2.1.1.3. التطور التكنولوجي و التقدم في تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات

أصبحت تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات خاصة في العقدين الأخيرين ، تمثل قوة دفع لتيارات العولمة الإقتصادية الحديثة. و أصبحنا في وقت يعد الأخذ بالعلم و المعرفة و تزايد دورهما من المستجدات الهامة حيث أصبحت دول العالم لا تنقسم إلى دول غنية و دول فقيرة بقدر ما تنقسم إلى دول تملك العلم و المعرفة و أخرى لا تملكها . لقد أصبح العلم و المعرفة يشكلان الأساس القوي لبناء القوة التكنولوجية التي تعد العنصر الفاعل في عملية المنافسة الدولية ومحاولة التفوق حتى يمكن أن يكون للمؤسسة نصيب في المكاسب الاقتصادية. و في هذا الجو من التطور العلمي و المعرفي يجب على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مواكبة الركب و هذا من خلال مواصلة البحث و التطوير و إستعمال التكنولوجيات المتطورة التي تساعد على خفض أسعار منتجاتها لتستطيع الصمود أما أسعار منتجات المؤسسات الأجنبية الزاحفة عن طريق الصادرات أو الإستثمارات الأجنبية المباشرة. لأن المؤسسات في الدول المتطورة تتميز بأساليب إنتاج أكثر تطورا من التي تملكها المؤسسات في الدول النامية. كما أن إستعمال الحاسبات الإلكترونية شبكة

الإنترنت لتبادل المعلومات أصبح من الأمور الضرورية في إدارة أعمال المؤسسات على إختلاف أحجامها خاصة مع ظهور ما يسمى بالتجارة الإلكترونية.

و لقد أثبتت دراسة أوروبية إلى أن عدد الم ص م التي تستعمل شبكة الإنترنت في معاملاتها مع الهيئات الحكومية كإدارة الضرائب أو مع زبائنها و في مجالات أخرى متنوعة قد يرتفع بشكل ملحوظ منذ سنة 1999 حيث أصبحت سنة 2002 حوالي 74% من الم ص م الأوروبية تستعمل الإنترنت [52] ص10.

### 2.2.1.1.3. ظاهرة الاندماج و التحالفات بين المؤسسات الكبرى

مع تسارع ظاهرة العولمة و تحرير التجارة العالمية، أصبحت ظاهرة الاندماج و التحالفات بين المؤسسات الاقتصادية شائعة حيث إمتدت إلى العديد من دول العالم و على الأخص في أوربا و الولايات المتحدة و اليابان و ذلك بهدف تعزيز القدرات التنافسية لهذه المؤسسات، و تحقيق وفورات اقتصادية و إعطاء تلك التكتلات الجديدة فرصة أكبر للتنافس في الأسواق الدولية [تعرف التنافسية على صعيد المؤسسة بأنها القدرة على تزويد المستهلك بمنتجات وخدمات بشكل أكثر كفاءة وفعالية من المنافسين الآخرين في السوق الدولية، مما يعني نجاحاً مستمراً لها على الصعيد العالمي في ظل غياب الدعم والحماية من قبل الحكومة، ويتم ذلك من خلال رفع إنتاجية عوامل الإنتاج الموظفة في العملية الإنتاجية (العمل ورأس المال والتكنولوجيا). ويُعد تلبية حاجات الطلب المحلي المتطور (والمعتمد على الجودة) خطوة أساسية في تحقيق القدرة على تلبية الطلب العالمي والمنافسة دولياً]، و هذا ما يشكل تحدى كبير في وجه المؤسسات لصغيرة و المتوسطة التي قد لا تصمد في وجه هذه التكتلات الضخمة خاصة إذ لم تسارع إلى تأهيل نفسها أو أن تتجه نفس الإتجاه بالاندماج مع مؤسسات اقتصادية أخرى لتصبح قوة اقتصادية تستطيع المنافسة. لأن مثل هذه التحالفات خاصة بين الشركات العملاقة التي تسيطر على 40% من خيرات العالم تجعلها قوة اقتصادية لا تقهر.

### 3.2.1.1.3. بروز التكتلات الاقتصادية الإقليمية و الدولية

إن بروز مثل هذه التكتلات يعد من أهم المستجدات الدولية و هي عادة تمر بمراحل معينة تبدأ بمنطقة التجارة الحرة و تنتهي فيما يعرف بالوحدة الاقتصادية . و إذا تم توحيد السياسات فإن

التكثّل يصل إلى أعلى مراحلها و هي مرحلة الإندماج الإقتصادي التي تقود إلى الوحدة السياسية. و من أهم التكتلات القائمة فعلا نجد هناك الأوربي و رابطة جنوب شرق آسيا (أسيان) ثم منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا). و كذا عقد الشراكة الأورومتوسطية و الذي يعتبر من أهم عقود الشراكة في طور الإنشاء. و من أهم خصائص التكتلات الإقتصادية نجد التفكيك الجمركي و الذي يلعب دورا هاما في حماية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إذ مما لاشك فيه أن من أهم الإنعكاسات على المدى القصير للإتفاقيات الدولية المتعلقة بتأسيس التجارة الحرة إحتمال إنسحاب العديد من المصنّعين من السوق بسبب إنخفاض أسعار الواردات التي تصبح منافسة للمنتجات المحلية، مما يؤدي إلى عملية التصفية لبعض الشعب الإنتاجية، و بالرغم من الآثار السلبية السابقة فإنه توجد العديد من الآثار الإيجابية الناتجة عن الشراكة و التحالف الإقتصادي منها:

- تبادل المعرفة و تقنيات الإنتاج و التسيير المتطورة مما يسمح للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الإندماج في الإقتصاد العالمي بسرعة و فعالية.
- الأثر الإيجابي على تكاليف الإنتاج من حيث إنخفاض الحقوق الجمركية للمواد الأولية.
- كما يساعد على توسع السوق الخارجي و بالتالي تنوع فرص الإستثمار [53] ص4.

بالإضافة إلى التحديات السابقة يشهد التبادل التجاري العالمي للسلع و الخدمات شروطا يستند إليها و المتمثلة في المواصفات القياسية الدولية المعتمدة من قبل منظمة التقييس و المواصفات الدولية (الأيزو) و يجب على كل المؤسسات أن تستجيب لما تقرره المنظمة من المواصفات. كما أن التباين في القدرات التكنولوجية بين المؤسسات الإقتصادية في الدول الصناعية الكبرى و بقية الدول النامية يزداد إتساعا سيؤدي حتما إلى زيادة الإنتاجية و تقليل الكلف التصنيعية للمنتجات في الدول المتطورة و التي تغزو الأسواق العالمية و بالتالي تحطيم المؤسسات الصناعية الصغيرة الحجم [54] ص108.

### 3.1.1.3 وسائل نجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل تحديات العولمة

إن التطورات المعاصرة في ظل العولمة بكل أشكالها خاصة في العلوم الإدارية و تأثير التغيرات التكنولوجية و المعرفية في أساليب الإنتاج و إزدياد التأثيرات الدولية على نشاط المؤسسات، و تسارع التطور التكنولوجي مع بروز دور متميز لنظم المعلومات الإستراتيجية و تكنولوجيا المعلومات، و غيرها من التحديات التنافسية التي أصبحت تواجه المؤسسات الصغيرة

و المتوسطة، أصبح من الضروري تأهيل هذه المؤسسات و السعي بإستمرار لبناء مركز إستراتيجي و تنافسي متميز يضمن لها على الأقل الأهداف الإستراتيجية لأي مؤسسة إقتصادية من البناء و النمو و كذا تحسين الأداء في ظل البيئة التي تعمل فيها.

كما يتوجب على الدول النامية أن تستفيد من الفترة المتاحة أمامها لتأهيل إقتصادياتها قبل الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أو عقد الشراكة مثل الجزائر مع الإتحاد الأوروبي. و هذا من خلال دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تأهيل هيكلها التنظيمية و الإنتاجية بما يتماشى مع المتغيرات الإقتصادية العالمية خاصة في الدول المتطورة. و فيما يلي بعض الآليات التي تجعل الـ م ص م تستطيع الصمود أمام التحديات السابقة:

### 1.3.1.1.3. ترقية مستوى المنتجات و تعزيز المعرفة التكنولوجية

على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أن تقوم بإنتاج السلع و الخدمات وفقا لإختيارات الأسواق الدولية، كما تحاول تلبية حاجات المستهلكين المتنوعة و المترابطة بأقل الأثمان، و بالتالي يتوجب أن تكون على معرفة تامة بالسوق الدولي و المحلي و تقلباته. كما تسعى للحصول على شهادة الأيزو التي تساعد منتجاتها على المنافسة، في وقت أصبح عنصر الجودة من أهم العناصر التي تضمن تسويق المنتجات و الخدمات، و بالتالي إستمرار المؤسسة. لضمان ما سبق من مستوى الجودة و الإستمرار في الحياة الإقتصادية يجب على الـ م ص م تعزيز المعرفة التكنولوجية المستخدمة في العمليات الإنتاجية. إذ تعتبر التكنولوجيا أحد أهم عناصر الإنتاج في العصر الحديث. يعتبر من الضروري أن تسعى هذه المؤسسات إلى مواكبة التطورات التكنولوجية العالمية و الإستفادة منها قدر المستطاع و في أقل مدة زمنية ممكنة و ذلك من خلال التطوير والبحث و ليس التقليد فقط [38] ص 15.

### 2.3.1.1.3. تطوير الإدارة و الموارد البشرية

بما أننا أشرنا إلى أهمية نقل التكنولوجيا و تطويرها فهذا يستلزم يد عاملة مؤهلة، و من هنا تظهر أهمية الموارد البشرية كنصر فعال في العملية الإنتاجية و التنظيمية في المؤسسة. لأن كثير من قوى العولمة مثل ثورة المعلومات و سياسات التخصيص و هيمنة الشركات متعددة الجنسيات و بروز أنماط جديدة من العمل، تعمل كلها على إعادة تشكيل سوق العمل و تقلل من



التركيز على العمالة غير الماهرة و تعزز في الوظائف التي تعطي الأولوية للتعليم و المهارات و المرونة [51]. وفي هذا إشارة أن مشكل التدريب مطروح بشدة في الدول النامية إذ أننا نلاحظ آلاف المتخرجين بالشهادات العليا من مئات الجامعات و المعاهد لكنها لا تلبي حاجات المؤسسات الإقتصادية و من هنا نستنتج أن هذه الدول لا تحرص على توفير الموارد البشرية بالتنوع المطلوبة في سوق العمل و إنما توفرها بالكميات. إن نقل التكنولوجيا و تطويرها يستلزم توفر اليد العاملة المؤهلة التي تستطيع التعامل مع الآلات و الأساليب الإنتاجية الجديدة و المتطورة باستمرار، و مما لا شك فيه أن الإهتمام بنقل التكنولوجيا و تأهيل الموارد البشرية يتطلب توفر جهاز إداري مؤهل و كفاء في المؤسسة، لأن تحقيق الأهداف التي تسعى إليها المؤسسة تستلزم الرفع من الكفاءات التسييرية و هذا عن طريق إعتقاد منهجية تسييرية تتوافق و المؤسسة الإقتصادية الحديثة التي تستجيب لمعطيات المرونة و الفعالية في الأداء، و إستعمال التكنولوجيا المعلوماتية في عملية التسيير. فإذا أرادت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصمود في وجه المنافسة الشديدة في ظل تفتح الأسواق يجب عليها وضع إستراتيجيات واضحة و متكاملة و هذا لا يتحقق إلا بتوفر جهاز إداري متفوق. وهذا يعني تطبيق الإدارة الإستراتيجية بحذافيرها و التي تعتبر الوسيلة الفعالة لإنقاذ المؤسسات من الإنهيار.

### 4.3.1.1.3. ترقية البحث العلمي و دراسات السوق

إن التغيير المستمر في الأفكار و الأذواق و المنتجات يعد من التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل العولمة، و لضمان مركز تنافسي متميز لهذه المؤسسات في خضم هذا التغيير المتسارع يجب الإهتمام بالبحث العلمي و التطوير التكنولوجي الذي يعتبر ضروريا لتحقيق عنصر الجودة [38] 16.

كما أن عملية التسويق أصبحت من التحديات التي يتوجب على المؤسسات الإقتصادية بإختلاف أحجامها التفوق في تطبيقها و هذا عن طريق إجراء بحوث التسويق و دراسة السوق باستمرار، لمواكبة كافة التغيرات و التنبؤ بها قبل الوقوع و هذا لمواجهة أي تقلب في الأسعار أو الأذواق أو غيرها. فإذا كانت الوسائل السابقة من بين الوسائل التي يجب على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تبنيها لضمان نجاحها في ظل البيئة الإقتصادية الجديدة فهناك بعض الوسائل التي تقوم بها الدولة لمساعدة هذه المؤسسات على الإستمرار و مواجهة حدة المنافسة من خلال:

- توفير نظام جبائي محفز و فعال، يساعد على توفير محيط إستثماري ملائم.
- محاولة الإستفادة من التجارب العالمية في مجال ترقية و تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- توفير التسهيلات المصرفية و تحرير العمليات المالية بما يتلائم و السرعة التي يعرفها عصر العولمة.
- تحسين مستوى الهياكل القاعدية بما يتماشى مع متطلبات التطور الصناعي الحديث، خاصة في مجال النقل.
- توفير التسهيلات القانونية و التشريعية و القضاء على البيروقراطية بالإستفادة من تجارب الدول المتطورة.

### 2.1.3. الواقع الحالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

إن المنتبغ للتقارير المتعلقة بتطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر خاصة في الفترة السابقة لصدور القانون التوجيهي لل م ص م يلاحظ وجود نقص و تضارب في المعطيات الإحصائية التي تقدمها مختلف الإدارات المهتمة بالقطاع، و السبب وراء هذا التضارب في الأرقام يعود أساسا إلى إختلاف تحديد مفهوم معين لهذا النوع من المؤسسات في تلك الفترة إذ تم الإعلان عن عدد الم ص م سنة 1996 و طنيا كما يلي: [55] ص 2

- 177 365 مؤسسة حسب مؤسسة تطوير الصناعات الخفيفة.
- 236 000 مؤسسة حسب الديوان الوطني للإحصائيات.
- 127 000 مؤسسة حسب الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي.
- 25 000 مؤسسة حسب الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة.

نلاحظ فرقا صارخا بين هذه الأرقام التي لا مجال للمقارنة بينها، و مما لاشك فيه أن دقة الإحصائيات تعبر بشكل كبير على مدى تطور البلد و قدرته على التحكم في نظم المعلومات و التضارب الحاصل في الأرقام السابقة يستدعي الحيطة و الحذر في التعامل مع هذه المعلومات.

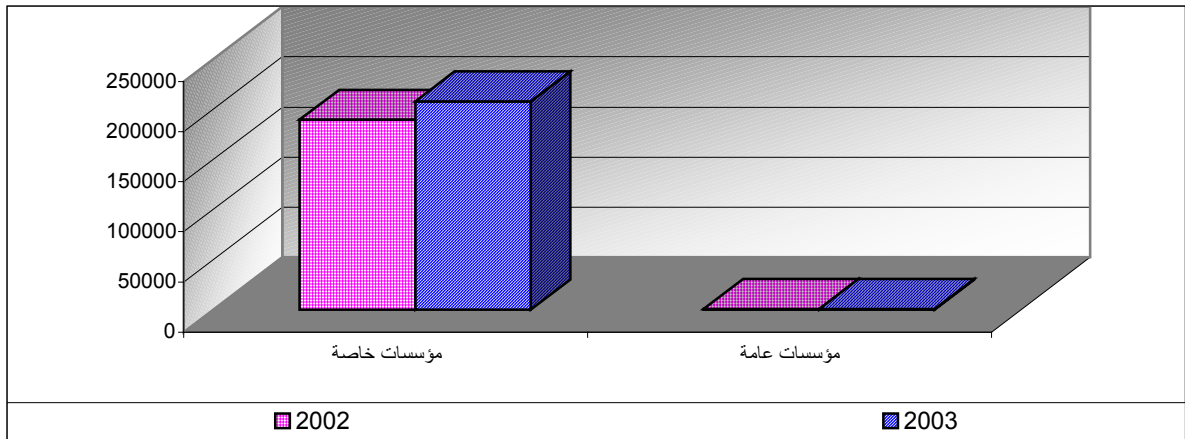
### 1.2.1.3. تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الوطنية حسب طبيعة ملكيتها

بعد صدور القانون التوجيهي للـ م ص م الذي حدد التعريف الرسمي لهذه المؤسسات أصبحت وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي التي تتولى وضع التقارير الإحصائية لتطور القطاع بالتعاون مع الهيئات الأخرى، للتقليص من حجم الإنحرافات بين مختلف التصريحات ويبين الجدول التالي المعتمد من طرف الوزارة حسب تقرير صندوق الضمان الإجتماعي التطور الذي عرفه قطاع الـ م ص م حسب طبيعة ملكيته من طرف الدولة أو القطاع الخاص بين 2002/2003 كنتيجة للجهود المبذولة لدعم إنشاء و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الجهاز الإنتاجي للاقتصاد الوطني.

الجدول رقم 07: تطور عدد الـ م ص م الوطنية خلال سنة 2003 [56]

نوع الـ م ص م	عدد الـ م ص م نهاية 2002	عدد الـ م ص م نهاية 2003	%
مؤسسات خاصة	189 552	207 949	9.71
مؤسسات عامة	788	788	-
المجموع	190 340	208 737	9.71

حسب ما يبينه الجدول فإن الـ م ص م التابعة للقطاع الخاص تمثل نسبة عالية من الـ م ص م مقارنة بتلك التابعة للقطاع العام ، و هذا ما يفسر تطور الإستثمارات الخاصة في الجزائر والإنسحاب التدريجي للدولة من السيطرة على الجهاز الإنتاجي تكريسا لمبادئ إقتصاد السوق والتحضير للإنظام للمنظمة العالمية للتجارة، كما يشير تقرير الوزارة المنتدبة لترقية الإستثمار إلى أنه لم يطرأ أي تطور ملحوظ لعدد الـ م ص م التابعة لملكية الدولة. و يعبر الشكل التالي بصورة أوضح عن معطيات الجدول السابق:



الشكل رقم 03: تطور الـ م ص م الوطنية خلال سنة 2003 [56]

من خلال هذا نلاحظ أن قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر يتكون من نوعين رئيسيين من المؤسسات: خاصة و عامة. و حسب المعطيات فإن عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة عرفت خلال 2003 تطورا بـ 18 397 مؤسسة عن طريق إنشاء 1 244 مؤسسة جديدة، و إعادة تشغيل 1 942 مؤسسة بعد توقيفها مؤقتا، في حين عرفت إغلاق 4 789 مؤسسة. أما الـ م ص م العمومية فإنها لم تعرف أي تطور خلال نفس السنة، توفر هذه المؤسسات ما يقارب 74 763 منصب عمل أي ما يمثل حوالي 11.96% من مجموع اليد العاملة التي يوفرها القطاعان معا لهذا سنركز دراستنا هذه على مستوى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة [56] ص3.

### 2.2.1.3. المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة

يعتبر الإستثمار الخاص المحرك الرئيسي للنشاط الإقتصادي في ظل التفتح الإقتصادي العالمي الحديث، و لهذا السبب بادرت الجزائر كغيرها من الدول إلى تعبئة مختلف إمكانياتها لتشجيع هذا القطاع، لأن النهوض بالقطاع الخاص يستدعي تهيئة البيئة الإستثمارية الوطنية من مختلف جوانبها القانونية، المالية و غيرها، و سنحاول الآن أن نتعرف على واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة في الجزائر من خلال التعرف على المستوى الذي إستطاعت أن تحققه الجهود المبذولة لتطويرها.

### 1.2.2.1.3. توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب القطاعات

#### الإقتصادية

من خلال ما تبينه المعطيات تعتبر الـ م ص م الخاصة من أهم مكونات نسيج قطاع الصناعات الصغيرة و المتوسطة الوطنية، و قد عرفت تطورا مهما منذ سنة 2001 حيث كان عددها حوالي 179 893 مؤسسة ليصل إلى 189 552 مؤسسة سنة 2002 و حوالي 207 949 مؤسسة سنة 2003، مما يعني زيادة عددها بـ 15.5% خلال سنتين [40] ص 37 تتوزع هذه المؤسسات على أهم قطاعات النشاط الإقتصادي حسب ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم 08: توزيع الـ م ص م الوطنية حسب القطاعات الإقتصادية 2003/2002 [56]

القطاعات	2002	%	2003	%
البناء و الأشغال العمومية	57 255	30.20	65 799	31.64
القطاع التجاري	31 568	16.65	34 681	16.70
قطاع النقل و المواصلات	17 388	9.20	18 771	9.02
الصناعات الزراعية الغذائية	12 354	6.51	13 058	6.27
الصناعات النسيجية	3 515	1.85	3 624	1.74
قطاعات أخرى	67 472	35.59	72 016	34.63
المجموع	189 552	100	207 949	100

من خلال الجدول نلاحظ سيطرة قطاع البناء و الأشغال العمومية على إستثمارات القطاع الخاص في الجزائر بنسبة 31.64% من مجموع الـ م ص م سنة 2003، ليليه القطاع التجاري بنسبة 16.70%. في حين أن قطاع الصناعات الزراعية الغذائية لم تمثل سوى 6.27%، هذا بالإضافة إلى القطاعات الصناعية الأخرى التي تكاد تكون معدومة نتيجة لعدم إهتمام القطاع الخاص بها مثل قطاع الصناعات النسيجية. إن توجه القطاع الخاص في الجزائر إلى الإستثمار في قطاع البناء و الأشغال العمومية يعود في نظرنا إلى سهولة الأرباح و قلة المخاطرة بهذا القطاع، خاصة و أن معظم أشغال مؤسسات قطاع البناء في الجزائر لا تخضع للمعايير العلمية والقانونية، كما أن إجراءات الرقابة والمتابعة التقنية من طرف السلطات العمومية تعتبر غير

كافية، لهذا يحبذ معظم المستثمرين هذا القطاع الذي يحقق لهم أرباحا مضمونة دون ما مخاطرة تذكر. أما قطاع الصناعات النسيجية فإنه لا يرقى غالبا إلى مستوى منافسة المنتجات النسيجية المستوردة خاصة الآسيوية و الأمريكية التي أغرقت السوق المحلية عن طريق السوق الموازية كما يعاني هذا القطاع من التبعية للخارج من خلال المواد الأولية، مما جعل إهتمام الإستثمار الخاص بهذا القطاع ضعيفا جدا.

### 2.2.2.1.3. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في توفير مناصب

#### الشغل

كما سبق و أن أشرنا إلى أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعتبر من أهم الأدوات التي تساعد على دفع عجلة التنمية الإقتصادية و الإجتماعية من خلال قدرتها المتميزة على توفير مناصب الشغل و إمتصاص البطالة، نتيجة إعتماها في أغلب الأحيان على كثافة عنصر العمل في العملية الإنتاجية أكثر من إعتماها على عنصر رأس المال. و الجزائر تسعى من وراء دعم ال م ص م إلى الحد من البطالة التي عرفت تطورا ملحوظا نتيجة الإصلاحات الإقتصادية - الخوصصة، حل المؤسسات، تخفيض الإنفاق الحكومي و غيرها - التي عرفها الإقتصاد الوطني خلال فترة التسعينيات، و الجدول الموالي يوضح تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1993-2002:

الجدول رقم 09: تطور معدل البطالة في الجزائر 1993-2002 [57]

السنة	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
معدل البطالة	%29.25	%24.36	26.99	%27.99	29.20	%28	%29.2	%28.89	%27.30	%27.20

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن معدلات البطالة ما فتئت ترتفع من سنة إلى أخرى أو تستقر في معدلاتها المرتفعة، و لكي نتمكن من إبقاء البطالة في مستواها الحالي يجب إنشاء ما بين 250 ألف إلى 300 ألف منصب شغل جديد كل سنة، أما إذا أردنا تلبية كافة الطلب - البطالة

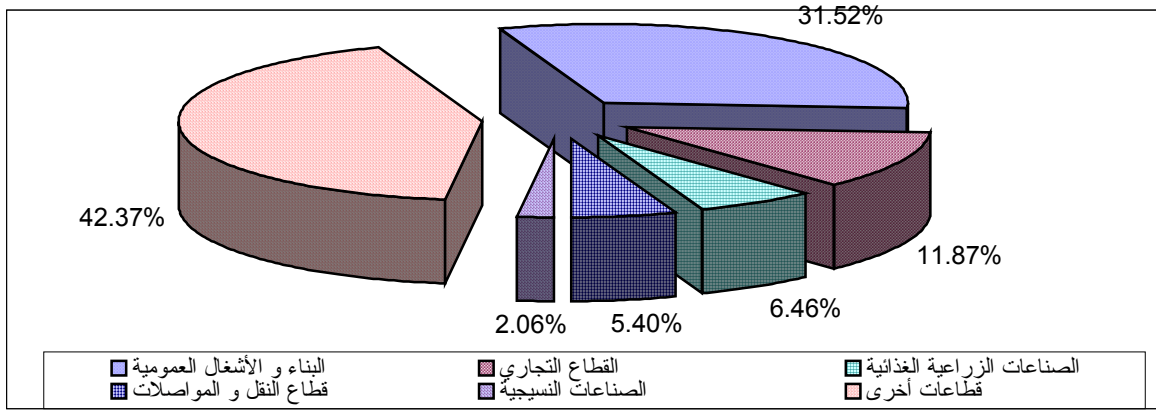
الحالية + الداخليين الجدد إلى سوق العمل- فإنه يتعين إنشاء حوالي 700 ألف إلى 750 ألف منصب شغل جديد سنويا [58]ص101.

و الآن سنحاول من خلال الجدول الموالي دراسة قدرة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر على توفير مناصب الشغل، و مساهمتها في القضاء على البطالة:

الجدول رقم10: مساهمة الم ص م في توفير مناصب الشغل حسب القطاعات لسنة 2002 [40]

نوع القطاع	عدد العمال	%
البناء و الأشغال العمومية	230 489	31.52%
القطاع التجاري	86 834	11.87%
الصناعات الزراعية الغذائية	49 348	6.46%
قطاع النقل و المواصلات	39 525	5.40%
الصناعات النسيجية	15 102	2.06%
قطاعات أخرى	309 784	42.37%
المجموع	731 082	100

حسب ما تبينه المعطيات الإحصائية التي يقدمها الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي فإن قطاع البناء و الأشغال العمومية يستحوذ تقريبا على ثلث اليد العاملة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نتيجة إرتفاع حصة هذا القطاع من الإستثمارات الخاصة، هذا عكس ما هو عليه قطاع الصناعات النسيجية الذي لا يساهم إلا بنسبة ضعيفة جدا في توفير مناصب الشغل، بسبب نقص المشاريع الإستثمارية في هذا القطاع كما رأينا. و الشكل التالي يجعل ذلك أكثر وضوحا.



الشكل رقم 04: مساهمة الم ص م في توفير مناصب الشغل حسب القطاعات لسنة 2002 [40]

كما تشير التقارير إلا أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قد عرفت تطورا في توفير فرص العمل خلال سنة 2002 بـ 04.78% مقارنة بـ سنة 2001 حيث كان عدد المناصب الشغل التي توفرها يقدر بـ 737 062 منصب، أغلب هذه المناصب توفرها المصغرة - من 01 إلى 09 عمال- حيث ساهمت بنسبة 46% من المناصب التي يوفرها قطاع الم ص م سنة 2002، كما توفر ما نسبته 48.11% من المناصب في قطاع البناء [40] ص 38.

على الرغم من أن هذه الأرقام تبين تطور مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في توفير مناصب العمل في الجزائر بمقارنة مع العشريتين السابقتين، إلا أنها تبقى ضعيفة مقارنة بنسب البطالة التي تعاني منها الجزائر، إذ لا تزال قدراتها الإستيعابية ضعيفة بالمقارنة مع الندرة التي يعرفها الطلب في سوق العمل، كما أنه لا يمكننا أن نحكم على إيجابية هذا التطور إلا بعد أن نتحقق من مدى قدرته على تحقيق التوازن التنموي الجهوي.

### 3.2.2.1.3. الانتشار الجغرافي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة

كما سبق و أن أشرنا في الفصل الأول من هذه الدراسة إلى الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق توازن الانتشار الجغرافي للنسيج الصناعي، و دورها في بعث التنمية الجهوية و فك العزلة الإقتصادية على المناطق المعزولة، سنحاول الآن أن نتحقق من مدى مساهمة هذا النوع من المؤسسات في تحقيق التوازن الجغرافي للتوطن الصناعي في الجزائر ومدى مساهمتها في تحقيق تنمية إقتصادية متوازنة عبر كامل مناطق الوطن، و هذا ما يبرزه الجدول التالي الذي يضم الولايات العشر الأولى من حيث عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

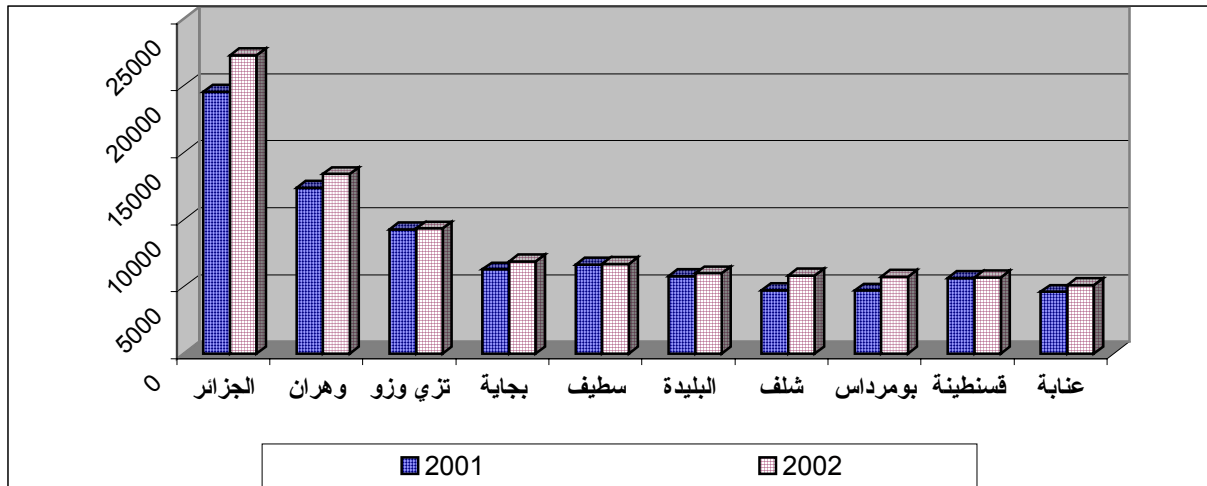


في كل ولاية. خاصة و أن التقارير تشير أن إنتشار هذه المؤسسات في الولايات الجنوبية قليل جدا إذ لا تتوفر ولاية إليزي سوى على 506 م ص م سنة 203 لحتل بهذا العدد المرتبة الأخير بين الولايات من خلال عدد الم ص م [56] ص 8.

الجدول رقم 11: الإنتشار الجغرافي للم ص م الوطنية الخاصة لسنتي 2002/2001 [40]

الولايات	عدد المؤسسات في 2001	عدد المؤسسات في 2002	الفرق
الجزائر	19 546	22 273	+14%
وهران	12 367	13 406	+8.40%
تزي وزو	9 260	9 350	+0.97%
بجاية	6 292	6 895	+9.58%
سطيف	6 663	6 697	+0.51%
البلدية	5 800	6 003	+3.5%
شلف	4 741	5 825	+22.86%
بومرداس	4 707	5 744	+22.03%
قسطنطينة	5 631	5 687	+01%
عناية	4 613	5 099	+10.53%
المجموع	79 620	86 979	+9.25%

نلاحظ من خلال الجدول أن معظم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تتركز في الولايات الشمالية و التي تتميز بكثافة سكانية عالية، حيث تضم الولايات العشر الأولى حوالي 86 979 مؤسسة صغيرة و متوسطة أي ما يعادل 46% من مجموع المؤسسات القطاع الخاص في الجزائر عبر كامل الولايات، كما أن المؤسسات التي أنشئت خلال سنة 2002 تتركز بنسبة كبيرة في الولايات التالية: الجزائر، شلف، وهران، بومرداس و بجاية بمجموع 5 887 مؤسسة و التي تمثل ما يعادل 68% من مجموع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التابعة للقطاع الخاص المنشأة خلال نفس السنة.



الشكل رقم 05: الإنتشار الجغرافي للم ص م لسنتي 2002/2001 [40]

حسب معطيات الجدول السابق، و التي يوضحها الشكل البياني يتبين لنا أن معظم إستثمارات القطاع الخاص في الجزائر تتمركز في الولايات الساحلية، حيث يرتكز حوالي نصف الم ص م في عشر ولايات من بين 48 ولاية، و لعل أهم الأسباب وراء عدم التوازن في إنتشار هذه المؤسسات يعود أساسا إلى طبيعة المحيط الإستثماري الذي يعتبر أكثر ملائمة من خلال توفر المنشآت الهيكلية و القاعدية، و غيرها من المحفزات الإستثمارية مثل المؤسسات المالية والإدارية التي تكون أقرب من المستثمر في الولايات الشمالية مقارنة بنظيرتها في المناطق الجنوبية التي تتميز بنقص كبير في هذه الإمكانيات، و بالتالي لا يجد المستثمرون محيطا يساعد على تطوير هذا النوع من المؤسسات الذي هو أمس الحاجة إلى توفر و قرب مثل هذه الخدمات.

إن أهم ما يمكن إستنتاجه من المعطيات السابقة هو أن الم ص م في الجزائر لا يزال دورها هامشيا في تحقيق التنمية الجهوية و خلق التوازن الصناعي الجهوي، و من هنا تظهر أهمية و ضرورة تجسيد برنامج وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المتعلق بوضع خريطة لإنتشار هذه المؤسسات عبر الوطن، و ذلك من أجل تشخيص كثافة الم ص م عبر مختلف الولايات و وضع سياسة تعمل على تحقيق التوازن الجهوي [59] ص3.

## 2.3. مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية ومعوقات تطورها

سنحاول في هذا المبحث أن نتناول المكانة التي أصبحت تحتلها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الوطني من خلال مدى مساهمتها في تطوير الناتج الوطني و القيمة المضافة، و ذلك بإختيار ثلاث قطاعات رئيسية قطاع البناء و الأشغال العمومية، القطاع التجاري و قطاع الصناعات النسيجية، و هذا للأهمية التي تكتسبها هذه الأنشطة على مستوى الإقتصاد الوطني، بالإضافة إلى أهم المشاكل و العقبات التي تعيق تطور الإستثمار في الجزائر بشكل عام و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص، رغم مختلف الإجراءات التحفيزية المقررة والتي تبنتها السلطات العمومية بإستمرار على مدى عشرية كاملة، و على الرغم من أن السوق الجزائرية محفزة لفرص الإستثمار، خاصة و أن الدراسات التي قامت بها الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار تشير إلى أن إرادة الإستثمار موجودة لدى المستثمرين كما يدل على ذلك العدد المرتفع لنوايا الإستثمار المصرح بها، غير إن هذه الإرادة تصطدم دوما بعقبات عديدة تعطل تنفيذ هذه المشاريع، و هذا ما يؤثر سلبا على الجهاز الإستثماري و الإنتاجي الوطني.

### 1.2.3. دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية بالجزائر

في إطار إنطلاقنا لدراسة الوزن الإقتصادي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر سجلنا غياب معطيات دقيقة و موثوقة تبين مساهمة هذا القطاع في مؤشرات الإقتصاد الكلي، و بالتالي فإنه لا يمكن التحكم في قدرات القطاع الصناعي الخاص في الجزائر في ظل معطيات إقتصادية غير دقيقة أو منعدمة.

#### 1.1.2.3. مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مؤشرات الإقتصاد الكلي

تبين الإحصائيات التي تقدمها وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التطور الذي عرفته مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة خلال الفترة الممتدة ما بين 1994-1999 من خلال الجدول التالي الذي يشير إلى نسبة مشاركة كل من القطاع العام و الخاص في القيمة المضافة خلال هذه الفترة:

الجدول رقم 12: مساهمة القطاعين الخاص و العام في القيمة المضافة 1994-1999 [60]

الوحدة: مليار د.ج.

1999	1998	1997	1996	1995	1994	السنوات القطاعات
1240	1019.8	1201.5	1111.9	857.1	617.4	القطاع العمومي
1335	1178.4	1010.2	935.7	711.6	538.1	القطاع الخاص
2575	2198.2	2211.7	2047.6	1568.7	1155.6	القيمة الإجمالية

نلاحظ أن قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (القطاع الخاص) يساهم بنسبة عالية في القيمة المضافة وتشير التقارير إلى أنه يتوزع خصوصا على القطاعات التالية: الفلاحة، التجارة، البناء و الخدمات بصفة عامة.

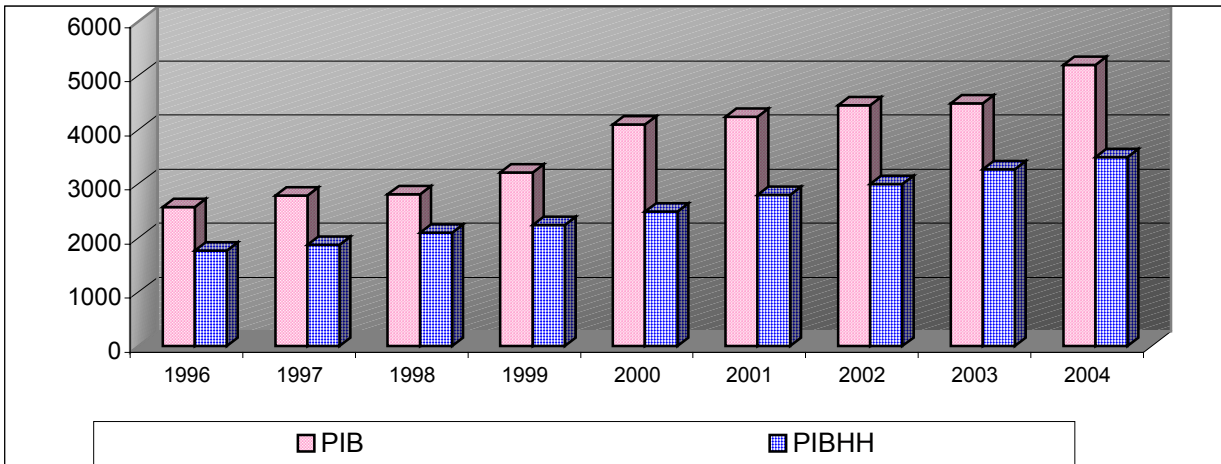
أما فيما يخص المعطيات المتعلقة بمساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الوطنية في الناتج الداخلي الخام فتكاد تنعدم، لهذا سنحاول عرض تطور الناتج الداخلي الخام الإجمالي خارج قطاع المحروقات، حتى نتمكن من إستنتاج الدور الذي يلعبه القطاع غير النفطي بشكل عام في تحقيق النمو الإقتصادي الوطني خلال الفترة 1994-2002 و هذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم 13: تطور الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 1996-2002 [61]

الوحدة: مليار د.ج.

2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	السنوات
5201	4484	4455	4242	4099	3213	2810	2780	2570	PIB
3489	3271	2994	2798	2483	2231	2089	1865	1762	PIB <sub>HH</sub>
5.2	6.8	4.1	2.1	2.2	3.2	5.1	1.1	1.4	معدل النمو

نلاحظ من خلال الجدول أن الناتج الداخلي الخام في الجزائر قد عرف تطورا مهما خلال الفترة 1996-2002 خاصة خلال سنة 2003 حيث حقق معدل نمو إقتصادي حقيقي يقدر بـ 6.8، من بين أهم أسباب إرتفاع الناتج الداخلي الخام: إرتفاع أسعار النفط و التطور الذي عرفه الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات، حسب ما يبينه الشكل الموالي:



الشكل رقم 06: تطور الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 1996-2002 [40]

حسب ما يبينه الشكل فإن الناتج الداخلي الخام قد عرف تطورا إيجابيا ملحوظا خلال هذه الفترة، خاصة في السنوات التي تلت سنة 1998، حيث حقق نمو يقدر بـ 06.8 و 05.2 خلال سنتي 2003 و 2004 على التوالي، هذا يعود أساسا إلى عوامل خارجية أهمها إعادة جدولة الديون، إرتفاع أسعار النفط، وتحسن الظروف المناخية مما أدى إلى تحسن المردود الفلاحي وبداية تطبيق برنامج الإصلاح سنة 1994، بالإضافة إلى تحسن تطور الم ص م في هذه السنوات الذي عرف إهتماما بالغا من طرف السلطات العمومية خلال هذه الفترة، و هذا عكس ما حدث سنتي 1993-1994 حيث عرف النمو الإقتصادي الوطني نموا سالباً، نتيجة للأزمة الإقتصادية والإجتماعية والأمنية التي عرفتها بلادنا آنذاك، لكن على الرغم من الإنتعاش في النمو الإقتصادي إلا أنه ما زال غير كاف، إذ يركز أساسا على المحروقات وهو قطاع متجه نحو الخارج .

حسب المعطيات التي أصدرها الديوان الوطني للإحصاء و الصندوق الوطني الإقتصادي والإجتماعي، فإن القيمة المضافة التي تمكنت القطاعات الإقتصادية الوطنية من تحقيقها خارج المحروقات بلغت حوالي 56.5% سنة 1989 لتصل 75.3% سنة 2001، أي بمتوسط 65.7 % خلال هذه الفترة، في حين أنها حققت نسبة 49.3% من الناتج الداخلي الخام سنة 1989 لترتفع هذه النسبة إلى 59.2% سنة 2001، والجدول التالي يبين متوسط مساهمة كل من القطاعين الخاص و العام في الناتج الداخلي الخام و القيمة المضافة خلال الفترة 1989-2001:

الجدول رقم 14: مساهمة القطاعين الخاص والعام في القيمة المضافة والنتاج الداخلي الخام [40]

القطاعات	القيمة المضافة	النتاج الداخلي الخام
القطاع الخاص	%22.0	%23.2
القطاع العام	%13.6	%14.3

نلاحظ أن متوسط مساهمة القطاع الخاص في كل من القيمة المضافة والنتاج الداخلي الخام يفوق متوسط مساهمة القطاع العمومي، و هذا ما يعني تطور دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة خلال هذه الفترة مقارنة بالفترات السابقة التي سيطر فيها القطاع العام على الجهاز الإقتصادي الوطني، مما لا شك فيه أن هذا التطور كان نتيجة للإصلاحات الإقتصادية والجهود المبذولة في الجزائر لدعم القطاع الخاص بشكل عام كإنشاء الوكالة الوطنية لترقية ومتابعة الإستثمارات و غيرها من الآليات المستخدمة في هذا الإطار على الرغم من أن هذا التطور لا يزال محدودا مقارنة بقطاع المحروقات الذي يبقى المورد الرئيسي للإقتصاد الوطني.

أجريت دراسة تضمنها مشروع تقرير التنمية الإقتصادية و الإجتماعية، على عينة تتشكل من 1026 مؤسسة صغيرة و متوسطة في الجزائر، تبين وضعية الصناعة الوطنية نهاية سنة 2000، حيث تشير هذه الدراسة إلى تطور رقم الأعمال، عدد العمال، القيمة المضافة و حجم نفقات الإستثمار بهذه العينة من المؤسسات و هذا ما يبينه الجدول الموالي: [13] ص33

الجدول رقم 15: تطور نشاط 1026 مؤسسة صغيرة و متوسطة خلال 1997-2000 [13]

المؤشرات	النتائج 2000	الفارق /00 99	الفارق /00 99	الفارق /00 98	الفارق /00 97
رقم الأعمال 10 <sup>9</sup> د.ج	85.5	%20+	%33+	%27+	%27+
القيمة المضافة 10 <sup>9</sup> د.ج	19.5	%25+	%45+	%50+	%40+
التشغيل 10 <sup>3</sup> عامل	45.2	%10+	%21+	%15+	%15+
نفقات الإستثمار 10 <sup>9</sup> د.ج	16.3	%1+	%28+	%30+	%20+

رغم أن الظروف الإقتصادية خلال هذه الفترة لم تكن مناسبة بشكل كبير إلا أن الم ص م استطاعت أن تحقق نتائج معتبرة، خاصة و أن حجم الإستثمار في 1026 مؤسسة صغيرة ومتوسطة بلغ حوالي 14 مليار دينار جزائري سنة 1999، مقابل ثمانية ملايين فقط لكافة

مؤسسات القطاع العمومي، هذا ما يعني أن هناك آفاق واعدة في مجال الإستثمارات الخاصة لا بد من ضرورة الإهتمام بها و إيجاد أفضل السبل و الوسائل لتشجيع و تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأنها أكثر حيوية و ملائمة مح المحيط الإقتصادي الجديد خاصة إذا علمنا أن نسبة كبيرة من الـ م ص م الوطنية تكتفي بضمان وجودها و لا تريد النمو أو التوسع إلا بعض المؤسسات التي تسعى إلى تحقيق نمو و تطوير المنتجات و المشاركة في ترقية الصادرات الوطنية، و هذا الوضع لا يسمح لمؤسسات الإقتصادية من الصمود أمام المنافسة الشرسة من طرف المؤسسات الأجنبية خاصة بعد إستكمال إجراءات الإنفتاح الإقتصادي [13] ص36.

### 2.1.2.3 دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الإقتصاد الوطني حسب الأنشطة

#### الإقتصادية

لقد رأينا كيفية تطور دور الـ م ص م خلال عشرية التسعينيات، خاصة بعد صدور نصوص تشريعية تهتم بتطوير و تنظيم هذا القطاع، و تمكنا من دراسة توزع الـ م ص م عبر التراب الوطني، و كذا حسب مختلف الأنشطة الإقتصادية، لذلك سنتناول في هذا العنصر مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة في القيمة المضافة و الناتج الداخلي الخام الذي يحققه كل من الأنشطة التالية: البناء و الأشغال العمومية، النقل و المواصلات و النشاط التجاري.

### 1.2.1.2.3 مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في قطاع البناء و الأشغال

#### العمومية

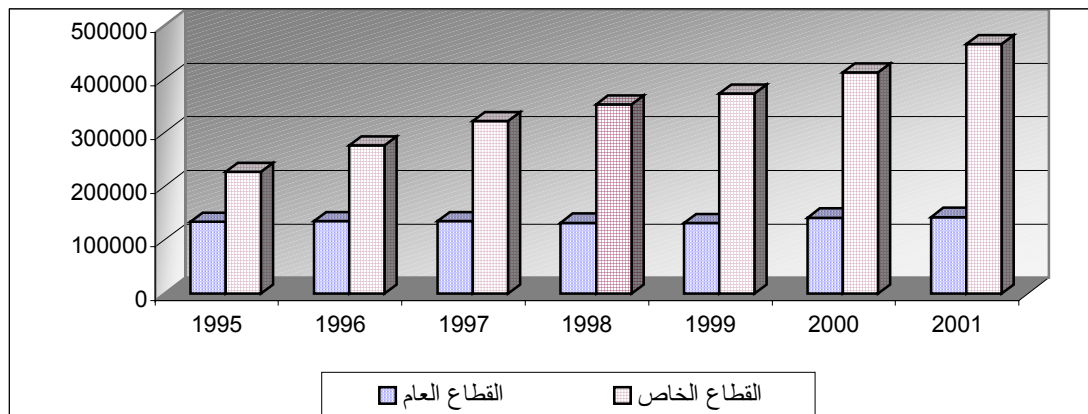
كما سبق و أن رأينا نسبة كبيرة من الـ م ص م الوطنية تقدر بحوالي 29% من المؤسسات الخاصة في الجزائر، تتركز في قطاع البناء و الأشغال العمومية كما تساهم مؤسسات هذا القطاع أيضا في توفير نسب عالية من مناصب الشغل تقدر بحوالي 31.5% من حجم العمالة الإجمالية التي توفرها الـ م ص م الخاصة، فمن الضروري إذا معرفة مدى مساهمة الـ م ص م في الناتج الداخلي الخام و القيمة المضافة التي يحققها القطاع، و هذا ما يبينه الجدول الموالي خلال الفترة 1995-2001.

**الجدول رقم-16:- الوزن الإقتصادي للم ص م في قطاع البناء و الأشغال العمومية [40]**

الوحدة: مليون د.ج

المجموع	القطاع الخاص	القطاع العام	القطاعات	
			السنوات	
361122.9	227238.2	133884.7	1995	الناتج الداخلي الخام
412125.1	276499.9	135625.2	1996	
457205.6	321990.4	135215.2	1997	
484778.6	352451.7	132326.9	1998	
505220.8	373087.1	132133.7	1999	
554660.9	412743.5	141917.4	2000	
607589.6	464693.3	142896.6	2001	
191160.7	110080.9	81079.8	1995	القيمة المضافة
217685.2	127046.0	90639.2	1996	
243651	150047.9	93603.1	1997	
265412.1	170525.9	94886.2	1998	
271257.7	184531.7	86726.0	1999	
292046.4	198333.2	93713.2	2000	
320207.2	221526.0	98981.2	2001	

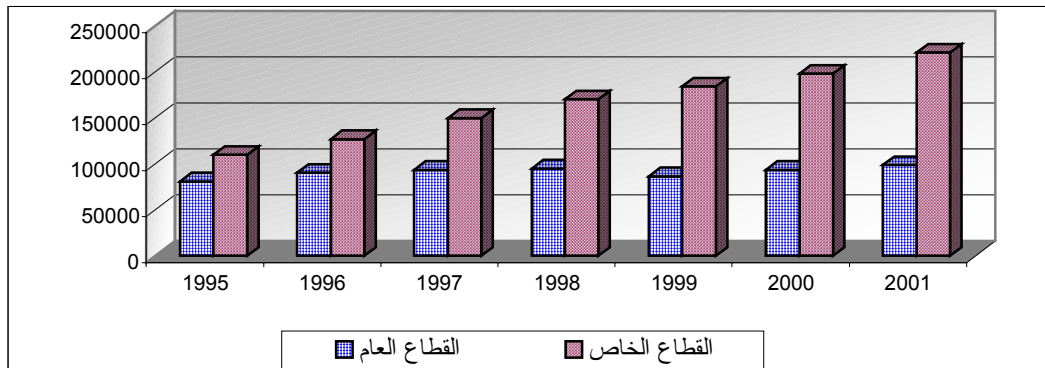
يبين الجدول أعلاه أن مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج الداخلي الخام لقطاع البناء و الأشغال العمومية عرفت تطورا مستمرا منذ سنة 1995، حيث تقدر هذه المساهمة بـ 62.93% من الناتج الإجمالي للقطاع سنة 1995، لتصل إلى 76.48% سنة 2001، مما يعني أنها عرفت تطورا يقدر بـ 13.55% خلال الفترة 1995-2001، و الشكل يعبر أكثر وضوحا على هذا التطور في الناتج الداخلي الخام:



**الشكل رقم 07: مساهمة الم ص م في الناتج الداخلي الخام لقطاع البناء و الأشغال العمومية [40]**



أما بالنسبة للقيمة المضافة فإننا نلاحظ أيضا أن مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في هذا المؤشر عرفت تطورا موازيا لتطور الناتج الداخلي الخام، حيث ساهمت هذه المؤسسات بنسبة 57.59% من القيمة المضافة الإجمالية للقطاع، لتصل إلى 62.12% سنة 2001، مما يعني أنه عرفت زيادة تقدر بـ 11.53% خلال هذه الفترة.



الشكل رقم 08: مساهمة الـ م ص م في القيمة المضافة لقطاع البناء و الأشغال العمومية [40]

إن التطور الذي عرفه كل من المؤشرين هو نتيجة حتمية لإرتفاع عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تنشط في هذا القطاع، لكن الواقع يبين أن معظم هذه المؤسسات لا تمتلك تكنولوجيا و معدات بناء متطورة، حيث أن معظم هذه المؤسسات يتمثل في شكل فرق عمل chantiers تستخدم في أغلب الأحيان معدات بناء يدوية و طرقا تقليدية، لهذا نرى أنه من الواجب فرض رقابة تقنية و قانونية، و وضع إجراءات تطوير و تأهيل سريعة لمؤسسات هذا القطاع حتى تتمكن من مسايرة التطورات التي يعرفها النشاط على المستوى العالمي.

### 2.2.1.2.3. مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القطاع التجاري

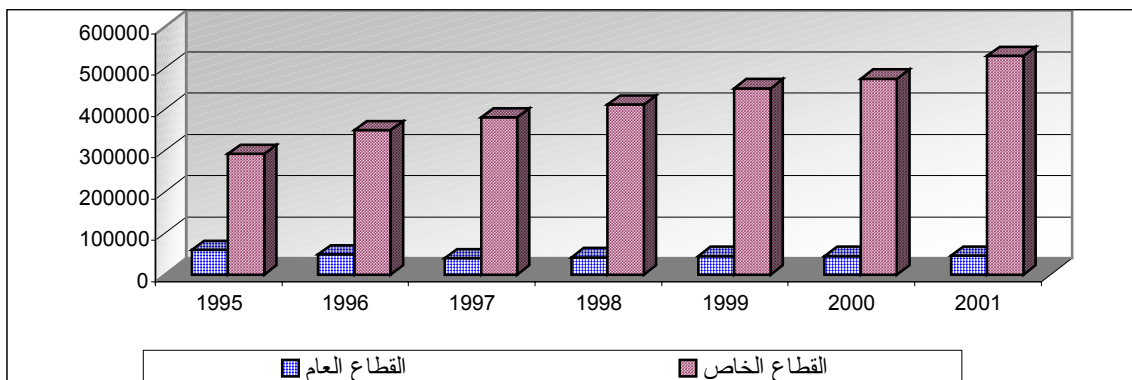
يعتبر النشاط التجاري من بين أهم الأنشطة الاقتصادية التي يفضلها القطاع الخاص، إذ يحتل القطاع التجاري المرتبة الثانية من حيث عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تقدر بنسبة 16.29% من الـ م ص م الخاصة في الجزائر، كما يساهم بتوفير ما يقدر بـ 11.87% من مناصب الشغل التي توفرها الـ م ص م، و الجدول الموالي يبين مساهمة الـ م ص م في الناتج الداخلي الخام و القيمة المضافة التي يحققها القطاع التجاري الوطني:

**الجدول رقم 17: الوزن الإقتصادي للـ م ص م في القطاع التجاري [40]**

الوحدة: مليون د.ج

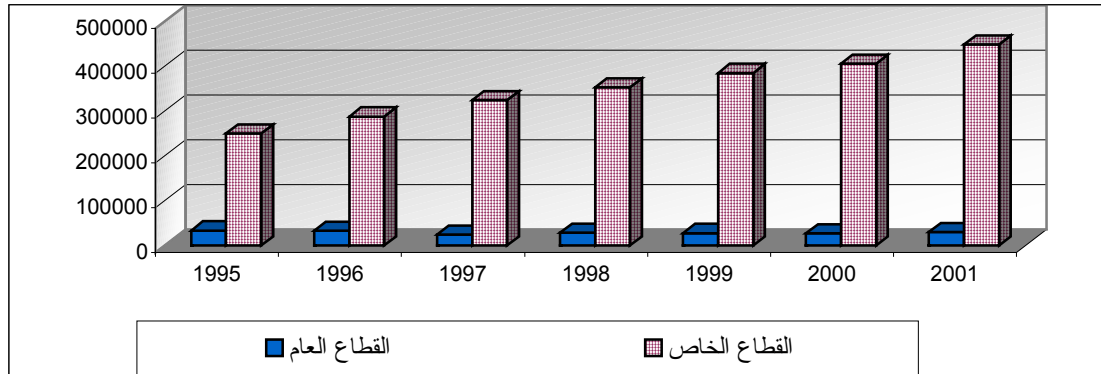
المجموع	القطاع الخاص	القطاع العام	القطاعات	
			السنوات	
352213.2	292247.9	59965.3	1995	الناتج الداخلي الخام
398725.6	349843.1	48882.5	1996	
420234.8	380543.2	39691.6	1997	
453667.3	411428.4	42238.9	1998	
496138.5	451010.5	45128.0	1999	
519749	474472.7	45276.3	2000	
575293.1	529398.1	45895.0	2001	
283531.6	250327.9	33203.7	1995	القيمة المضافة
320575.4	287899.2	32676.2	1996	
348347.7	323918.4	24429.3	1997	
380362.3	352506.0	27856.3	1998	
412530.7	385117.8	27412.9	1999	
432728.4	405579.3	27149.1	2000	
478486.4	449353.1	29133.3	2001	

حسب ما يبينه الجدول أعلاه فإن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة تسيطر بشكل كبير على القطاع التجاري الوطني، مقارنة بالقطاع العمومي الذي ينحصر في بعض المنتجات الغذائية الأساسية مثل الحليب و الدقيق، و هذا ما يبينه الشكل التوضيحي التالي:



**الشكل رقم 09: مساهمة الـ م ص م في الناتج الداخلي الخام للقطاع التجاري [40]**

تبين المعطيات أن الناتج الداخلي الخام الذي حققته الـ م ص م يتراوح بين 82.97% سنة 1995 و 92.02% سنة 2001، كما أن نفس النتائج سجلت فيما يخص القيمة المضافة والتي لم تعرف تطورا كبيرا خلال هذه الفترة إلا أنها تبقى تفوق تلك التي يحققها القطاع العام.



الشكل رقم 10: مساهمة الـ م ص م في القيمة المضافة للقطاع التجاري [40]

إن تزايد إهتمام القطاع الخاص بالنشاط التجاري هو نتيجة لتنازل الدولة عن هذا القطاع وتحرير التجارة الخارجية مع بداية التسعينيات، و هذا أدى إلى توفر المنتجات المختلفة في السوق الوطنية و بأسعار تتماشى و أسعار الأسواق الدولية، لكن من أهم ما يميز هذا القطاع هو تزايد المنافسة غير المشروعة، عن طريق دخول المنتجات إلى السوق الوطنية بطرق غير قانونية وبالتالي فإن الأرقام التي تم عرضها لا تعبر بصفة دقيقة على الأرقام التي يحققها القطاع، إذ تشير التقديرات إلى أن الأنشطة التي تمارس في السوق السوداء تتراوح ما بين 7% و 15% من الناتج الداخلي الخام الإجمالي.

### 3.2.1.2.3 مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعات النسيجية

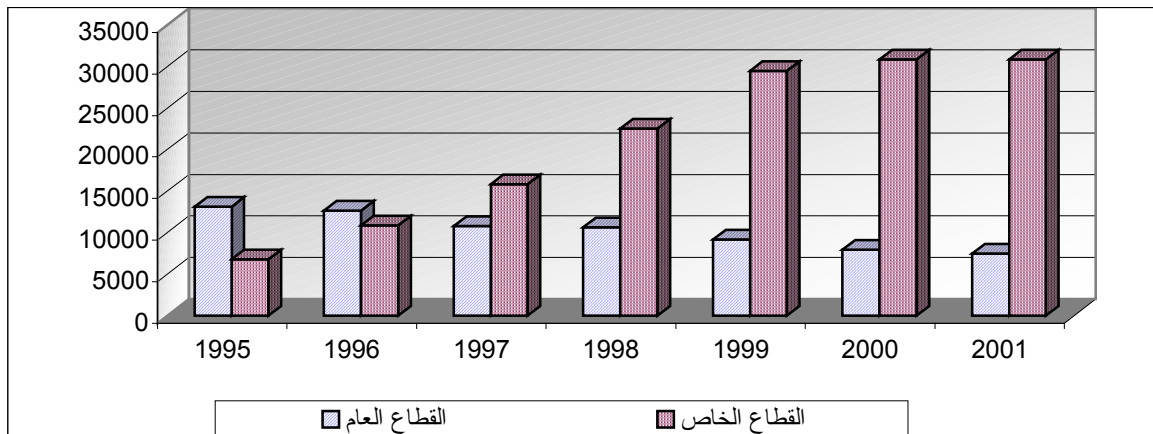
يعتبر قطاع الصناعات النسيجية من بين القطاعات التي لم تسجل تطورا كبيرا في مجال إهتمام القطاع الخاص، حيث يقدر عدد الـ م ص م الخاصة بالقطاع حوالي 1.85% من مجموع الـ م ص م الوطنية، كما لا يساهم سوى بنسبة 02.06% من مجموع اليد العاملة التي توفرها الـ م ص م، وبالتالي فإن مساهمة الـ م ص م في ترقية هذا القطاع لا تزال ضعيفة.

**الجدول رقم 18: الوزن الإقتصادي للمصنوع في قطاع الصناعات النسيجية [40]**

الوحدة: مليون د.ج

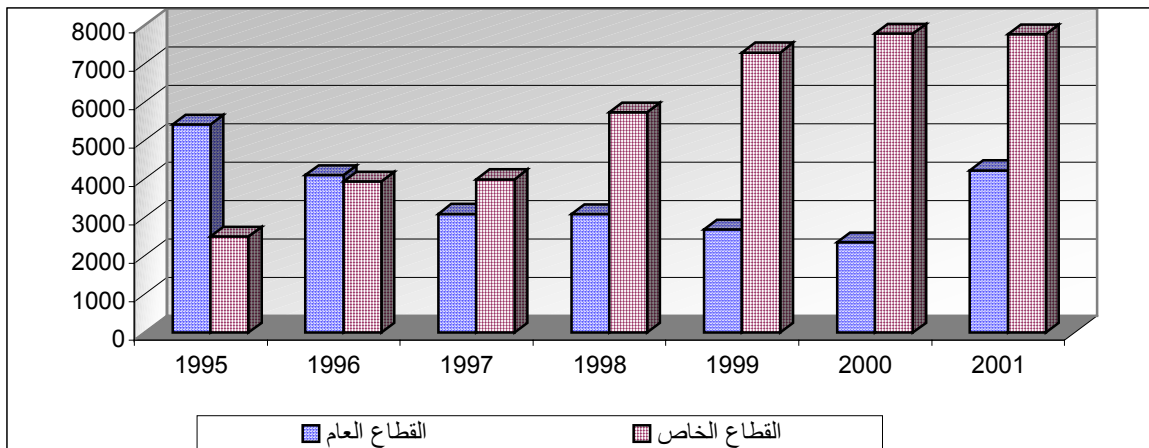
السنوات	القطاعات	القطاع العام	القطاع الخاص	لمجموع
1995	الناتج الداخلي الخام	13144.9	6813.1	19958.0
1996		12698.3	10921.1	23619.4
1997		10792.3	15859.2	26651.5
1998		10689.5	22544.5	33234
1999		9198.6	29475	38673.6
2000		7987.8	30867.4	38855.2
2001		7489.8	30855.1	38344.9
1995	القيمة المضافة	5426.4	2506.8	7933.2
1996		4104.1	3939.8	8043.9
1997		3102.4	3998.3	7100.7
1998		3086.8	5746.5	8833.3
1999		2689.1	7301.2	9990.3
2000		2351.9	7795.4	10147.3
2001		4236.3	7782.6	12018.9

يبين الجدول أن مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة في الناتج الداخلي الخام لقطاع الصناعات النسيجية عرفت تطورا ديناميكيا خلال هذه الفترة، حيث تطورت مساهمتها من نسبة 34.14% سنة 1995 إلى نسبة 80.47% سنة 2001، مما يعني أنها عرفت زيادة بنسبة 46.33%، هذه الزيادة لم تكن نتيجة لتطور القطاع، بل هي نتيجة للتدهور الذي عرفه القطاع العام في مجال الصناعات النسيجية خلال هذه الفترة، و هذا ما يوضح الشكلين الموالين:



**الشكل رقم 11: مساهمة المصنوع في الناتج الداخلي الخام لقطاع الصناعات النسيجية [40]**

على الرغم من أن مساهمة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام لقطاع الصناعات النسيجية عرفت تطور ملحوظا، إلا أن هذه النتائج تبقى غير كافية بالمقارنة مع إحتياجات السوق الوطنية و الإمكانيات المتوفرة، خاصة و أن مساهمة القطاع العمومي عرفت إنخفاضا حادا قدر بحوالي 75.50% خلال الفترة 1995-2001، أي ما يعادل 5655.1 مليون دينار جزائري هذه النتائج تبين أن قطاع الصناعات النسيجية من بين أهم القطاعات المتضررة من سياسة الإنفتاح الإقتصادي [40] ص 147.



الشكل رقم 12: مساهمة الم ص م في القيمة المضافة لقطاع الصناعات النسيجية [40]

أما فيما يخص القيمة المضافة فهي أيضا عرفت تطورا ملحوظا من طرف القطاع الخاص، قدر هذا التطور بنسبة 45.22% خلال نفس الفترة، تذبذب في القيمة المضافة التي حققتها القطاع العام الذي عرف تطور قدر بـ 80.12% خلال 2000-2001.

يتبين مما سبق أن النتائج التي يحققها قطاع الصناعات النسيجية تعتبر ضعيفة، و هذا ما يؤكد أن هذا القطاع تضرر كثيرا من إجراءات تحرير التجارة الخارجية، بسبب تدفق المنتجات الأجنبية المنافسة للمنتوج الوطني بكميات كبيرة، و عن طرق غير قانونية – السوق الموازية- وبالتالي فإن المؤسسات الوطنية العمومية التي كانت تسيطر على السوق، تضررت نتيجة لكساد المنتجات في المخازن، مما أحدث أزمات مالية خانقة لهذه المؤسسات اضطرت معظمها إلا إغلاق أبوابها، على الرغم من الجهود التي بذلتها الدولة لإعادة بعث نشاطها من جديد [40] ص

بمقارنة النتائج التي تحقّقها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في كل من القطاعات التي تم تناولها، نستنتج أن الإستثمار الخاص في الجزائر لا يزال في توجه متزايد و مستمر نحو المشاريع التي تقل فيها المخاطرة، مثل ما هو الحال في قطاعي البناء و التجارة، في حين نرى عزوف عن القطاعات التي ترتفع فيها المنافسة و المخاطرة كما هو الحال بالنسبة لقطاع الصناعات النسيجية، على الرغم من أهم هذه القطاعات في الإقتصاد الوطني، و هذا ما استدعي ضرورة تبني إجراءات تنظيمية تسمح بتطوير و إنشاء مؤسسات صغيرة و متوسطة في مثل هذه القطاعات، خاصة و أننا نقبل على وضع إقتصادي تشدّد فيه المنافسة و البقاء فيه للأقوى، و مما سبق يتبين أن التحديات التي ستفرضها العولمة سيكون لها أثر كبير على تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الوطنية، إذ لم يتم تدارك الوضع بسياسات و سبل تسمح بتطوير تنافسياتها، لمواجهة تحديات تحرير السوق الوطنية.

### 3.1.2.3 دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ترقية الصادرات الجزائرية

إحتلت قضية الصادرات كمحرك للنمو و التنمية مكانة هامة في الفكر الإقتصادي المرتبط بالتنمية الإقتصادية للدول النامية، خصوصا في ظل الإتساع المتنامي للفجوة التي تفصل الدول الصناعية المتقدمة عن الدول النامية، خاصة بعد بروز النتائج السلبية لبعض السياسات التي إنتهجتها بعض الدول النامية، و يتعلق الأمر بسياسة إحلال الواردات و سياسة الإقراض الخارجي، اللتين أدتا إلى تفاقم العجز في الميزان التجاري و زيادة حجم المديونية الخارجية و تزايد أعبائها، مما نتج عنه ضعف القدرات على الإستيراد لدى هذه الدول و تعثر جهود التنمية.

إن تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات تعتبر قضية إستراتيجية تؤدي إلى توفير مصادر أساسية يمكن الإعتماد عليها لتوفير الإحتياجات من النقد الأجنبي بشكل منتظم، خاصة وأن صادرات المنتجات البترولية و غيرها من الموارد الطبيعية لا تتصف بالإستقرار و الإستمرارية، و لهذا تسعى الدول النامية و من بينها الجزائر إلى التركيز على تشجيع الصادرات غير النفطية، و دعم قيام إقتصاد تصديري غير تقليدي، و لقد زادت ضرورة ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الدول النامية مع بداية عشرية التسعينيات من القرن العشرين لما شهدته هذه الفترة من تغيرات و تحولات عميقة على مستوى الإقتصاد العالمي، و التي إنعكست على أداء إقتصاديات معظم هذه الدول، و قد نتج عن هذه التغيرات ما يلي:

- نظام إقتصادي و تجاري عالمي جديد يتصف بالتغير المستمر و المنافسة العالمية و الجمع بين المحلية، الإقليمية و العالمية، مما يستدعي تأقلم الكيانات الإقتصادية الجزئية و الكلية مع هذه التحولات.

- بروز الشركات الدولية النشاط و تراجع الدور الوطني للمؤسسات، و هذا ما يحتم تشغيل و تجنيد المهارات و المعرفة العلمية العالية للوصول إلى الأسواق الدولية بأقل التكاليف و أعلى جودة ممكنة عن طريق ما يعرف بإقتصديات الحجم و تحقيق المزايا التنافسية [28] ص1.

- ظهور مجموعة من الدول المصنعة حديثا إستطاعت أن تحقق معدلات نمو عالية في فترة قصيرة من الإنفتاح على الإقتصاد العالمي، و زيادة معدل إسهامها في التجارة الدولية.

نتيجة لما سبق من التطورات الإقتصادية فإن نجاح سياسات تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات في الدول النامية و الجزائر من بينها، أصبح يقتضي رفع الكفاءة الإقتصادية بخلق محيط تنافسي بين المؤسسات داخل البلد على إعتبار أن السوق المحلي أصبح الآن سوقا منفتحا على الأسواق العالمية.

بدأت الجزائر بتنمية القطاع الإقتصادي غير النفطي بعد الصدمة التي أصابت أسواق النفط العالمية في منتصف الثمانينيات، و هذا نتيجة لتأثرها بتقلبات الأسعار، فقامت السلطات العمومية برسم إستراتيجية إقتصادية شاملة لتنمية الصادرات الوطنية خارج قطاع المحروقات من خلال دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مما يجعلها قادرة على إقتحام الأسواق الدولية. و قد تم وضع مجموعة من الإجراءات العملية لبناء إقتصاد لا يعتمد على النفط كمورد رئيسي للإقتصاد الوطني أهمها: [28] ص5.

- تخفيض سعر صرف العملة الوطنية في أبريل 1994، مما يؤدي إلى زيادة الطلب الخارجي على المنتج الوطني القابل للتصدير بإفتراض وجود مرونة طلب سعرية.

- تأمين و ضمان الصادرات من خلال إنشاء نظام جديد لتأمين الصادرات مع بداية 1996 تديره الشركة الجزائرية لتأمين و ضمان الصادرات (CAGEX)، بعدما كانت تقوم بهذه العملية شركات التأمين غير المتخصصة.
- تسهيل إجراءات تقديم القروض للمؤسسات الراغبة في تصدير منتجاتها، كما تم إنشاء صندوق خاص بتنمية الصادرات (FSPE) بمقتضى قانون المالية لسنة 1996 [62].
- وضع العديد من برامج الدعم التي تسعى إلى تشجيع و ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

### 1.3.1.2.3 دور وضعية الميزان التجاري الوطني خلال 1996-2003

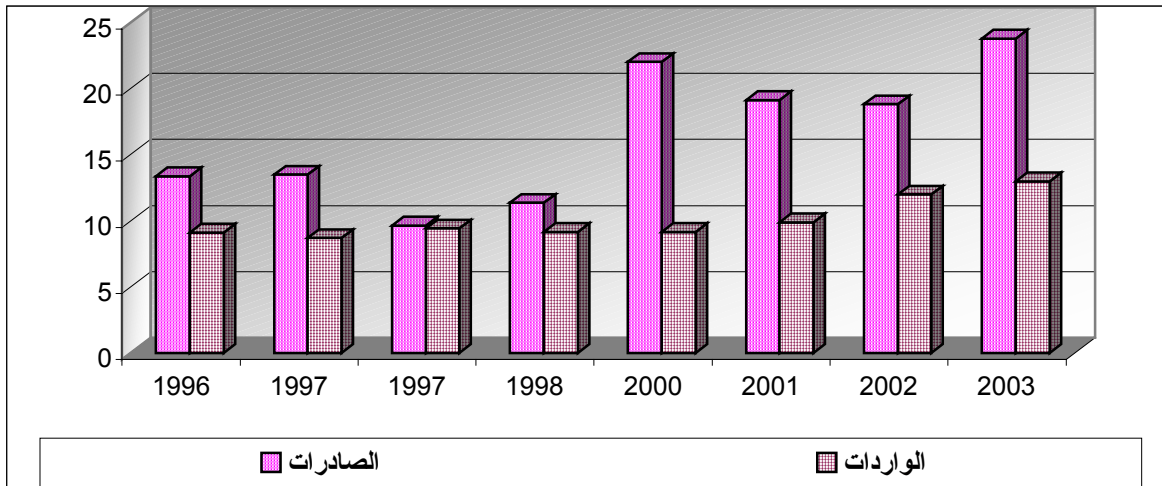
يبين الجدول التالي وضعية الميزان التجاري الوطني في الفترة 1996-2003 من خلال تطور الصادرات و الواردات الوطنية في هذه الفترة:

الجدول رقم 19: تطور الصادرات و الواردات الجزائرية خلال 1996-2003 [40]

الوحدة: مليار \$ أمريكي

المؤشرات	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
الصادرات	13.38	13.5	9.65	11.36	22.03	19.13	18.82	23.8
الواردات	9.10	8.69	9.42	9.17	9.15	9.89	12	13
الميزان التجاري	4.28	4.81	0.23	2.19	12.88	9.24	6.82	10.8





الشكل رقم 13: تطور الصادرات و الواردات الجزائرية خلال الفترة 1996-2003 [40]

من خلال الجدول و الشكل السابقين نلاحظ أن الجزائر قد حققت فائضا في الميزان التجاري، نتيجة للتطور الملحوظ الذي سجلته الصادرات الوطنية مقارنة بالواردات حيث تمكنت الجزائر من تحقيق أكبر فائض في الميزان التجاري سنة 2003، أما أقل قيمة فسجلت سنة 1998، و لكي يمكننا الحكم على أسباب هذه التغيرات التي عرفتها الصادرات الوطنية خلال هذه الفترة يتوجب علينا أولا أن نتمكن من معرفة نوعية المنتجات المصدرة خلال هذه الفترة ( المنتجات النفطية و المنتجات غير النفطية)، خاصة و أننا نعلم أن الإيرادات الوطنية تتركز على قطاع المحروقات بشكل أساسي.

### 2.3.1.2.3. وضعية الصادرات الوطنية خلال الفترة 1996-2003

سنحاول في هذا العنصر أن نقوم بدراسة مكونات الصادرات الوطنية لنتمكن من الحكم على مساهمة المنتجات غير النفطية في ترقية الصادرات و هذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم 20: تطور الصادرات الوطنية حسب طبيعتها 1996-2003 [40]

الوحدة: مليار \$ أمريكي

2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	القطاعات
0.059	0.035	0.28	0.032	0.024	0.027	0.037	0.136	سلع غذائية، الصيد
23.136	18.08	18.484	21.419	12.084	9.855	13.378	12.494	المحروقات
0.061	0.051	0.037	0.044	0.041	0.045	0.040	0.044	المنتجات الخام
0.476	0.551	0.504	0.465	0.281	0.254	0.387	0.496	سلع نصف مصنعة
0.001	0.020	0.022	0.011	0.025	0.007	0.001	0.003	معدات فلاحية
0.032	0.050	0.045	0.047	0.047	0.009	0.023	0.046	معدات صناعية
0.035	0.027	0.012	0.013	0.020	0.016	0.023	0.156	سلع غذائية غير
23.8	18.82	19.132	22.031	12.522	10.213	13.889	13.375	المجموع

يبين الجدول أعلاه مساهمة مختلف المنتجات الوطنية حسب طبيعتها في عملية التصدير، حيث يبين الوزن الذي تمثله صادرات قطاع المحروقات مقارنة بصادرات الأخرى خارج هذا القطاع. نلاحظ من الإحصائيات أن المجموعات السلعية غير النفطية المصدرة لم تعرف الاستقرار طيلة هذه الفترة و هذا ما يعني عدم تحكم المؤسسات الوطنية على إختلاف أنواعها في تسويق منتجاتها في الأسواق الدولية، و هذا ما يعني عدم رقي المنتج الوطني لمنافسة المنتجات الدولية نتيجة العديد من الأسباب أهمها عدم موافقته لمعايير التسويق العالمية.

لقد سيطرت صادرات قطاع المحروقات بأكثر من 95% من إجمالي الصادرات الوطنية، في حين أن الصادرات خارج قطاع المحروقات لا تزال دون مستوى 05%، إلا ما حدث سنة 1996 حيث فاقت الصادرات غير النفطية 06.5% من إجمالي الصادرات بما يعادل 0.881 مليار دولار، لكن هذا حدث نتيجة لتسديد الجزائر لجزء من ديونها إتجاه روسيا كبضائع [28] ص 7. كما يتوزع الهيكل السلعي للصادرات خارج قطاع المحروقات أساسا إلى المنتجات نصف التامة ( كالزيوت و المشتقات النفطية، الحديد و الصلب) و التي تمثل حوالي 02.4% من إجمالي الصادرات متبوعا بالتجهيزات الصناعية بنسبة 0.24%، بالإضافة إلى المنتجات الخام كالفسفات، أما المنتجات الغذائية و على رأسها التمور فتمثل ما قيمته 0.15% من إجمالي

الصادرات، و هذا ما يعني أن دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في عملية التصدير لا يزال ضعيفا جدا، إلى درجة لا تكاد تذكر مقارنة بصادرات قطاع المحروقات خاصة إذا علمنا أن أكثر من 50% من واردات الجزائر تستفيد منها هذه المؤسسات.

مما سبق يتبين لنا أن سبب تراجع الصادرات في بعض السنوات يعود أساسا إلى الإنخفاض الذي عرفته صادرات قطاع المحروقات، مثل ما حدث في السنوات 1998، 2001 و 2002 بالتالي فإن توازن الميزان التجاري الجزائري لا يزال مرتبطا بشكل كبير بتطور مستويات أسعار البترول في الأسواق الدولية. على الرغم من مختلف الجهود التي بذلتها السلطات العمومية لبناء إقتصاد غير نفطي عن طريق ترقية إستثمارات القطاع الخاص في القطاعات الإقتصادية الأخرى، إلا أنها لم تصل إلى تطوير الصادرات غير النفطية إلى مستويات يمكنها التأثير على توازن الميزان التجاري و بالتالي ميزان المدفوعات.

### 2.2.3. معوقات تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

بالرغم من إحتلالها مكانة متميزة في مختلف الإقتصاديات العالمية، و التطور الذي أصبحت تعرفه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الإقتصاد الوطني، في توفير مناصب الشغل و المساهمة في القيمة المضافة و الناتج الداخلي الخام، نتيجة للإجراءات التحفيزية التي تبذلها السلطات العمومية لدعم الإستثمار الخاص المحلي و الأجنبي في الجزائر، خاصة و أن الم ص م فرضت نفسها كأداة تعمل بنجاحة على الجمع بين النمو الإقتصادي و الإجتماعي، مما جعل العالم بأسره يتفق على الأهمية التي يلعبها هذا النوع من المؤسسات في تحقيق معدلات نمو إقتصادي مرتفعة إلى جانب المؤسسات الكبيرة، إلا أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الوطنية لا تزال قطاعا لا يرقى إلى مستوى التنافسية التي تفرضاها الأوضاع الإقتصادية الحالية، خاصة و أن عقد الشراكة مع الإتحاد الأوروبي تم التوقيع عليه في سبتمبر 2005 و الإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة يجري على قدم و ساق، فإن النتائج التي تحققت للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة لا تزال غير كافية للصمود أمام التحديات التي تفرضاها هذه التطورات، و هذا بسبب العديد من المشاكل التي تعيق تطور هذه الم ص م في الجزائر، و سنحاول تناول أهم هذه العوائق فيما يلي:

### 1.2.2.3. إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

إن حاجة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للتعامل مع البنوك و الإستفادة من خدماتها المتنوعة هي حاجة حيوية وملحة تملئها متطلبات العمل الميداني ومقتضيات المحيط الذي تتعامل فيه هذه المؤسسات، كما أن حاجة الم ص م ص م للأموال هي حاجة مستمرة وليست ظرفية ، كما أن إحتياجاتها للأموال واسعة فهي تشمل الأموال الموجهة للإستثمار وتلك الموجهة للنشاط الإستغلالي للمؤسسة أو تلك المتعلقة بالخرينة، إلى حد الوصول إلى الحسابات البنكية المدينة أو التسبيقات البنكية، وعلى هذا الأساس فإنه لا تستطيع الم ص م ص م أداء دورها وتحقيق أهدافها بدون مساهمة البنوك في ذلك، خاصة في الدول النامية أين تزداد حاجتها لتمويلات البنوك إذا ليس بإستطاعتها اللجوء إلى البورصات والأسواق المالية، مثل ما هو الحال في الدول المتقدمة، ويبقى الإعتماد في تمويل نشاطها قائما بدرجة أساسية على قناة البنوك أو الإعتماد على إمكانياتها الذاتية إنطلاقا من التدفقات النقدية الداخلية [63] ص3.

لقد سجلت الدراسات التي تناولت مشاكل تمويل الم ص م ص م في الدول النامية عدم رغبة البنوك التجارية في تمويل هذا النوع من المؤسسات، عند نشأتها، توسعها أو خلال نشاطها الإستغلالي، و لا يحتاج الأمر إلى كثير من الأدلة، فهناك العديد من الحالات الشائعة في جميع الدول النامية، خاصة و أن معظم البنوك تتجاهل أو تهمل طلبات التمويل المقدمة من طرف صغار أصحاب العمل، إذ أن نمط إستخدام الموارد المالية للبنوك بهذه الدول كان و لا يزال مرتبطا بالمشروعات الكبيرة الأكثر ربحية، و ذات السمعة المالية الجيدة، لكن لا بد من الإشارة إلى أن هذا المشكل يقع في إطار مسألتين: الأولى تتمثل في ضعف مقدرة معظم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على تقديم الضمانات المالية الكافية التي يطلبها البنك، أما الثانية فتتمثل في كون أسعار الفائدة لا تعتبر ملائمة لظروف هذه المؤسسات، في حين تحتاج إلى معاملة مميزة من طرف البنوك، حتى لا تواجه مصاعب مالية تعيق قدرتها على السداد [6] ص47.

و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر تعاني من نفس مشاكل التمويل الشائعة في الدول النامية، فعلى الرغم مما حققته الم ص م ص م التابعة للقطاع الخاص في المساهمة في التنمية الإقتصادية، فإنها لا تزال لا تحظى بالعناية الكافية، و علاقتها بالبنوك صعبة تشوبها المشاكل والعديد من الصعوبات الإدارية و البيروقراطية، على الرغم من الإصلاحات التي عرفها القطاع البنكي في الجزائر خاصة منذ صدور قانون النقد و القرض سنة 1990، الذي كان يهدف إلى

تنشيط عمليات منح القروض في المؤسسات المالية، و ترقية فعالية النظام المصرفي في ظل التفتح الذي يواجهه الإقتصاد الوطني خاصة و أن الإنتقال إلى إقتصاد السوق يتطلب وضع نظام مصرفي متطور يتماشى و التطورات الحاصلة في القطاعات الإقتصادية الأخرى [38] ص10.

يبقى النظام المصرفي الوطني ضعيفا نظرا للخصائص التي يتسم بها هذا النظام أهمها: عجز في التسيير، عدم الكفاءة في تقدير الأخطار لعدم أهلية وكفاءة البنوك الوطنية وقدراتها الائتمانية، عجز نظام الإعلام، التسويق و الإتصال، عدم توافق الإصلاحات البنكية مع برامج الإصلاحات الإقتصادية الوطنية، و اتساع حجم الإقتصاد الموازي، لهذا يعتبر النظام المصرفي في الجزائر من أهم عوائق تطور الإقتصاد الوطني .

و من بين أهم المشاكل و الأسباب التي تعيق عملية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- على الرغم من أن البورصة تعتبر من بين أهم الأدوات الناجعة لتطوير الم ص م فإن السوق المالية الوطنية تفتقر إلى مثل هذه الأدوات، حيث أن السوق المالي الوطني لا يزال ناشئا، لم يعرف إلى حد الآن سوى مشاركة أربع مؤسسات عمومية، سونطراك، صيدال، إرياض سطيف و فندق الأوراسي.
- محدودية صلاحيات الوكالات البنكية في عملية منح القروض بسبب عدم الإستقلالية النسبية، و المركزية في تقديم القروض.
- ضعف الشفافية في تسيير عمليات منح القروض، و دراسة الملفات المقدمة لطلب القروض، نقص الخبرة في مجال دراسات الجدوى و تقييم المخاطر الناتجة عن منح القروض، مما يجعل هذه الدراسات لا تعطي توضيحات مفيدة.
- نقص التمويل الطويل الأجل بسبب التعقيدات المفروضة على القروض و الضمانات التي تثقل كاهل المستثمرين، خاصة و أن العديد من البنوك الجزائرية تشتترط ضمانات على قروضها تتجاوز 150% من المبلغ الممنوح.

- إرتفاع أسعار الفائدة مثلما حصل خلال عشرية التسعينيات حيث تراوحت بين 13-17.5 % سنة 1997، نتيجة لإرتفاع معدل التضخم، لتتخفف معدلات الفائدة إلى 6.5% سنة 2003 [40] ص 401.
- طول فترة دراسة ملفات منح القروض نتيجة للإجراءات البيروقراطية و تقد إجراءات الحصول على القروض التي تعرفها البنوك الوطنية، مما يتسبب في طول فترة دراسة ملفات طلبات القروض، كما أن إجراءات تحويل الأموال تستغرق وقتا طويلا.
- الأراضي المخصصة للإستثمارات الجديدة غير مرفوقة بعقود ملكية نهائية، مما لا يسمح بإعتبارها ضمانات قوية و عقود صحيحة قانونيا.
- ترى الهيئات المالية أن المشاريع الإستثمارية تواجه عراقيل عديدة لا تشجع البنوك الجديدة التابعة للقطاع الخاص على منح القروض بصورة معتبرة، مما يؤدي إلى بقاء البنوك العمومية تواجه وحدها الحاجات المتعددة لتمويل المتعاملين الخواص [13] ص 57
- كما أن معظم القروض التي تقدمها البنوك الوطنية موجهة إلى المؤسسات الإقتصادية العمومية و الجدول الموالي يبين سير عملية منح القروض لدي البنوك الجزائرية:

الجدول رقم 21: سير عمليات منح القروض لدي البنوك الجزائرية 1999-2001 [40]

2001	2000	1999	القروض
549 523	530 264	760 597	قروض ممنوحة لمؤسسات القطاع العام:
544 534	530 264	760 597	- من طرف البنوك العمومية:
4 989	-	-	- من طرف البنوك الخاصة:
289 054	245 309	173 908	قروض ممنوحة لمؤسسات القطاع الخاص:
249 358	218 940	159 849	- من طرف البنوك العمومية:
39 696	26 369	14 059	- من طرف البنوك الخاصة:
838 577	775 573	934 505	مجموع القروض الممنوحة:

يبين الجدول أن أهم القروض المقدمة من طرف البنوك الوطنية موجهة للمؤسسات العمومية على الرغم من أن مصادر الأموال تعود أساساً لمؤسسات القطاع الخاص، حيث فاقت المبالغ المودعة من طرف المصارف الخاصة لدى البنوك 63.5% من مجموع الأموال المودعة كما أن البنوك العمومية تبقى الجهاز المسيطر على سوق المالي الوطني حيث تساهم بنسب تفوق 94% من مجموع القروض الممنوحة للمؤسسات الاقتصادية، وهذا ما يفسر عدم ملائمة السوق المصرفي الوطني لدعم وتشجيع تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الرغم من الجهود التي تبذلها السلطات من أجل خلق سوق مالي أكثر ملائمة لنمو المصارف الخاصة [40] ص 401.

### 2.2.2.3. إشكالية العقار الصناعي

من بين أهم المشاكل التي تتخبط فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية بالإضافة إلى مشكل التمويل نجد مسألة العقار الصناعي الذي يبقى قطاعاً معقداً تسيره العديد من النصوص والكثير من المتدخلين دون أن تتبين السلطة الفعلية للجهة التي يمكنها إتخاذ القرار، حيث يبقى العقار في الجزائر رهين العديد من المؤسسات والهيئات التي تزايدت مع مرور الزمن، مما يجعل المستثمر يجد نفسه أمام غياب سلطة إتخاذ القرار حول تخصيص الأراضي. يعود مشكل العقار في الجزائر إلى الممتلكات التي ورثتها الجماعات المحلية غداة الإستقلال، ولم يتم الحفاظ عليها بل تم تبديدها، كما سجلت العديد من التجاوزات في التلاعب بالممتلكات العقارية العمومية. على الرغم من إنشاء هيئة لجان التنشيط المحلي لترقية الإستثمار والوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار لمعالجة مشاكل العقار الصناعي، فإن مشكل طول مدة منح الأراضي المخصصة لا يزال قائماً نتيجة للبيروقراطية التي تميز الإدارة الجزائرية مما يجعل الأمور أكثر تعقيداً، بالإضافة إلى الرفض غير المبرر أحياناً لطلبات الأراضي، ويبدو أن مبادرات السلطات بإنشاء الشباك الوحيد التابع لوكالة تطوير الإستثمار الذي يضم الهيئات والمصالح المعنية التي تساعد على تسهيل إنجاز الإستثمارات، تعتبر إجراء مهماً إذا أحسن المسؤولين على ضمان السير الحسن لها، ذوي كفاءات وروح الإعتقاد بضرورة لزوم خدمة عمومية فعالة كفيلة بتسهيل وتحفيز الإستثمار، كما أن المناطق الصناعية ومناطق النشاط الوطنية عرفت إنحرافات عديدة في مجال التهيئة والتسيير، بالإضافة إلى الأخطار البيئية التي أصبحت تشكلها هذه المناطق بسبب التلوث. كما يلاحظ عدم توفر سوق عقاري يتميز بالشفافية اللازمة [40] ص 398.

يوجد في الجزائر ما لا يقل عن 72 منطقة صناعية تمتد على مساحة إجمالية تقدر بحوالي 14 800 هكتار، حيث تتراوح مساحة المنطقة الواحدة في أغلب الأحيان ما بين 100 و250 هكتار، تم إنشائها خلال الفترة 1970-1980. إن المتفقد لأوضاع هذه المناطق الصناعية يجدها تتخبط في مشاكل عويصة نظام التسيير المطبق و نقص الإمكانيات المالية، و إنتشار الفوضى في ميدان التهيئة العمرانية، و مع تفتح السوق الوطنية أصبحت هذه المناطق غير كافية لإستيعاب الطلبات الكثير على العقار الصناعي، و لمواجهة هذه الوضعية قررت السلطات الوطنية ما يلي:

- تجميد إنشاء المناطق الصناعية إلى حين تسوية الوضعية الحالية للمناطق الصناعية الحالية.
- منح قروض مالية موجهة إلى إعادة الإعتبار للمنشآت القاعدية لبعض المناطق.
- تسوية الوضعية القانونية لقطع الأراضي التي تم منحها.
- تعديل نظام تسيير المناطق الصناعية بإنشاء فروع تعمل وفق المبادئ التجارية.

أما مناطق النشاط فتملك الجزائر 449 منطقة تتوزع عبر كامل التراب الوطني، تمتد على مساحة تقدر بـ 7881 هكتار تقريبا، و تواجه نفس المشاكل التي تواجهها المناطق الصناعية حيث تم إنشائها في معظم الأحيان بقرار محلي من البلديات أو الولايات، دون تزويدها بجهاز تسيير ولقد تم منح 19 199 قطعة أرض من أصل 31 693 قطعة أي ما يعادل 60.57% من مجموع قطع الأراضي التي تضمها مناطق النشاط، كما تتميز هذه المناطق بإختلال التوزيع عبر التراب الوطني. و بالنظر إلى التدهور الكبير الذي عرفته وضعية المناطق الصناعية ومناطق النشاط من حيث التهيئة و إختلالات التوازن في التسيير العقاري و المالي، قامت السلطات العمومية بدراسة ملف حول برنامج إعادة الإعتبار للمناطق الصناعية و مناطق النشاط و تنميتها ثلاث مرات في : 22 أفريل و 02 سبتمبر 1998 و 07 فيفري 1999، و تم إتخاذ قراراتين هامين هما:

- تكييف الإطار القانوني، خاصة في ميدان تسيير المناطق، و يخص التعديل المقترح إشراك المستعملين في تسيير هذه المناطق بصفة مباشرة.
- إنشاء برنامج إصلاح المناطق الصناعية و تطويرها.



و في هذا الصدد تم تخصيص غلاف مالي قدره 250 مليون دينار لفائدة إصلاح سبعة مناطق صناعية، و غلاف مالي آخر قيمته 400 مليون دينار في إطار قانون المالية لسنة 2000 لتطبيق المرحلة الثانية من برنامج الإصلاح و تنمية 12 منطقة صناعية أخرى [13] ص55.

### 3.2.2.3. إشكالية المحيط الإداري

إذا كان نشاط المؤسسة يتطلب الإستجابة الإدارية السريعة تنظيما و تنفيذيا، خاصة و نحن نعيش عصر جديد تميزه المعلوماتية، و ثورة الإتصالات الرقمية التي تختزل المسافات و الزمن مما أثر على النشاط الإقتصادي، و زيادة حدة المنافسة، تبقى الإدارة الجزائرية كغيرها من الإدارات في الدول النامية بنفس الروتين الرسمي الممل، مما يتسبب في بطء الإجراءات الإدارية الناتجة عن البيروقراطية، و إنخفاض كفاءة الأجهزة الإدارية و غياب الشفافية في التعامل و إنتشار المحاباة، و بالتالي إرتفاع تكلفة المصاريف الإعدادية للمشاريع الإستثمارية.

على الرغم مما يظهره المحيط المؤسستي حاليا من نقاط القوة بفضل إجراءات الدعم المبذولة من طرف السلطات العمومية لإنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، غير أن تباطأ الإجراءات الإدارية و تعقيدها يجعل من هذه الإجراءات في نفسها عراقيل، و المنتبج لأوضاع المحيط الإستثماري في الجزائر يجد تناقض بين الخطاب الرسمي القائم على قرارات تحفيزية كبرى تشجع الإستثمار بأشكاله، لكن العكس يثبت الواقع العملي لممارسات إدارية مليئة بالصعوبات تثبط إرادة المستثمرين المحليين و الأجانب، مما يشكل مشكلا تصعب معالجته، فقد أصبحت هياكل الدولة تعيق سياسات و برامج الدولة نفسها، إن تعقد الإجراءات الإدارية و إرتفاع البيروقراطية إلى مستويات خطيرة يتسبب في تعطل المشاريع الإستثمارية، كما تجدر الإشارة إلى أن الإجراءات جد معقدة بسبب كثرة الوثائق المطلوبة و التي تكون مزدوجة الإستعمال غالبا، لهذا أنه في معظم الأحيان يعدل المستثمرون عن تنفيذ مشاريعهم، حسب ما تبينه بيانات الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار فإن عدد المشاريع المصرح بها لدى الوكالة يفوق بكثير عدد المشاريع التي تنفذ حقيقة بعد تقديم التصريح، و بصفة عامة يمكن القول أن الإدارة الجزائرية لا تزال لا تتكيف و المستجدات الإقتصادية، و متطلبات إقتصاد السوق [40] ص460.

تقدر المدة التي تستغرقها الإجراءات الإدارية الخاصة بإنشاء مؤسسة حوالي سنتين حسب ما يسرح به المستثمرين و ذلك بمساعدة خبير/مستشار، حيث يتطلب قيد مؤسسة في السجل

التجاري نفس الإجراءات سواء تعلق الأمر بمستثمر وطني أو أجنبي، لينتقل المستثمر بعد تسمية مؤسسته على مستوى السجل التجاري إلى أن يشكل مؤسسته على مستوى مكتب توثيق، و عند إتمام هذه الإجراءات يتبع المستثمر مسارا إداريا طويلا و معقدا يتمثل في التصريح لدى المصالح الجبائية للحصول على رقم التسجيل الجبائي، و معاينة مقر المؤسسة من طرف تلك المصالح ومحضر قضائي، إلى غير ذلك من المراحل الإدارية الأخرى المعقدة و المملة، و هذا يعتبر عاملا لتثبيط عزيمة المستثمرين المحليين فضلا عن المستثمرين الأجانب [13] ص49.

### 4.2.2.3. المحيط الجبائي

على الرغم من الإصلاح الجبائي لسنة 1992، و بعض التحفيزات الجبائية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجديدة النشأة، إلا أن الأعباء الضريبية التي تتحملها الم ص م الوطنية لا تزال بأي حال من الأحوال لا تساعد على رفع العمل الإنتاجي، بل تتسبب في تنامي الأنشطة الموازية التي تصب في خانة التهرب و الغش الجبائي. كما أن السياسة الجبائية في الجزائر لا تأخذ بعين الاعتبار حجم المؤسسات في معاملاتها بمعدل ضريبي يختلف عن المؤسسات الإقتصادية الكبيرة الحجم، أو حسب نوع المنتج، من أجل تحفيز الإستثمار في القطاعات المهملة من طرف الإستثمار الخاص. بالإضافة إلى ما سبق نجد أن أعباء التأمينات الإجتماعية للعمال ترهق كاهل المستثمرين مما أدى إلى عدم تصريحهم بجميع العمال في كثير من الحالات [55] ص4.

### 5.2.2.3. معوقات أخرى لنمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

بالإضافة إلى المعوقات الرئيسية التي سبق التطرق إليها هناك العديد من المشاكل التي تعيق تطور و نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر نحاول جمعها فيما يلي:

#### 1.5.2.2.3. عدم حماية المنتج الوطني من التدفق الفوضوي للمنتجات المستوردة

إذا كانت القاعدة المتعارف عليها تقضي بفرض قواعد و ميكانيزمات الإقتصاد الحر نفسها على الجميع، و أمام ظاهرة الإستيراد الفوضوي و التي شملت كل شيء و التي شملت كل

المنتجات، فإن ذلك خلق مناخا يقف كواحد من أهم محددات النمو أمام الم ص م الوطنية الناشئة بسبب:

- الإغراق المتمثل في إستيراد المنتجات و بيعها في السوق الموازية بأسعار أقل من سعر المنتجات المحلية.
- غياب جهاز معلومات فعال يحدد أنواع المنتجات المحلية الأمر الذي من شأنه و ضع خريطة إقتصادية لتوطن المؤسسات و المنتجات و بالتالي وضع سياسات حمائية.
- عدم توفر إجراءات حماية للصناعات الناشئة، أو فرع النشاطات التي يهددها الإستيراد.

كما أن الحديث عن حماية المنتج الوطني لا يعني أن يكون مبررا لحماية الرداءة بل يجب توفير بيئة توفر جميع الشروط التقنية و التسييرية للأنشطة الإنتاجية، و التي من شأنها دعم المنتج الوطني و مواجهة التحديات المفروضة عليه لا سيما فيما يخص التبادل الدولي [55] ص 1.

### 2.5.2.2.3. ضعف البنى التحتية و المنشآت الهيكلية

من بين العراقيل التي تعيق نمو و تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ضعف و النقص الفادح في البنى التحتية مثل الطرقات و الموانئ و غيرها من المنشآت القاعدية، خاصة و أن المتفقد للمناطق الصناعية و مناطق النشاط و كذا الموانئ، يلاحظ الحالة المزرية التي آلت إليها هذه المنشآت نتيجة لسوء التسيير و الإهمال الذي تعاني منه، أو ربما لنقص مصادر تمويل و تأهيل المنشآت القاعدية.

### 3.5.2.2.3. إشكالية توفر المعلومات الإقتصادية

البيئة المعلوماتية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر تعتبر جد ضعيفة، و لا تساعد بأي حال من الأحوال على تنميتها، و على الرغم من الجهود المبذولة من طرف الوزارة المختصة، فإنه لا توجد إلى حد الآن معلومات إحصائية دقيقة و مفصلة عن عدد هذه المؤسسات و توزعها جغرافيا، و مختلف أنواع المنتجات التي يتم إنتاجها من طرف هذه المؤسسات، و هذا نتيجة لغياب المتابعة و الرقابة الميدانية، و عدم التنسيق بين مختلف المصالح و الهيئات التي تهتم

بترقية و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و مما لا جدال فيه أنه لا يمكن التخطيط لإنشاء و تطوير الـ م ص م في ظل ظروف و معطيات بهذا الشكل.

### 4.5.2.2.3. مشاكل تتعلق بالمعرفة و البحث العلمي

توجد العديد من المشاكل المتعلقة بمدى إنتشار الوعي و المعرفة بمدى أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الإقتصادية و نقص الخبرة في مجال التعامل مع هذه المؤسسات و من بين هذه المشاكل ما يلي:

- غياب المعرفة الكافية عن هذه المؤسسات نظرا لنقص الدراسات الجادة في معرفة خصائص و قدرات الـ م ص م بصورة دقيقة و علمية.
- غياب المتخصصين في إقتصاديات الـ م ص م، و تمتيتها إمتدادا للمشكلة السابقة، و لعل القصور في المشكل الأول هو غياب الإطار المتخصص في هذا المجال، لذلك هناك ضرورة ملحة لتوجيه الأطارات العلمية نحو الإهتمام بهذا القطاع على مختلف المستويات: البحث العلمي، الإدارة، التمويل، و نقل التكنولوجيا المطلوبة.
- نقص توافر فرص التدريب الجيد و المناسب لإعداد الأفراد لإقامة و إدارة الـ م ص م.
- تعدد الجهات المهمة و غير المتخصصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ضعف التنسيق فيما بينها، و نقص الخبراء في هذا المجال [25] ص 11.

لقد تبين لنا من خلال دراستنا لهذا الفصل أهمية التطور الذي أصبحت تعرفه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة في الجزائر، منذ مطلع التسعينيات مقارنة بنظيرتها التابعة للقطاع العمومي، تتوزع هذه المؤسسات على مختلف القطاعات الإقتصادية بنسب متفاوتة، لنسجل إحتيازها إلى المشاريع الخدمية و التجارية كقطاع البناء و الأشغال العمومية، النقل، و قطاع التجارة، التي تقل فيها المخاطرة و تزيد الأرباح، كما أنها لا تتطلب في معظم الأحيان رؤوس أموال كبيرة مقارنة بالمشاريع الإنتاجية الأخرى، حيث تبين لنا النقص الذي يسجله قطاع الصناعات النسيجية و قطاع الصيد البحري من المشاريع الخاصة. تعمل المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة على توفير مناصب الشغل و خلق تنمية إقتصادية متوازنة، لكن هذه النتائج تبقى ضعيفة في الجزائر نتيجة تركيز معظم هذه المؤسسات ( 68%) في الولايات الشمالية، و بالتالي لا تزال الـ م ص م الوطنية ضعيفة المستوى في مجال تأدية وظائفها التنموية.

على الرغم من أن الميزان التجاري الوطني أصبح يحقق فائضا وصل إلى 10.8 مليار دولار أمريكي سنة 2003، فإن مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الصادرات الوطنية لا تكاد تعتبر مقارنة بحجم الصادرات النفطية التي تمثل حوالي 23.5% من مجموع الصادرات الوطنية، أما فيما يخص الناتج الداخلي الخام و القيمة المضافة التي أصبحت تحققها الـ م ص م الخاصة فإنه عرف تطور ملحوظا منذ سنة 1991 إلى غاية 2001 كما تبين ذلك المعطيات الإحصائية، لكن هذه المساهمة تختلف من قطاع إقتصادي إلى آخر، و هذا ما يعني ضعف القدرة التنافسية للمؤسسات الإقتصادية الوطنية، و المنتج الوطني. مثل ما هو عليه في قطاع المنتجات النسيجية التي تعاني من منافسة حادة من طرف المنتجات المستوردة، عن طريق السوق الموازية.

مما سبق يتبين أنه على الرغم من النتائج التي تم تحقيقها خلال عشرية كاملة من الإهتمام الجدي بالـ م ص م تبقى نتائجها دون الأهداف المسطرة و هذا نتيجة للعديد من العراقيل والمشاكل التي لا تزال تعترض نمو و تطور هذا النوع من المؤسسات، من تمويل و عقار و محيط إداري وإعلامي غير مرن، غير أننا نرى بأن المشاكل التي يعرفها القطاع هي وليدة مشكلة تغيير ذهنيات، ذلك أن سرعة و ديناميكية حركية النصوص التشريعية لم تواكبها حركية مماثلة على مستوى الأجهزة التنفيذية، و مما سبق و أن تبين لنا فإن الـ م ص م الوطنية لا تزال في وضعية غير ملائمة لمواجهة التحديات التي تفرضها العولمة.

## المراجع

1. محمد عبد العزيز عجمية، التنمية الإقتصادية، مفهومها، نظرياتها، سياساتها، الدار الجامعية، 1998.
  2. الطيف عبد الكريم، واقع و آفاق تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل سياسة الإصلاحات، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2003.
  3. ناصر دادي عدون، إقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998.
  4. لخلف عثمان، دور و مكانة الصناعات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الإقتصادية في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 1995.
  5. petite entreprise et croissance industrielle dans le monde au XIXI et XX é siècle, t1 (CNRS), 1981.
  6. عبد الرحمن يسرى أحمد، تنمية الصناعات الصغيرة و مشكلات تمويلها، الدار الجامعية، مصر، 1996.
  7. كاسر نصر المنصور و شوقي ناجي جواد، إدارة المشروعات الصغيرة من الألف إلى الياء، دار الحامد، عمان، 2000.
  8. توفيق عبد الرحيم يوسف، إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2002.
  9. زين العابدين أسامة، منشأة الأعمال هل هي السبيل إلى تنمية إقتصادية شاملة في سوريا.
- www.alwatan.com N<sup>0</sup> 17/7 may2004

10. Sylvain Breuzard, Reconnaître l'importance des PME pour mieux stimuler leur développement, [www.cjd.net/mediat/rapports/PME/pdf](http://www.cjd.net/mediat/rapports/PME/pdf) 05/12/2004

11. Quelle vision pour les PME/PMI ? [www.maroc2020.ma/études](http://www.maroc2020.ma/études). 05/01/2004

12. Définition PME/PMI, Ministère de l'économie, 05/11/2004  
[www.pme-commerce-rtisanat.gouv.fr/économie/terminologie/definition](http://www.pme-commerce-rtisanat.gouv.fr/économie/terminologie/definition)

13. مشروع تقرير، من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغرى و المتوسطة في الجزائر، لجنة آفاق التنمية الإقتصادية و الإجتماعية، المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي، الجزائر، 2002.

14. Small & Medium Enterprise Department, SME Definitions, [www.2.ifc.org/sme/html/sme\\_definition.html](http://www.2.ifc.org/sme/html/sme_definition.html) Monday, June 07, 2004

15. قويقح نادية، إنشاء و تطوير المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة الخاصة في الدول النامية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر غير منشورة، 2001.

16. القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم 01-18 الصادر سنة 2001، الجريدة الرسمية عدد 77.

17. فرهنك جلال، سياسات و إستراتيجيات دعم الإستخدام في الـ م ص م الحجم في البلدان العربية، منظمة العمل الدولية، إيطاليا، 2003.

18. جبار محفوظ، المؤسسات المصغرة، الصغيرة و المتوسطة و مشاكل تمويلها، دراسة حالة ولاية سطيف، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 05، ديسمبر 2003، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

19. محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الإقتصادية، دراسات نظرية وتطبيقية، كلية التجارة بجامعة الإسكندرية، 2000.

20. Gallen Spencer Hull, A Small Business Agenda : Terends in a Global ECONOMY, 1986, university press of america, INC

21. إسماعيل شعباني، مقدمة في إقتصاد التنمية، دار هومه للنشر و التوزيع، الجزائر، 1997.

22. Raymond Brown, Small Enterprise in less developed countries, Boston press, 1985.

23. Ray Bromley, Small Business Promotion, London intermediate technology publications, 1984.

24. Michael Farbman, The Enterpreneural Economy, Reducing unemployment Throug enterprenerial policy, Harper and Row, 1984.

25. محمد الهادي مبارك، المؤسسة المصغرة و دورها في التنمية، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية، جامعة الأغواط 8-9 أفريل 2002.

26. A.Tolentino; Gide Lines for the analysis of policies and programmes for SMS development; enterprise development technical programme; ILO, Italy; 2003.

27. Diane Bellmare; La Sous-Traitance et le projet de loi n°31 ; 21 Novembre 2003. [www.cpq.qc.ca/texte-dbellemare-coll21nov03-sous-traitance.pdf](http://www.cpq.qc.ca/texte-dbellemare-coll21nov03-sous-traitance.pdf)

28. وصاف سعدي، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تنمية الصادرات، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية، جامعة الأغواط 8-9 أفريل 2002.

29. ديفيد بيرش، عملية توليد العمل، ترجمة أحمد ترابي، دار النشر و التوزيع، 1989.

30. Peter Drucker, Small and Medium Sized Enterprise, New York, haper publications, 2001.



31. بشير مصيطفى، نحو تموقع جيد للجزائر في خارطة الإقتصاد العالمي منظور الم ص م، مجلة فضاءات، العدد التجريب، فيفري 2000.

32.S.Theocharides et A. Tolentino; stratégies intégrées de développement de la petite entreprise ; bureau international du travail ; genève ; 1991.

33. الجدوى الإقتصادية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال التجربة التونسية، تقرير وزارة الصناعة التونسية، مركز التدريب الدولي، إيطاليا، 2003.

34. وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية المصرية، تيسير الإجراءات التنظيمية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة " نموذج مجمع خدمات الأعمال "، نوفمبر 2001.  
12 جانفي 2005 / [www.sme.gov.eg/web/pubara/oss-arabic.doc](http://www.sme.gov.eg/web/pubara/oss-arabic.doc)

35. حسن القمحاوي، الصناعات الصغيرة و المتوسطة مفتاح التنمية في الهند.  
03 سبتمبر 2005 / [www.islam-online.net](http://www.islam-online.net)

36. الأمر رقم 63-227، الصادر في 26 جويلية 1963 المتضمن لقانون الإستثمارات، الجريدة الرسمية عدد 80.

37. الأمر رقم 66/284، الصادر في 15 سبتمبر 1966 المتضمن لقانون الإستثمارات، الجريدة الرسمية عدد 80.

38. رجم نصيب، أمال عياري، الإصلاحات الإقتصادية و إستراتيجية المنافسة الخارجية، الملتقى الدولي الأول حول تأهيل المؤسسة الإقتصادية، جامعة سطيف، أكتوبر 2001.

39. القانون رقم 82-11، الصادر في 21 أوت 1982 يتعلق بالإستثمار الإقتصادي الخاص الوطني، الجريدة الرسمية عدد 34.

40. Actes des Assises nationales de la PME, Ministère de PME et de l'artisanat, janvier 2004.

41. القانون رقم 10-90، الصادر في 14 أبريل 1990، المتضمن قانون النقد و القرض، الجريدة الرسمية عدد 16.

42. المرسوم التشريعي رقم 12-93، الصادر في 15 أكتوبر، 1993، المتعلق بترقية الإستثمار الجريدة الرسمية عدد 64.

43. المرسوم التنفيذي رقم 297-96، الصادرة سنة 1996 المتعلق بدعم تشغيل الشباب الجريدة الرسمية عدد 52.

44. Données statistiques des déclarations d'investissement, ANDI, bilan des déclarations d'investissement, 2003.

45. بوقنة عبد الفتاح، مشروع إستراتيجية تنمية الـ م ص م، مجلة فضاءات، وزارة الـ م ص م، العدد 02، 2003.

46. أحمد حميدوش، مراكز التسهيل فضاء جديد لبعث الإستثمار و مرافقة المؤسسة، مجلة فضاءات، وزارة الـ م ص م، العدد 02، 2003.

47. يوسف العشاب، ضمان القروض للـ م ص م آلية لتدعيم التمويل، مجلة فضاءات، وزارة الـ م ص م، العدد 02، 2003.

48. Programme d'appui aux PME/PMI algériennes, ministère de la PME et de l'artisanat, 15 février 2005.

49. البورصة الجزائرية للمناولة و الشراكة، وزارة الـ م ص م، مجلة فضاءات، العدد التجريبي، فيفري 2002.

50. عاشوري نجيب، إنشاء مجلس وطني إستشاري لترقية الـ م ص م، مجلة فضاءات، وزارة الـ م ص م، العدد 01، أبريل 2002.

51. تومي عبد الرحمن، العولمة الإقتصادية و أثرها على العالم العربي، دراسات إقتصادية، مركز البصيرة للبحوث و الدراسات الإنسانية، الجزائر، العدد 2003.

52. قضايا و تحديات تواجه دولة الإمارات العربية المتحدة في ظل العولمة.  
www.vae.gov.ae/mop/research/res22

53. Erkki Liikanen ; principaux résultats de l'observatoire des PME européenne 2002 ; bureau international du travail ; genève.

54. بشير مصيطفى، الإتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي و الإنعكاسات على مستوى المؤسسة الجزائرية، مجلة فضاءات، العدد رقم 01، أبريل 2002.

55. فلاح سعيد جبر، إنعكاسات العولمة و تحرير التجارة على الصناعة العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2001.

56. شبايكي سعدان، معوقات تنمية و ترقية الم ص م في الجزائر، الملتقى الوطني الأول حول الم ص م و دورها في التنمية، الأغواط، أبريل 2002.

57. Bulletin D'information économique; Ministère de PME/PMI et de l'artisanat; DSIS-Bulletin N°4 ; 1<sup>er</sup> semestre 2004.

58. كمال رزيق، مسدور فارس، الملتقى الوطني حول الإقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة، 2002.

59. عبد المجيد بوزيدي، تسعينيات الإقتصاد الجزائري، موفم للنشر، 1999.

60. Mourad arif, pourquoi une carte d'implantation des PME ?, revue espaces PME, ministère de la PME, n° 01, avril 2002.

61. الموقع الرسمي لوزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. www.pmeart-dz.org .

62. تقرير مشروع قانون المالية لسنة 2005، وزارة المالية.

63. قانون المالية لسنة 1996، الجريدة الرسمية عدد 82.

64. براهيمى عبد الله، إشكالية التمويل في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الملتقى الوطني الأول حول فرص الإستثمار بولاية غرداية و دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ملحق المعهد الوطني للتجارة بمتليلي، غرداية، 02-03 مارس 2004.

## خاتمة

سيتم تلخيص محتوى مختلف جوانب هذه الدراسة من خلال النتائج العامة التي تم التوصل إليها بالوقوف على أهم المفاهيم و الخصائص التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالإضافة إلى قدراتها في مجال تحقيق التنمية الاقتصادية و الإجتماعية، و مواجهة مختلف التحديات التي يفرض الواقع الاقتصادي العالمي الجديد، و المكانة التي إحتلتها هذه المؤسسات في السياسة الصناعية الجزائرية إنطلاقاً من بداية فترة التخطيط إلى غاية التحول الذي يعرفه الإقتصاد الوطني نتيجة تطور مظاهر العولمة بكل أشكالها.

و قد تناولت دراستنا هذه المفهوم العام للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، بالإضافة إلى مختلف التصنيفات التي قد تأخذها هذه المؤسسات، بالإضافة إلى إهتمامات الدول المتقدمة و النامية على السواء بالـ م ص م و المكانة التي أصبحت تحتلها في إقتصاديات هذه الدول، لكفاءتها في تحقيق التنمية الاقتصادية و الإجتماعية، و معالجة الإختلالات الهيكلية إلى جانب المؤسسات الضخمة. و لقد إعتمدت الجزائر كغيرها من الدول النامية على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كنموذج صناعي يكمل الصناعات العمومية الثقيلة، و على الرغم من تطور المكانة التي تحتلها الـ م ص م في الإقتصادي الوطني، فإنها لا تزال بعيدة عن تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية التي تسعى الجزائر إلى الوصول إليها في ظل محيط إقتصادي عالمي تميزه التكتلات الاقتصادية و السياسية، نتيجة العديد من المشاكل و العراقيل التي تواجهها على مختلف المستويات، مما يزيد من فرض تحد صعب أمام المؤسسات الوطنية.

مما سبق يتبين لنا أن السياسة الاقتصادية الجديدة لا تزال لم تفلح في تحقيق أهدافها من خلال تطوير و إنشاء و ترقية تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لمواجهة تحديات العولمة بحماية المنتجات الوطنية و غزو الأسواق الدولية، و بالتالي يمكننا وضع مجموعة من النتائج التي تبين آثار تطور السياسة الصناعية و الاقتصادية في الجزائر على تطور و ترقية الـ م ص م الوطنية، ليتم بعد ذلك إقتراح بعض الحلول التي نرى بأنها كفيلة بالمساعدة على معالجة نقاط الضعف في السياسة الوطنية لترقية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة، في ظل بيئة إقتصادية تتميز بإنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة و تطبيق عقد الشراكة مع الإتحاد الأوروبي.

بالتمعن في النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة التي قمنا بها، نجد أن هناك نوعين أساسيين من النتائج النوع الأول يتعلق بالإطار العام للموضوع بما في ذلك من مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مكانتها في مجال تحقيق التنمية الإقتصادية، و قدراتها في مجال مواجهة تحديات العولمة، أما النوع الثاني من النتائج فيخص إطار الحالة المدروسة و هي مكانة الم ص م في الإقتصاد الجزائري، تتمثل هذه النتائج فيما يلي:

- ما يميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عدم وجود مفهوم موحد، بل هي عبارة عن نسيج غير متجانس من المؤسسات ذات أنماط مختلفة و متعددة حسب الأنشطة التي تمارسها، إنتاجية، خدمية أو فلاحية، كما تختلف خصائصها، و مستوى التكنولوجيات المستعملة حيث تتراوح ما بين الأنشطة المنزلية، و المؤسسات المستخدمة لتكنولوجيا ذات مستويات متقدمة مرورا بالمؤسسات الحرفية، و مما يميز هذه المؤسسات عن أنها قد تنتمي إلى القطاع الرسمي، كما قد تنتمي للقطاع غير الرسمي كما هو حال المؤسسات المصغرة جدا والصغيرة خاصة في الدول النامية.

- تحبذ الدول النامية استخدام المعايير الكمية ( عدد العمال، رأس المال...) لتحديد تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، بينما تميل الدول المتطورة أكثر إلى استخدام المعايير النوعية ( الإستقلالية، حصة السوق...)، خاصة و أن المعايير الكمية تتناقض من دولة إلى أخرى حسب مستوى التقدم الصناعي لها، لهذا يعتبر معيار المستوى التصنيعي للبلد من بين أهم معايير تعريف الم ص م به.

- بالرغم من الإختلاف بين الخصائص التي تميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلا أنه توجد ثلاث خصائص أكثر شيوعا تشترك فيه معظم الم ص م:

\* تتمتع بحصة صغيرة من السوق، فهي غير مسيطرة في القطاع الذي تمارس نشاطها فيه.

\* تتمتع بالإستقلالية المالية و الإدارية.

\* تتميز بهيكل تنظيمي بسيط، فهي تدار في أغلب الأحيان من طرف ملاكها، دونما جهاز إداري متخصص.

- لقد أثبتت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نجاعتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والإجتماعية، من خلال تجارب العديد من الدول النامية و المتقدمة، و هذا لقدراتها المتميزة في توفير مناصب الشغل، و خلق الثروة مما يساعد على محاربة مشكلتين رئيسيتين تعاني منها خاصة الدول النامية البطالة و الفقر. و نحن نعد فضائل هذه المؤسسات لا يعني إهمالنا للدور الذي تلعبه المؤسسة الضخمة في تطوير و التنمية الإقتصاد، بل لا بد من الإشارة إلى التكامل الصناعي بين هذين النوعين من المؤسسات، حيث تعمل الم ص م على توسيع وتنويع النسيج الصناعي، و قدرتها على الإبتكار و التخصص في مجالات دقيقة تساعدها على تجهيز المؤسسات الكبيرة بإحتياجاتها بتكاليف أقل من تكاليف إنتاج نفس السلع والخدمات من طرف المؤسسات الكبيرة، و هو ما يعرف بالمقولة من الباطن.

- إن التطورات التي أصبحت تواجهها المؤسسات الاقتصادية في ظل العولمة بكل أشكالها خاصة في العلوم الإدارية و تأثير التغيرات التكنولوجية و تطور أساليب الإنتاج، مع بروز دور متميز لنظم المعلومات الإستراتيجية، و غيرها من التحديات التنافسية، جعلت أنه من الضروري على الدول و خاصة النامية منها تأهيل مؤسساتها الاقتصادية و السعي بإستمرار لبناء مركز إستراتيجي و تنافسي متميز يضمن لها على الأقل الأهداف الإستراتيجية لأي مؤسسة إقتصادية من البناء و النمو و كذا تحسين الأداء في ظل البيئة التي تعمل فيها، والمؤسسات الصغيرة و المتوسطة أثبتت كفاءتها في التأقلم و هذه التطورات إذا ما توفرت إرادة جادة لدعمها على مواجهة هذه التحديات.

- لقد عرفت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر خلال عشرينيات الستينيات والسبعينيات دورا هامشيا إلى جانب المؤسسات العمومية الضخمة، نتيجة للسياسة الاقتصادية و الإختيارات الصناعية التي تبنتها الجزائر بعد الإستقلال مباشرة، حيث تميزت هذه الفترة بتوسع و نمو ما كان يعرف بالصناعات المصنعة، و هذا ما يظهر من خلال الخطاب السياسي آنذاك و القائم على ضرورة بعث تنمية شاملة و متكاملة عن طريق الصناعات الضخمة، مما أثر سلبا على تطور الم ص م، و ضعف مساهمتها في الإقتصاد الوطني.

- منذ بداية الثمانينيات بدأت الجزائر سياسة إقتصادية جديدة تحاول إحداث إصلاحات هيكلية في الإقتصاد الوطني للتخفيف من حدة الأزمات المتتامة، لتبدأ مرحلة الإصلاحات، و إعادة الإعتبار نسبيا للقطاع الخاص و التراجع عن سياسات الصناعات المصنعة لحساب الصناعات

الخفيفة والمتوسطة، لكن هذا الإهتمام لم يكن في المستوى المطلوب نظرا لإستمرار فكرة الإختيار الإشتراكي و التسيير الإداري للإقتصاد الوطني.

- لقد دخلت الجزائر مرحلة جديدة مع بداية التسعينيات، ميزتها تحولات عميقة للإنتقال من إقتصاد إداري إلى إقتصاد منفتح يلعب فيه القطاع الخاص المحلي والأجنبي دورا محوريا، إلى تطبيق منظومة جديدة من السياسات النقدية والمالية والتجارية و الإقتصادية التي أدت إلى خوصصة الكثير من المؤسسات العمومية، وساهمت في تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة و أن الدولة إتخذت العديد من الإجراءات لإحتواء الآثار السلبية وتفعيل الجوانب الإيجابية التي تساعد على تطور المؤسسات الإقتصادية سواء تعلق الأمر ببرامج التأهيل الإقتصادي أو المنظومة القانونية لتطوير الإستثمار وترقية الم ص م الخاصة في جميع القطاعات الإقتصادية.

- تتركز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة في أنشطة إقتصادية، و مناطق جغرافية معينة، و هذا نتيجة لتوفر الظروف المواتية لتحقيق الأرباح بعراقيل أقل في بعض القطاعات، و كذا توفر الخدمات و الهياكل القاعدية الملائمة في المناطق الشمالية للوطن، مما أدى للإنتشار غير المتوازن للمشاريع الإستثمارية، و هذا ما يؤثر سلبا على نتائج التنمية الإقتصادية المسطرة، كما يؤدي إلى ضعف تنافسية الإقتصاد الوطني في جلب الإستثمارات المحلية و الأجنبية.

- من واقع الأرقام المقدمة عن حصيلة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الرسمية في الجزائر يتبين التطور الذي عرفته هذه المؤسسات خلال فترة التسعينيات، إلا أنها لا تزال بعيدة عن تحقيق أهداف التنمية المنشودة، خاصة و أن مساهمتها في الصادرات الوطنية لا تكاد تذكر مقارنة بالصادرات النفطية، بالإضافة إلى أن مساهمتها في بعض القطاعات الرئيسية كالصناعات النسيجية جد ضعيفة. إن التطور البطيء الذي يعرفه القطاع ناتج عن مجموعة من العراقيل و المشاكل التي لا تزال تميز محيط الم ص م.

- على الرغم من كافة الإجراءات التي تبنتها الجزائر لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لا تزال هذه الأخيرة تواجه العديد من العراقيل التي تعيق التطور المتسارع لهذه المؤسسات أهم هذه المشاكل ما يتعلق بطرق التمويل، و مشاكل العقار الصناعي، بالإضافة إلى عدم

توفر بنوك معطيات إقتصادية عن القطاع، كما أنه بالرغم من الخروج من مرحلة الإقتصاد الإداري لا تزال ظاهرة البيروقراطية من أهم مميزات الإدارة الجزائرية، كل هذا يعتبر من بين أسباب عزوف الإستثمار الخاص في الجزائر على الرغم من الأهمية التي تكتسبها السوق الوطنية.

تنقسم الإقتراحات التي سنتقدم بها إلى نوعين الأولى تتعلق بتوصيات عامة حول وضع إستراتيجية فعالة لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، أما الثانية فتتعلق بمحاولة إيجاد معالجة واقع محيط الم ص م في الجزائر، و نظرا لإرتباط كل منهما بالأخرى سيتم عرضهما معا:

- قبل تبني أي سياسة أو قوانين تهتم بترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لا بد من مراعاة ثلاث الجوانب رئيسية:

\* محاولة التنبؤ بالآثار العامة الناتجة من تبني تلك السياسة أو القوانين على المؤسسة الإقتصادية على الرغم من صعوبة هذه الخطوة إلا أنها جد مهمة للتعرف على الآثار الإيجابية و السلبية لها، و هذا من خلال إشراك كافة الدوائر ذات العلاقة بالقطاع.

\* التعرف على الخصائص العامة للسوق التي ستعمل فيها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و هذا للتحقق من مدى ملائمتها لتطور هذه المؤسسات.

\* التعرف على واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مختلف السياسات السابقة لمناقشتها بإشراك كافة الأطراف المعنية خاصة المستثمرين أنفسهم، لتشخيص النقائص و المشاكل التي تعيق السياسات من تحقيق أهدافها.

- إن وضع سياسات ملائمة و توفر أجهزة تنفيذية لرعاية هذه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أجل توفير الظروف الملائمة لتطوير هذه المؤسسات لا يكفي، إنما يتطلب أيضا المراقبة المستمرة لمختلف مراحل تنفيذ السياسات و البرامج، للوقوف على نقاط القوة و الضعف لمحاولة معالجتها في الأوقات المناسبة، على أن لا تقتصر هذه الرقابة على السياسات المرتبطة بال م ص م فقط، بل تتعداها إلى مختلف السياسات الأخرى التي تؤثر على النشاط الإقتصادي، أهمها السياسات المالية، النقدية و التجارية، بالإضافة إلى المحافظة على البيئة، من أجل أن تتم عملية الرقابة بفعالية ينبغي أن تكون الإدارات المعنية بوضع و تنفيذ هذه السياسات على صلة وثيقة فيما بينها.



- لا بد من تقديم المساعدة الفنية عن طريق خبراء في مجال صياغة القوانين و الأنظمة وأساليب العمل الملائمة لتشجيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، لمساعدة الموظفين المحليين لهيئات تطوير هذه المؤسسات في تنفيذ برامج الدعم.
- إن نجاح إستراتيجية ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر يرتبط ارتباطا وثيقا بضرورة إجراء دراسات لفرص الإستثمار على المستوى القطاعي و الجهوي وتحديد القطاعات التي تتوفر فيها الجزائر على ميزة تنافسية، و هذا لتوجيه إنشاء الم ص م لتحقيق تنمية إقتصادية متوازنة.
- يجب تكييف النظام المصرفي الوطني مع حاجيات التطور الإقتصادي بشكل عام والمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بشكل خاص، مع ضرورة إيجاد مقاربة جديدة لجباية هذه المؤسسات من شأنها تشجيع و إنعاش القطاع الخاص في الجزائر.
- العمل على تقريب الإدارة من المستثمر أكثر فأكثر و تحقيق التنسيق الملائم بين مختلف مصالحها في مجال الإستثمار، و تكييف العقلية الإدارية مع التحولات الإقتصادية الراهنة عن طريق رفع القيود البيروقراطية، و الإسراع في معالجة الملفات الإستثمارية الجمركية، و المصرفية، بالإضافة إلى توسيع مجال و حجم التسهيلات اللازمة لدعم و ترقية الإستثمار.
- ضرورة إنشاء بنوك معطيات توفر مختلفة المعلومات الإقتصادية التي تحتاجها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، خاصة تلك المتعلقة بالتكنولوجيات الحديثة، و دراسات أسواق المنتجات و المواد الأولية المحلية و الدولية.
- بما أن الجزائر تحضر للإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، تظهر ضرورة العمل على تطوير أساليب إدارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و ترقية النشاط التسويقي، لخلق بيئة تنافسية تساعد المؤسسات الإقتصادية الوطنية على الصمود أمام منافسة المؤسسات الأجنبية.
- لا بد من القيام بجرد شامل للعقارات الوطنية من شأنه تعزيز سوق العقار الصناعي مما يخفف من أزمة العقارات التي تعيق تطور الإستثمار الخاص المحلي و الأجنبي في الجزائر.

- معظم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لا تتوفر على الموارد المالية الكافية للقيام بالبحث العلمي و التطوير التكنولوجي، لهذا نرى أنه من الأجدر توثيق العلاقة بين هذه المؤسسات ومراكز البحث العلمي و الجامعات.
- إدماج الجامعات و مراكز البحث العلمي في المساهمة في تحسين جودة و دقة الإحصائيات الإقتصادية، و ضرورة النهوض بالديوان الوطني للإحصاء لما له من دور مهم في هذه الموضوع.
- يجب ترقية المقاوله من الباطن و التي لها أثر كبير على تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- و بشكل عام يجب العمل على وضع إستراتيجية لتطوير و تنمية تنافسية المنتج الوطني وترقيته إلى مستوى المنتجات الدولية الخاضعة لمقاييس الجودة، و هذا في إطار تدابير المنظمة العالمية للتجارة.
- كما يجدر بنا التأكيد على ضرورة توفر مقاييس الحكم الراشد من شفافية، مسؤولية وفعالية.

بقي أن نشير في الأخير إلى أن الإقتراحات المقدمة على ضوء النتائج المستخلصة من البحث، قد تحتاج إلى التفصيل و الإستكمال و لست من السذاجة بحيث أعتقد أن ما إقترحتة هو البلمس لكل مشاكل الـ م ص م و التنمية في الجزائر، كما أنني لا أدعي بأنني تمكنت من معالجة كافة الجوانب التي تحيط بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و محيطها لكنها تعبر عن إقتناعي بما ينبغي عمله من حيث المبدأ، لذلك يبقى موضوع نموذج التنمية القائم على الـ م ص م محاولة لفتح المجال أمام بحوث أخرى لتبيان ماله و ما عليه و مدى صلاحيته، من منظور مستقبلي، للتطبيق في الجزائر أو غيرها من الدول.